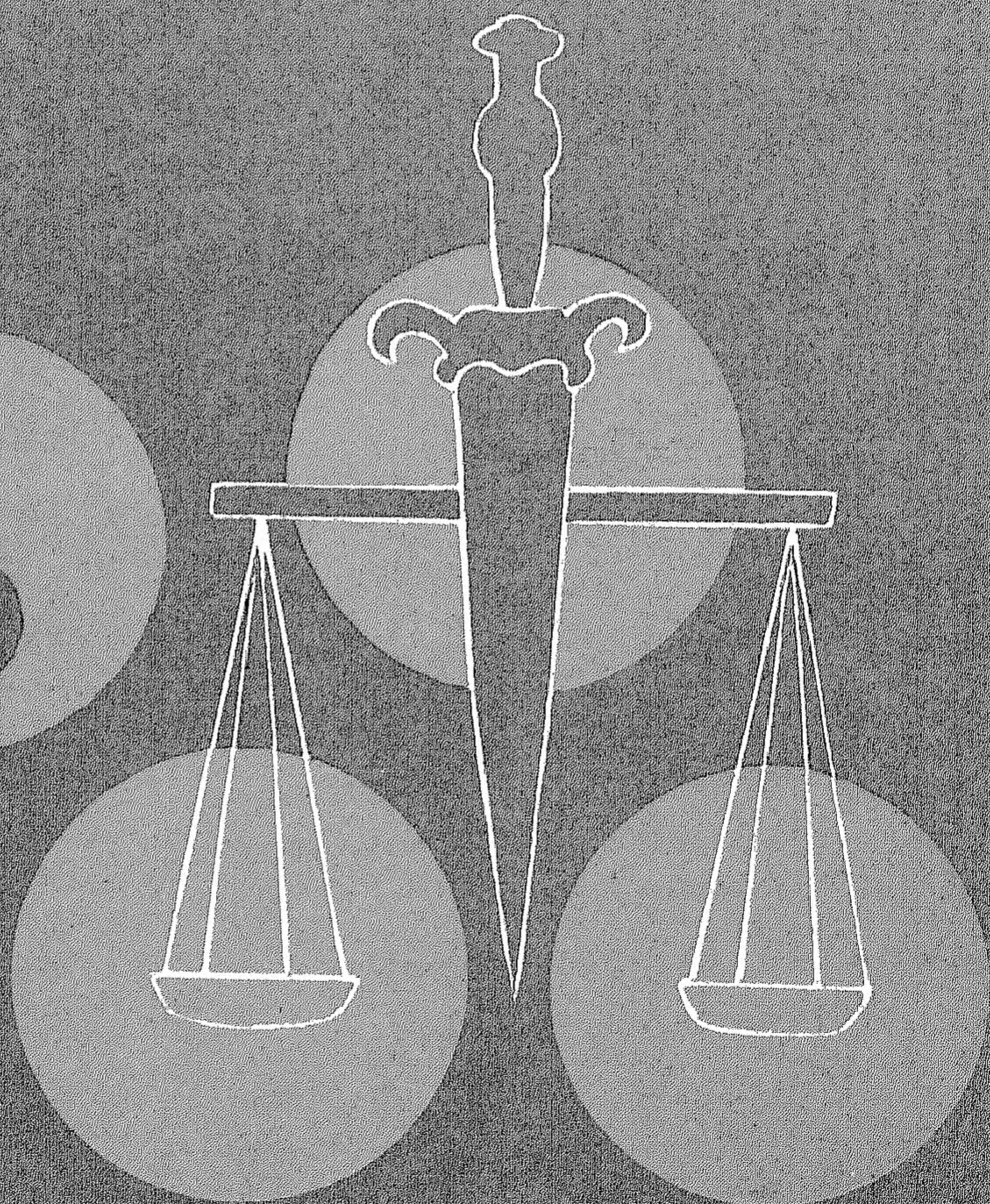


دكتور سمير نفيم أحمد

علم الاجتماع القانوني



دار المعارف

علم الاجتماع القانوني

دكتور سمير نعيم أحمد

أستاذ علم الاجتماع
جامعة عين شمس - جامعة الكويت

الطبعة الثانية
١٩٨٢



دار المعارف

الإهداء

الى معلمى الأول . . .

الى من غرس فى نفسى حب المعرفة الجادة . . .

الى أبى . . .

تصدير

شغل القانون ، بوصفه ظاهرة اجتماعية ، اهتمام الفلاسفة والمفكرين منذ زمن بعيد ، كما اهتم به رواد علم الاجتماع في مؤلفاتهم الكلاسيكية الشمولية ، وعالجه المؤرخون وفلاسفة التشريع معالجة اجتماعية مستفيضة . ومع ذلك فانه لم يحظ باهتمام علماء الاجتماع المحدثين بوصفه موضوعا خاصا للدراسة والبحث يمكن ان يشكل فرعاً خاصاً من فروع علم الاجتماع الا في وقت متأخر من القرن العشرين حيث أصبحت الدراسة الاجتماعية 'لقانون تشكل الآن فرعاً خاصاً من فروع علم الاجتماع الاكاديمي احتل مكانته في اقسام علم الاجتماع بالجامعات في العالم وخصصت له الحلقات العلمية ، بل أصبحت له جمعيات ومؤسسات علمية تعمل على تطوير المعرفة في هذا المجال على المستويات النظرية والبحثية والتطبيقية . كما اهتمت بهذا الفرع الجديد من فروع علم الاجتماع الدوائر القانونية والقضائية لما له من أهمية تطبيقية في تحسين أساليب تحقيق العدالة وترشيد السياسات التشريعية .

أما في مصر فان الدراسات والمؤلفات في ميدان علم الاجتماع القانوني ما زالت محدودة جداً ولا تتناسب اطلاقاً مع الدراسات والمؤلفات في غيره من ميادين علم الاجتماع على الرغم من حاجة مجتمعنا الشديدة الى فهم وترشيد السياسات التشريعية والقضائية على أسس علمية سليمة . وعلى الرغم من مرور خمسة وعشرين عاماً على ظهور أول مؤلف جامعي يحمل عنوان : « علم الاجتماع القانوني » للأستاذ الدكتور حسن الساعاتي فان مؤلفات أخرى لم تنشر في هذا الموضوع . وعلى الرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً على انشاء المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ودعوة رئيسه الأستاذ الدكتور أحمد خليفه لمؤتمرين لعلم الاجتماع القانوني وتهيئة امكانيات البحث للعلماء والباحثين فيه فان عدد البحوث الاجتماعية التي أجريت عن القانون بصفة خاصة لا يكاد يذكر وان كانت بعض البحوث التي تناولت

ظواهرات إجرامية قد تعرضت بشكل غير مباشر لاتجاهات الجمهور نحو القانون - مثل بحث تعاطى الحشيش •

وتقديمنا لهذا المؤلف في علم الاجتماع القانوني يهدف الى عرض أهم القضايا التي يهتم بها علم الاجتماع القانوني وأساليب البحث فيه آمليين أن يؤدي ذلك الى استثارة الاهتمام بها من قبل الدارسين وإجراء بحوث مصرية حولها •

وقد بدأنا الكتاب بعرض عام لمجال علم الاجتماع القانوني كفرع متخصص من فروع علم الاجتماع ثم تتبعنا معالجة الفلاسفة والعلماء الاجتماعيين للقانون بوصفه ظاهرة اجتماعية وعرضنا لمفهوم الضبط الاجتماعي والنظم الاجتماعية وأساليب ووسائل الضبط الاجتماعي وموضع القانون منها ، وبعد هذه الخلفية النظرية العامة ناقشنا عناصر النسق القانوني وتطورها ثم ناقشنا آراء العلماء في العلاقة بين التغير الاجتماعي والتغير القانوني وأخيرا قدمنا نماذج لمجالات وأساليب البحث في علم الاجتماع القانوني وعرضنا لبحوث ميدانية أجريت كل منها في مجتمعات مختلفة من العالم • ونحن نأمل أن نستطيع في طبعة تالية لهذا الكتاب أن نضيف الى هذه النماذج بحوثا ميدانية أجريت عن القانون في مصر خاصة وأن المؤلف يشرف حاليا على بحث عن « أثر تشديد العقوبة على الردع » بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وعلى بحث آخر عن « القانون وأساليب مواجهة النزاعات » بمعهد البحوث والدراسات العربية وهو بحث اجتماعي مقارن يجري بالتعاون مع المركز الأوربي للبحوث الاجتماعية يفيينا ويجرى في اثنتي عشرة دولة من بينها مصر •

وانننا لندرجو أن يكون هذا الكتاب اسهاما متواضعا في ميدان من أهم ميادين علم الاجتماع مازال يفتقر الى التأليف والبحث فيه في بلادنا •

سمير نعيم أحمد

الفصل الأول

علم الاجتماع القانوني وعلاقته بالعلوم الاجتماعية

أولا - تعريف علم الاجتماع القانوني :

يتميز العلم في القرن العشرين باتجاهين أساسيين يبدو أن لأول وهلة متناقضين ولكنهما في الحقيقة متكاملين . فالمتتبع لتاريخ العلم بصفة عامة يجد أن العلوم جميعا التي كانت منضوية تحت لواء الفلسفة قد أخذت تتمايز وتنفصل عنها واحدا تلو الآخر يصبح لكل منها ميدان تخصصه المستقل وعلمائه وباحثيه المتخصصين وكانت العلوم الاجتماعية هي آخر طائفة من العلوم تنفصل عن الفلسفة بعد طائفتي العلوم الفيزيائية والبيولوجية . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، ولكن القرن العشرين شهد تمايزا أعظم داخل كل علم من العلوم على حدة ، فقد أخذ كل منها يتمايز إلى فروع وتخصصات أكثر دقة . فعلم البيولوجيا (الحياة) مثلا قد انقسم إلى علم وظائف الأعضاء Physiology وعلم التشريح Anatomy وعلم الأجنة embryology وعلم الأنسجة hystology وعلم الوراثة Geneacology الخ ، وظهرت داخل كل من هذه الفروع تخصصات أكثر دقة ، فتمايز علم وظائف الأعضاء مثلا إلى علم وظائف الجهاز العصبي ، وعلم وظائف الجهاز الدوري وعلم وظائف الجهاز الهضمي وهكذا . وحدث نفس الشيء بالنسبة لعلم الفيزيكا « الطبيعة » الذي تمايز إلى علوم الفيزياء والكيمياء والجيولوجيا والفلك . الخ والتي تمايز كل منها إلى تخصصات أكثر دقة ، مثل الكيمياء العضوية والكيمياء غير العضوية وهكذا .

وقد حدث نفس الشيء بالنسبة للعلوم الاجتماعية أو الانسانية فبعد أن تمايزت إلى علوم النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة والانثروبولوجيا . الخ . أخذ كل من هذه العلوم يتمايز مرة أخرى إلى فروع متخصصة ، فتفرع من علم الاجتماع مثلا علوم فرعية مثل علم الاجتماع الأسري ، وعلم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع الريفي ، وعلم الاجتماع

الصناعى • وعلم الاجتماع القانونى وعلم اجتماع العلم ، وحتى علم اجتماع علم الاجتماع . Sociology of Sociology .

وقد كان لهذه التمايزات والتقسيمات العلمية ما يبررها فى جميع العلوم من الناحيتين العلمية والعملية ، أو بعبارة أخرى ظهرت هذه التقسيمات استجابة للواقع العلمى والاجتماعى المتغير • ذلك أن تراكم المعرفة العلمية قد جعل من المستحيل بالنسبة للعالم أن يلم بكل معرفة متوفرة فى ميدان تخصصه العام • كما أن تغلغل العلم فى كافة مجالات الحياة العلمية قدلقى على العلماء أعباء كثيرة بحيث أصبح من الصعب أن لم يكن من المستحيل أن يستجيب العالم لكل ما يطلب منه فى مختلف الميادين • وكان هذا الموقف، مشابها بل مسايرا لما حدث فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى من تقسيم للعمل وتخصص دقيق فيه (بعد أن كانت الأسرة مثلا تقوم بكل الوظائف حدث تمايز وانفصال أدى الى ظهور مؤسسات متخصصة تقوم كل منها بوظيفة ما أو بجانب منها : فظهرت المؤسسات التربوية والاقتصادية والسياسية والدينية والاعلامية والقانونية .. الخ) •

وقد كان الحل المنطقى والعملى أن يقسم العلماء المتخصصون فى ميدان معين الظاهرة التى يدرسونها الى عدة جوانب يتولى دراسة كل جانب منها فريق منهم ويتفرغ له • وكان هذا التقسيم تقسيما تعسفيا فى الواقع • ولم يكن يهدف الا الى تيسير الدراسة • فظاهرة الحياة مثلا ظاهرة متكاملة ولا توجد فى الواقع مجزأة أو منفصلة • بل ان كل جوانبها متداخلة مع بعضها ومتفاعلة فليس هناك انفصال بين النبات والحيوان ولا يمكن فهم وظائف الأعضاء دون فهم تركيبها • بل ان ظاهرة الحياة ذاتها لا يمكن فهمها دون ربطها بالظواهر الفيزيائية ، ذلك أن كلا النوعين من الظواهر يمثلان وحدة عضوية فى الكون بأسره • وهكذا نجد أن موضوعا واحدا من موضوعات الطبيعة - الحياة - يدرس لا بواسطة علم واحد يحتكر دراسته ولكن تدرسه مجموعة كاملة من العلوم المتداخلة والمترابطة والمتفاعلة • واتضح للعلماء أن الدراسة الشاملة لظاهرة الحياة هى الوسيلة الوحيدة للوصول الى جوهرها أى الى فهمها وتفسيرها والكشف عن القوانين التى تحكمها • ومن هنا كان

الاتجاه الآخر في العلم الذي يبدو متناقضا مع الاتجاه الأول (التمايز) وهو اتجاه انتكامل بين فروع العلم الواحد من جهة وبين العلوم المختلفة من جهة أخرى .

الا أن الأمر بالنسبة للعلوم الانسانية قد اختلف عنه بالنسبة للعلوم الفيزيائية والبيولوجية ولم يبدأ ادراك الصلة القوية بين مختلف الظواهر التي تدرسها هذه العلوم الا في وقت متأخر جدا عن ذلك الذي بدأ فيه ادراك هذه الصلة في العلوم الفيزيائية والبيولوجية . وكان ذلك دليلا على تخلف تلك العلوم في الوصول الى مناهج جديدة وتقدمية للمعرفة العلمية وتطبيقاتها في دراسة ظواهرها . وكان من جراء ذلك أن واجه المتخصصون في تلك العلوم صعوبات كبيرة حين كانوا يواجهون بظواهر لا تقع كلية في مجال أى من العلوم الانسانية وتمتد جذورها في عدة فروع من العلم .

وقد بدأ علماء العلوم الانسانية يدركون ذلك في مجالهم أيضا وانضح لهم أنه لا بد من التخلي عن الأسلوب التقليدي والذي كانت الظواهر الاجتماعية تدرس بمقتضاه بواسطة علم اجتماع واحد بمعزل عن العلوم الاجتماعية الأخرى . وتزايد ادراك العلماء في هذا المجال أيضا لضرورة دراسة الظاهرة الاجتماعية بوصفها كلا متكاملا وبالتالي ضرورة الاعتماد على جهود المتخصصين في عدة مجالات في آن واحد . ولتوضيح ذلك نأخذ مثالا لكيفية دراسة ظاهرتين اجتماعيتين هما العلم والقانون .

ان العلم Science ظاهرة اجتماعية شديدة التعقيد ومتعددة الجوانب وترابطها صلات متعددة ومتنوعة بغيرها من الظواهر الاجتماعية . وعلى هذا فانه لا يمكن دراستها بمعزل عن غيرها ، ولا بد لكى نفهمها من دراستها من جوانب مختلفة .

فيمكن أن تدرسها الفلسفة لفهم منطق المعرفة العلمية ومضمون هذه المعرفة ، ويمكن أن يدرسها علم الاجتماع لفهم موضع العلم في نظام العادات الاجتماعية ، وعلاقة المؤسسات العلمية (بوصفها أحد المؤسسات الاجتماعية) بغيرها من المؤسسات الاجتماعية ، وديناميات التفاعل الاجتماعى بين مجموعات

العلماء ، كما أن هذه الظاهرة ذاتها (العلم) يمكن أن تدرس بواسطة التاريخ حين يكون موضوع الدراسة تطور العلم وتاريخه أو العلاقة بين تاريخ العلم وتاريخ المجتمع أو تاريخ الحضارة . كما أن ظاهرة العلم يمكن أن تكون موضوعا لدراسات علم الاقتصاد حين نربط بينه وبين حالة وتطور الاقتصاد ، أو الانتاج المادى أو التكنولوجيا والقوى الانتاجية في المجتمع ، كما يمكن دراسة ظاهرة العلم بواسطة علماء التنظيم والادارة حين يكون موضوع الدراسة توجيه وتنظيم وتمويل المؤسسات العلمية وتدريب العلميين . كما يمكن أن تكون هذه الظاهرة موضوعا لدراسة علم النفس وعلم التربية ، ذلك أن التطور العلمى يرتبط ارتباطا وثيقا بالسيكولوجيا الانسانية والعقل الانسانى الذى يصل الى قمة عظمتة في عمل العالم الذى يقدم للمجتمع اكتشافا جديدا ، كما أن العلماء توجههم دوافع وحوافز معينة هي التى تحدد ادراكهم واختيارهم لاتجاه علمى معين أو مشكلة بعينها .

ويتضح من ذلك أن دراسة العلم بواسطة واحد من العلوم الانسانية فقط بمعزل عن بقية العلوم الاخرى لا يمكن أن يؤدي الى معرفة أصيلة وحقيقية بهذه الظاهرة الاجتماعية ، وبالتالي الى التحكم فيها من أجل صالح التطور الاجتماعى ، ولا يمكن الوصول الى نتيجة ايجابية الا حين تقوم بدراسته عدة علوم انسانية أو جميع العلوم الانسانية في آن واحد وفي تعاون تام .

ومن الطبيعى أن ينطبق ذلك لا على الظاهرة المسماة بالعلم وحدها ، ولكن على عدد لا حصر له من الظواهر الاجتماعية بل عليها جميعا في الواقع ، ذلك أن كل هذه الظواهر تمثل مظاهر مختلفة لظاهرة واحدة هي المجتمع الانسانى ، ومن هذه الظواهر على سبيل المثال الأسرة والحياة الريفية والحضرية . . الخ . فهذه الظواهر لا يمكن دراستها دراسة علمية حقيقية الا بوصفها مركبا واحدا ، فلا يمكن أخذ كل منها على حدة وجعلها بطريقة مجردة موضوعا لدراسة فرع واحد من العلوم الاجتماعية .

وقد يبدو لنا للوهلة الأولى مثلا أن القانون شيء لا يهم الا فقهاء

القانون والمستغلين به فحسب ، ولكن التأمل العلمي الدقيق لهذه الظاهرة يكشف لنا أن للقانون جوانب متعددة ومتشعبة لا بد أن يتوافر على دراسة كل منها علم من العلوم الاجتماعية ولا بد من الاستعانة بهذه العلوم جميعا لفهم القانون بوصفه ظاهرة اجتماعية .

فالقانون ينظم العلاقات الاجتماعية داخل العديد من الأنشطة الانسانية : في الأسرة وفي الاقتصاد وفي العمل وفي السياسة وفي الترفيه وفي المدينة وفي القرية بل وحتى في العالم حيث ينظم العلاقات بين الدول وبعضها البعض . والقانون صور وأشكال تختلف باختلاف المجتمعات ودرجة تطورها ونوعية نظمها الاجتماعية . كما أن القواعد القانونية تمتد جذورها الى القيم الاجتماعية والأخلاقية العامة بالمجتمع والقانون وجد من قديم الزمان وله تاريخه الذي يرتبط بتاريخ المجتمعات والحضارات الانسانية . وللقانون مؤسساته وهذه المؤسسات تنظيمات وقواعد ادارية ونفقات ومنشآت . الخ .

وعلى ذلك فان القانون يصبح موضوعا لدراسة مختلف أنواع المعرفة والعلوم . فهو موضوع لدراسة فلسفة القانون من حيث المنطق الكامن فيه ومن حيث مضمونه وعلاقته بالاراء الفلسفية العامة ، وهو موضوع لدراسة علم الاجتماع من حيث علاقته بكافة أشكال التنظيمات الاجتماعية وتأثيره بها وتأثيره عليها ، وهو موضوع لدراسة علم السياسة من حيث أنه يحكم العلاقات والتنظيمات السياسية من جهة ويمثل انعكاسا لها من جهة أخرى وهو موضوع لدراسة علم النفس من حيث أن لمن يستنون القوانين ويقومون بتنفيذها دوافعهم وميولهم وادراكهم الذي يؤثر على تصورهم لمختلف الموضوعات التي تعرض عليهم ، وهو موضوع لدراسة علم الاقتصاد من حيث ارتباطه بالاقتصاد بالمجتمع ومن حيث تكاليف المؤسسات القانونية وهو أيضا موضوع لعلم التنظيم والادارة ولعلم الانثروبولوجيا والتاريخ .

ولذلك فاننا نجد أن كلا من هذه العلوم قد نشأت بها تخصصات لدراسة القانون فلدينا مثلا علم الاجتماع القانوني ، وعلم النفس القانوني Legal Psychology وفلسفة القانون وعلم الاقتصاد السياسي والقانوني

وتاريخ القانون . وكل من هذه العلوم الفرعية يدرس نفس الظاهرة (القانون) ولكن من الجانب الذى يهمله وبأساليب البحث المتبعة فى العلم العام الذى ينتمى اليه . وهناك ادراك متزايد الآن من جانب العلماء الاجتماعيين لضرورة تحقيق التكامل بين مختلف هذه التخصصات العلمية بحيث يستعين كل فريق من العلماء بالمعرفة التى توصل اليها غيرهم حول نفس الظاهرة من أجل الوصول الى فهم شامل لها ، بل أن هؤلاء العلماء بدأوا يقومون بإجراء بحوث مشتركة تضم مختلف التخصصات فى آن واحد وأصبح هناك ما يعرف الآن بالاتجاه متعدد التخصصات *interdisciplinary approach* فى دراسة الظواهر الاجتماعية .

على ضوء هذه المقدمة يمكننا أن نفهم موضع ذلك التخصص الدقيق فى علم الاجتماع - موضوع دراستنا هذه - ونعنى به علم الاجتماع القانونى ، بالنسبة لغيره من فروع علم الاجتماع من جهة وبالنسبة للعلوم الانسانية الأخرى من جهة ثانية .

ان علم الاجتماع القانونى الذى يتخصص فى دراسة القانون بوصفه ظاهرة اجتماعية لا يمكنه الوصول بحال الى فهم علمى متكامل لهذه الظاهرة الا اذا استعان بما توصلت اليه كافة فروع علم الاجتماع الأخرى من نتائج (مثل علم الاجتماع الأسرى والريفى والحضرى والتربوى والسياسى والاقتصادى .. الخ) بل وبما توفر من معرفة فى العلوم الاجتماعية الأخرى التى تدرس نفس الظاهرة .

كما أن المعرفة التى يتوصل اليها علم الاجتماع القانونى تسهم من جهة أخرى فى إثراء المعرفة فى غيره من فروع علم الاجتماع بصفة خاصة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة .

ونستطيع أن نستدل مما سبق على أن علم الاجتماع القانونى هو أحد فروع علم الاجتماع الذى يتخصص فى دراسة جانب معين من الحياة الاجتماعية (الجانب القانونى) من أجل الوصول الى فهم هذا الجانب من جهد واثراء المعرفة بالحياة الاجتماعية ككل من جهة أخرى .

ويمكننا أن نعتبر ذلك تعريفا عاما لعلم الاجتماع القانوني ، ولكنه ليس تعريفا كافيا حيث أنه ينطبق على أى فرع آخر من فروع علم الاجتماع (إذا استثنينا تحديد الجانب الذى يدرسه) ولكى يكون التعريف أكثر تحديدا ودقة لابد وأن يشير بالتفصيل الى الموضوعات التى يتناولها هذا العلم بالدراسة وكيفية تناوله لها .

ويعرف آدم بودجورتسكى Adam Podgorecki علم الاجتماع القانوني بأنه « يهدف الى الكشف عن العلاقات المتبادلة بين القانون وبين غيره من العوامل الاجتماعية الأخرى (حيث يمكن اعتبار القانون أما عاملا مستقلا أو عاملا معتمدا) ليس هذا فحسب ولكن مهمته تتجاوز ذلك الى محاولة بناء نظرية عامة تفسر العمليات الاجتماعية المتصلة بالقانون ، وبهذه الكيفية يمكن الربط بين هذا الفرع من المعرفة وبين المعرفة الاجتماعية بصفة عامة » (١) .

ويعرف جورج جورفيتش Gurvitch علم الاجتماع القانوني بأنه « دراسة جماع الوقع الاجتماعى للقانون عن طريق اقامة العلاقات الوظيفية الكامنة بين أنواع القانون وتنظيماته وانساقه وصور الافصاح والتعبير عنه ، وبين أنماط الأطر الاجتماعية المقابلة ، ويبحث كذلك فى نفس الوقت التغيرات التى تلحق بأهمية القانون ، والتذبذب الذى يلحق بأدواته ومذاهبه والدور المتنوع الذى تقوم به جماعات رجال القانون ، وأخيرا النزعات الغالبة التى تسيطر على نشأة ونمو القانون ، وعوامل هذا النمو داخل الأبنية الاجتماعية الكلية والجزئية » (٢) .

— ويتوصل على حسن فهمى الى التعريف التالى : « علم الاجتماع القانوني يدرس نشأة القاعدة القانونية وأسباب تطورها ، كما يدرس الآثار الاجتماعية التى تنتج عن تطبيق قاعدة قانونية ما فى المجتمع وعلى ضوء هذا

(١) Adam Podgorecki. Law and Society. (Routledge & Kegan Paul. London, 1974, p. 33.

G. Gurvitch, Problemes de Sociologie du Droit. (٢)

نقلا عن السيد يس . علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية . المجلة الجنائية القومية.

ج ١٢ ، ع ٢ . نوفمبر ١٩٦٦ ص ٥٣٢ .

يمكن القول أن علم الاجتماع القانوني هو الذي يقدم التفسير العلمي للقانون « وفي نفس الوقت فإنه يمهّد للتوصل إلى أكثر الصيغ القانونية ملاءمة للمجتمع كما أنه يكشفه عن الأسباب العلمية التي تكمن وراء الظواهر القانونية في ترشيده السياسة التشريعية من ناحية واتجاهات القضاء من ناحية أخرى ، وهو بذلك يلعب دوراً هاماً في ملاءمة القاعدة القانونية للواقع الاجتماعي » (١)

– ويعرف إدوين سترلاند Edwin Sutherland علم الاجتماع القانوني بأنه « محاولة تحديد المبادئ التي تحكم تطور القانون واستخدامه وهو يشترك في هذا الهدف مع فلسفة القانون والفقه الاجتماعي sociological Jurisprudence وقد ظهر هذا التخصص في علم الاجتماع منذ حوالي عام ١٩٦٠ (٢) »

وإذا تأملنا هذه النماذج من تعريفات علم اجتماع القانون لوجدنا أن كلا منها يركز على جانب أو أكثر من جوانب هذا العلم ، وفي رأينا أن الاختلافات بين التعريفات لا ترجع إلى اختلافات جوهرية في وجهات نظر أصحابها حول ماهية علم الاجتماع القانوني بقدر ما ترجع إلى حقيقة أن هذا المفهوم (علم الاجتماع القانوني) يشير إلى ظاهرة متعددة الجوانب شأنه في ذلك شأن أي مفهوم آخر ومن شأن ذلك حدوث اختلاف بين من يتصدون لتعريفه حسب تركيز كل منهم على جانب معين من الشيء المراد تعريفه .

ثانياً – علاقة علم الاجتماع القانوني بعلم الاجتماع :

علم الاجتماع القانوني أحد فروع علم الاجتماع . والهدف العام لعلم الاجتماع هو التوصل إلى الكشف عن القوانين والمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الإنساني في أدائه لوظائفه وفي تغيره وتطوره مما يساعد على إمكانية التنبؤ بهذه التغيرات وعلى إمكانية توجيه وترشيده السلوك الإنساني على

(١) على حسن نهى . دراسات وبحوث علم الاجتماع القانوني في مصر ، المجلة الجنائية القومية . ج ١٢ ، ع ٣ ، نوفمبر ١٩٦٩ . ص ٥٨٣ .
(٢) E. Sutherland and Donald Cressy. Criminology. lippincott Company. New York, 1970 pp. 1 - 8.

أسس علمية • وبالإضافة الى هذه القوانين العمامة يكشف علم الاجتماع أيضا عن القوانين النوعية الخاصة بكل ظاهرة على حدة وبكل شكل من أشكال الحياة الاجتماعية وبكل مرحلة من مراحل تطورها ، تماما مثلما يفعل علم الحياة باكتشافه للقوانين العمامة عن الحياة (مثل قانون التطور في الكائنات الحية وقانون النمو وأسس تكون الخلايا الحية والتمثيل الغذائي .. الخ) وللقوانين الخاصة لكل نوع من أنواع الكائنات الحية أو كل صورة من صورها • ويتوصل علم الاجتماع الى اكتشاف هذه القوانين العمامة وصياغتها عن طريق تحليله لكافة القوانين النوعية التي تم التوصل اليها من دراسة كل ظاهرة اجتماعية نوعية والتربط بينهما والتعميم منها • فحين يقول عالم الاجتماع مثلا أن التفاعل الاجتماعي هو التأثير والتأثر المتبادل بين شخصين أو أكثر في موقف ما فإنه قد توصل الى هذا التعميم من دراسته وملاحظة عدد لا حصر له من المواقف في الأسرة وفي العمل وفي النشاط الترفيهي وفي حالات الازمات والصراع وفي المحكمة وفي القرية وفي المدينة .. الخ • ويدرس نوعية التفاعل في كل من هذه المواقف يمكن لعالم الاجتماع أن يصنف أنماط هذا التفاعل أو العمليات الاجتماعية كما تسمى الى : تعاونية وتنافسية وصراعية وتطبيعية 'Socializing' وأن يحدد الظروف التي تؤدي الى سيادة كل نوع منها في موقف معين • وبعد صياغة هذه المبادئ العمامة من دراسة وتحليل كافة الظواهرات تصبح هذه المبادئ ذاتها موجها أو مرشدا للباحث عند دراسته لأي ظاهرة نوعية من أجل اكتشاف مزيد من المبادئ النوعية التي تحكمها والتي ما أن تتم معرفتها حتى يتلقفها عالم الاجتماع ليتناولها بالتحليل مرة أخرى .. وهكذا • وهناك بين علماء الاجتماع من تخصص في هذه المهمة ، أي مهمة صياغة المبادئ أو التصورات أو القوانين العمامة عن المجتمع ككل أو بعبارة أخرى « النظرية الاجتماعية العمامة » وقد يجمع بين هذا التخصص وبين واحد من التخصصات النوعية في علم الاجتماع في آن واحد •

العلاقة النموذجية اذا بين علم الاجتماع القانوني وعلم الاجتماع العام أو النظرية الاجتماعية العمامة علاقة أخذ وعطاء أو هي علاقة تبادلية • فالنظرية الاجتماعية العامة ترشد الباحث في علم الاجتماع القانوني وتزوده

بالمفاهيم الأساسية وتحدد له أساليب وأدوات البحث التي يختار من بينها ما يلائم الظاهرة موضوع بحثه ، كما أن ما يتوصل اليه عالم الاجتماع القانوني من نتائج ومبادئ عن الظاهرة القانونية ونشأتها وتطورها وعلاقتها بغيرها من الظواهر الاجتماعية يساعد على صياغة وتعديل وتطوير هذه النظرية واستخلاص مزيد من التعميمات العلمية عن الظاهرة الاجتماعية ككل .

الا أن هذه العلاقة النموذجية بين علم الاجتماع القانوني (وغيره من فروع علم الاجتماع) وبين النظرية الاجتماعية ما زالت غير متوفرة تماما ، فعلم الاجتماع مازال يعاني حتى الآن من تعدد النظريات فيه ، بحيث لا نستطيع أن نجد نظرية واحدة متفق عليها من جميع العلماء أو معظمهم ، كما أن هناك حالة من الانقسام بين النظرية الاجتماعية من جهة والبحوث الامبيريقية أو التجريبية ، من جهة أخرى .

اما فيما يتعلق بتعدد النظريات في علم الاجتماع فان أحد علماء النظرية الاجتماعية وهو نيقولا تيماشيف يصف هذا الموقف بقوله : « هناك في العلوم الطبيعية كالفيزياء أو الكيمياء - بوجه عام - نظرية واحدة فقط على مستوى عال من التجريد ، أو مجموعة من النظريات المرتبطة ، التي يكمل بعضها بعضا ، لكن هذه العلوم قد وصلت الى هذه المرحلة من النضج بعد أن مرت بمرحلة النظريات المتصارعة التي قد تتمثل في نظريتين أو أكثر يتعايشون معها . وما زال الحال كذلك في علم الاجتماع ، حيث لا يوجد اطار من القضايا المتسقة أو المتجانسة أو اصطلاحات صادقة يتفق عليها علماء الاجتماع تسمح بعرض الوقائع المعروفة والتعليمات بوصفها اشتقاقات منطقية لمبادئ محدودة ، بل ان علم الاجتماع قد تميز في نموه وتطوره بظهور مجموعة كبيرة وغير عادية من النظريات المتصارعة » (١) .

ويعبر عاطف غيث عن الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر بقوله :
« تعددت المواقف النظرية في علم الاجتماع الحديث ، حتى أصبحت معالجة

(١) نيقولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع . طبيعتها وتطورها (مترجم) القاهرة

موضوعاته من خلال موقف نظري واحد مخاطرة كبيرة على حساب الوضوح والتحليل الصحيح ، بالإضافة الى عدم امكان التصور المتكامل للحقيقة الاجتماعية كما أن الانحياز الايديولوجي يكون أمرا من الصعب تجنبه ، وإذا يميل عدد من الباحثين في علم اجتماع اليوم الى تبني نظرية متعددة الجوانب أو الالتزام بتعدد العوامل عند التفسير والتحليل (٢) .

ما هو موقف علم الاجتماع القانوني من هذا التعدد في المواقف النظرية في علم الاجتماع العام على ضوء العلاقة السابق الحديث عنها بين الاثنين ؟

من المنطقي أن نتوقع أن تعدد المواقف النظرية العامة ، في علم الاجتماع العام لابد وأن يترتب عليها تعدد مماثل في وجهات النظر الاجتماعية الخاصة بالقانون ، بل حتى في أساليب البحث المتبعة فيه ونوعية المادة التي يهتم عالم الاجتماع القانوني بجمعها وتحليلها . وعلى هذا فمثلا نجد ما يسمى بمدارس علم الاجتماع لابد وأن نجد أيضا ما يسمى بمدارس علم الاجتماع القانوني . وسوف نعرض لهذه المدارس أو النظريات المختلفة فيما بعد ونناقش مدى صحة واسهام كل منها وبين موقفنا من هذا التعدد .

وفيما يتعلق بحالة الانقسام بين النظرية الاجتماعية والبحوث الامبيريقية أو التجريبية في علم الاجتماع بوجه عام فاننا نجد بالضرورة أيضا انعكاسا لها في علم الاجتماع القانوني . فمثلا نجد نظريات اجتماعية شبيهة تأملية لا تعتمد في صياغتها على وقائع وأدلة مادية اجتماعية ، وهي ما أسماها عالم الاجتماع الأمريكي رايت ميلز (٢) بالنظريات المتضخمة أو النظريات الكبرى Grand theories نجد أيضا نظريات في علم الاجتماع القانوني تنقصها الأدلة ولا تزيد عن كونها وجهات نظر لأصحابها ومثلا نجد في علم الاجتماع بصفة عامة ما أسماه ميلز بالامبيريقية المجتزأة abstracted impericism أي تلك الدراسات التجريبية التي لا تركز على أساس نظري ما ، ولكنها

(١) عاطف فيث . الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر — الاسكندرية دار الكتاب

الجامعية : ١٩٧٢ ص ١
W. Mills. Sociological imaginations, London, 1969.

(٢)

تنطق لتجمع البيانات والمعلومات عن كل شيء، وأى شيء يراه الباحث مهما
 -ون خطة نظرية عامة ودون ربط بين هذه البيانات وبعضها البعض ،
 بل حتى دون محاولة لتفسيرها ، فاننا سوف نجد أيضا هذا الاتجاه في
 علم الاجتماع القانوني كما سنذكر فيما بعد .

وبناء على ذلك نستطيع القول بأن طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع
 القانوني والنظرية الاجتماعية العامة سوف تحددها بالفعل طبيعة النظرية
 التي يرتبط بها عالم الاجتماع القانوني . وسوف نتبين عند مناقشتنا لتلك
 النظريات المختلفة كيف يمكن أن تتوفر تلك العلاقة النموذجية السابق الحديث
 عنها .

الفصل الثاني

القانون في الفكر الاجتماعي

ان القانون لا يوجد أبدا في فراغ أو منفصلا عن البشر ، فهو من صنع أو خلق الانسان وهو الذى يعدل ويغير فيه وهو الذى يفسره ويطبقه ، وهو الذى يطيعه ويلتزم به أو يخرج عليه . تلك كلها مسائل بديهية لا يشك في صحتها أو يجادل فيها أحد . وللقانون في صورته الحالية ، وبصفة خاصة في المجتمعات المركبة أو غير البدائية رجاله المتخصصون فيه ، سواء في صياغته واصداره (المشرعون) أو في دراسته وتحليله من حيث بنائه الخاص به ومضمونه وتفسيره ، أى من حيث دراسته من الداخل (فقهاء القانون) أو من حيث تطبيقه (القضاة ورجال النيابة) أو من حيث تنفيذ أحكامه (رجال الشرطة) تلك أيضا حقائق لا اختلاف حولها . ولكن من الذى يصنع القانون في المجتمع ؟ وما هى العوامل التى تؤدى الى تغير وتعديل القوانين ؟ وكيف نشأ القانون أصلا ، وما هى طبيعة المؤسسات القانونية المختلفة ، وما هى نوعية الرجال والنساء المشتغلين باصداره وتطبيقه وتنفيذه ، وما نوعية العلاقات بين بعضهم البعض وبينهم وبين غيرهم من المجموعات الاجتماعية الأخرى ، وما نوعية الملزمين بالقانون ونوعية الخارجين عليه ، وفى أى ظروف يلتزمون به أو يخرجون عليه ، وما نوعية العلاقة بين القوانين وبين الانساق الاجتماعية التى تحدد القوانين أساليب التصرف والسلوك فيها (مثل الأسرة أو الاقتصاد أو السياسة أو الانتاج الأدبى والفنى والتربية .. الخ) ؟

تلك جميعا أسئلة تحتاج الى اجابات عليها لا يملك المتخصص في القانون وحده امكانية الاجابة عليها ، وهى أسئلة شغلت اهتمام الكثيرين من المفكرين منذ عرفت الانسانية اولى صور أو أشكال القانون .

أرسطو :

آثار الفلاسفة القدماء الكثير من هذه الأسئلة وحاولوا الاجابة عليها حتى قبل الميلاد . فقد عالج أرسطو (٣٨٥ - ٣٢٢ ق م) موضوعات علم الاجتماع القانونى في كتابيه الأخلاق Ethics والسياسة ، فقد وصف

الاشكال المختلفة للقانون الوضعي في علاقتها بالنظام الاجتماعي أو مجموعة القواعد التلقائية التي تحكم السلوك الاجتماعي Nmos وفي علاقتها بالتماسك الاجتماعي Filia وفي علاقتها بالمجموعات الاجتماعية Koioniai ورأى أرسطو أن جميع القوانين ليست سوى صياغة عقلانية لمتطلبات المعايير الاجتماعية أو النظام الاجتماعي . ولكن القوانين أكثر ثباتا وتجريدا من المعايير التي تتصف بالدينامية أو العينية ، ولهذا فإن القانون يميل الى التخلف عنها ولا بد له أن يتكيف دائما معها . وهكذا يكون أرسطو قد طرح بشكل مباشر مشكلة الواقع الاجتماعي للقانون . كذلك رأى أرسطو أن أنماط القوانين ليست سوى وظائف للأنماط المختلفة من التماسك الاجتماعي والمجموعات الاجتماعية ، ذلك أن الواقع الحي للقانون لا يمكن أن يتأكد الا في وسط اجتماعي وهذا الوسط الاجتماعي يتكون بواسطة صور التماسك أو الترابط الاجتماعي والمجموعات الاجتماعية . كما أنه لا يمكن وجود مجموعة حقيقية دون أن يوجد بداخلها ترابط اجتماعي وقانون . ويوجد لدى كل مجموعة أنواع مختلفة من القوانين ، كما توجد أنواع مختلفة من الترابط الاجتماعي ، ذلك أن القانون يتطور مع تطور الترابط الاجتماعي وكلاهما يحكم نفس الأشخاص والأشياء ويتبعان مسارا واحدا . ولكن اذا كان الترابط الاجتماعي يمكن أن يتحقق أحيانا بدون قانون ، فإن القانون يستحيل أن يوجد دون ترابط اجتماعي ، لأن هذا الترابط هو الذي يشكل الأساس الذي ينهض عليه القانون . ومن جهة أخرى يتحدد نوع الترابط الاجتماعي بنوع المجموعة الاجتماعية التي يوجد بها . وقد ميز أرسطو بين ثلاث أنواع من القوانين : قانون العقوبات ، والقانون الذي يحكم توزيع الملكية والامتيازات ، والقانون التعاقدى ، وربط بين كل منهم وبين نوع من الترابط الاجتماعي . فقانون العقوبات يعتمد على الترابط الاجتماعي الذي تحكمه المعايير ، والقانون التعاقدى يعتمد على الترابط الذي تحكمه القواعد بين مجموعة من الأنداد ، أما قانون التوزيع فإنه يعتمد على الترابط ولكن بين مجموعة من الأفراد غير المتكافئين في القوة (لا يوجد بينهم مساواة) .

كذلك ربط أرسطو بين أنماط القوانين وأنماط المجموعات الاجتماعية فهناك قانون العائلة القرابية وقانون القرية وقانون المدينة وقانون الرابطة وقانون

المجموعة السياسية أو الدولة • كما حدد أرسطو العلاقة بين هذه القوانين وبعنفسها البعض وبين أن قانون الدولة هو الذى يحدد أشكال قوانين المجموعات الأخرى(*) •

وهكذا نرى أن أرسطو قد حدد منذ زمن بعيد موضوعات للدراسة الاجتماعية للقانون تنقسم بالشمول والعق ، وهذه الموضوعات ما زالت حتى الآن تشكل ميادين للبحث فى علم الاجتماع القانونى تماما مثلما تناول أرسطو وغيره من الفلاسفة موضوعات علم الاجتماع الأخرى بالدراسة والتحليل ، وعندما استقل علم الاجتماع عن الفلسفة أصبحت هذه الموضوعات هى الأساس الذى انطلق منه علماء الاجتماع (١) •

مونتسكيه :

شغلت الدراسة الاجتماعية للقانون اهتمام الفلاسفة فى العصر الحديث أيضا ، ومن أمثلة هؤلاء مونتسكيه Montesquie (١٦٨٩ - ١٧٥٥) الذى حدد هو الآخر عدة موضوعات لدراسة القانون فى علاقته بالمجتمع فى كتابه الشهير روح - القوانين *Espirit des Lois* الذى نشر عام ١٧٤٨ والذى يدل عنوانه الفرعى على ما يتناوله من موضوعات : روح القانون أو العلاقة التى لابد أن توجد بين دستور كل حكومة والنواحي الاجتماعية والطقس والسكان والدين والتجارة • الخ • وقد أجرى مونتسكيه دراسات مقارنة بين مختلف البلدان وخرج منها بنتيجة عامة مؤداها أنه طالما أن القواعد القانونية تعتمد على الشكل الفيزيقي للبلد الذى توجد فيه ، وعلى نوعية

(*) مير أرسطو، بين أنماط مختلفة من الترابط : ذلك الذى يعتمد على الحب وذلك الذى يعتمد على المتعة وآخر يعتمد على المصلحة • كما أن الترابط يلصق من نفسه فى صور مختلفة مثل القرابة وجميعيات الصداقة أو الأخوة أو أى رابطة اختيارية أخرى .
(١) اعتمدنا فى هذا الجزء على :

(a) G. Gurvitch, *Sociology of Law*, 1947.

(b) H. Cairns, *Law and the Social Sciences*, London, Kegan Paul, 1935).

(c) Podgorecki, *Law and Society*, opt. et.

الطقس به وعلى نوعية الأرض وموقعها وحجمها وعلى نوعية الحياة التي يعيشها أهله ونوع العمل الذي يمارسونه (زراعة أو رعى أو صيد) وعلى درجة الحرية التي يكفلها الدستور وعلى الحين السائد بين السكان ، وعددهم وثروتهم وتجارتهن ومعاييرهم وأساليبهم السلوكية - بناء على ذلك كله فان درجة أهمية كل من هذه العوامل في تحديد القانون تختلف باختلاف الموقف الفعلي للمجتمع الكلي الذي ندرسه . وما يهمنا هنا هو أن نشير فقط الى نوعية الموضوعات التي عالجها مونتسكيه بالنسبة للعلاقة بين القانون وغيره من العوامل الاجتماعية ، ولسنا بصدد تقييم آرائه التي ثبت خطأ الكثير منها فيما بعد .

مين Maine

وقد أسهمت الدراسات التاريخية للقانون أيضا في تحديد موضوعات علم الاجتماع القانوني . ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة هنري سمنر مين Henry sumner maine في كتابه « القانون القديم وعلاقته بالتاريخ القديم للمجتمع وبالأفكار الحديثة (سنة ١٨٦١) » وعالج فيه موضوع البحث التاريخي الاجتماعي للقانون ونشأة القانون وتطوره - وتأثره في ذلك بنشأة وتطور المجتمع . وقد ميز مين بين هذه المجتمعات « الساكنة » والمجتمعات « التقدمية » وأشار الى أن « حركة المجتمعات التقدمية كانت حتى الآن الانتقال من المكانة الى التعاقد » وكان يعنى بهذا أن الفرد أخذ يحل باستمرار محل العائلة كوحدة للتعامل في القوانين المدنية ويرى « مين » أن هذه التغيرات قد حدثت بفعل عوامل غير تشريعية ، على أساس أن الضرورات الاجتماعية والرأي الاجتماعي يسبق القانون دائما على نحو أو آخر .

أهرنج :

ومن الاسهامات الهامة في تحديد مجالات دراسة علم الاجتماع القانوني تلك التي قدمها المؤرخ القانوني النمساوي اهرنج Ehet'n (سنة ١٨٦٥) الذي درس القانون الروماني بأسلوب سوسيولوجي فربط بين ما طرأ عليه من تعديلات وبين ما طرأ على المجتمع الروماني بأسره من تغيرات محاولا بذلك

بناء نظرية اجتماعية تعتمد على ملاحظات أميريكية عن القانون وتتنصف بالعمومية والشمول . وكان أهم ما ركز عليه هو الصراع الاجتماعى وتضارب المصالح ، وخرج بنتيجة مؤداها أن جميع القوانين تعكس هدفا شعوريا محددًا هو حماية المصالح الاجتماعية لمجموعة ما والدولة هي الجهاز الذى يتولى هذه المهمة ، وتطور القانون يركز دائما على الصراع الشعبى بين المجموعات الاجتماعية ذات المصالح المتعارضة .

كذلك ركزت الفلسفة الاجتماعية للتشريع . على موضوع العلاقة بين القانون - والظروف الاجتماعية . فقد بين فيلسوف القانون النمساوى أرييك أن السلوك القانونى وتطوره لا يعتمد بصفة أساسية على التشريع أو العلوم القانونية أو أحكام القضاة ولكن على المجتمع نفسه وبذلك اعتبر القانون عند دراسته متغيرا مستقلا .

روسكوباوند :

رأى روسكوباوند Roscos Pound أن القانون يجب أن يدرس كما يطبق لا كما يوجد فى الكتب وتجب دراسته باعتباره وسيلة للضبط الاجتماعى ، كما تجب أيضا دراسة الآثار الاجتماعية للتشريع وما يطرأ عليه من تغيرات ، ونبه الى ضرورة دراسة العلاقة بين القانون وبين العوامل الاقتصادية فى المجتمع . ويعتبر باوند أبرز شخصية فى ميدان الفلسفة الاجتماعية للتشريع فى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد قام باوند بالربط بين أربع مجالات أساسية فى دراساته هى المجال الاجتماعى (مثل مسائل الضبط الاجتماعى والمصالح الاجتماعية) ، والمجال الفلسفى (مثل الفلسفة الذرائعية أو النفعية) ومجال تاريخ القانون (مثل وسائل الثبات والمرونة فى أنماط الانساق القانونية) وأخيرا مجال دراسة المحاكم الأمريكية (أى عنصر مدى الحرية الادارية فى العملية القضائية) . وقد ساعد هذا التعدد فى الاهتمامات بوند

(*) « معنى الفلسفة الاجتماعية للتشريع » تأملات فقهاء القانون الذين يهتمون بالدراسة التفصيلية للانساق القانونية من حيث بنائها وأدائها لوظائفها وأهدافها من منظور قانونى ولكن مع التأكيد على العلاقات الاجتماعية للقانون بدلا من التركيز على المنطق الشكلى للقانون «Geoffrey Sewar ; law and society»

على توضيح وتعميق نطاق البحث الاجتماعي في القانون وتحديد مجالاته ، وقد بحث بوند هذه المجالات في مقال نشر عام ١٩١٢ في مجلة هارفارد للقانون على النحو الآتي :

- ١ - دراسة الآثار الاجتماعية الفعلية للأنظمة والمبادئ القانونية ،
أى التركيز على دراسة ما يحدث للقانون فعلا بدلا من التركيز على مضمونه المجرد .
 - ٢ - اجراء دراسات اجتماعية الى جوار الدراسات القانونية عند اعداد التشريعات واعتبار القانون نظاما اجتماعيا يمكن تحسينه عن طريق البحث العلمى .
 - ٣ - اجراء دراسات عن كيفية جعل القوانين أكثر فعالية مع التركيز على الأغراض الاجتماعية التى يخدمها القانون بدلا من التركيز على الجزاء .
 - ٤ - دراسة التاريخ القانونى الاجتماعى أى دراسة الآثار الاجتماعية للمبادئ القانونية فى الماضى وكيف حدثت .
 - ٥ - دراسة القانون بوصفه وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وليس بوصفه قوالب جامدة .
 - ٦ - يجب أن تكون النقاط السابقة كلها وسائل تحقيق غاية نهائية هى تحقيق أهداف القانون .
- ويتضح اهتمام روسكو باوند بالعلاقة بين القانون وبين العوامل الاجتماعية من تعريفه للقانون بأنه « ضبط اجتماعى من خلال التطبيق المنهجى لقوة المجتمع المنظمة تنظيما سياسيا » .
- هولز :

ومن أعلام الفلسفة الاجتماعية للتشريع الذين ساهموا مساهمة فعالة فى تحديد نطاق موضوعات الدراسة الاجتماعية للقانون (والتى أصبحت علم الاجتماع القانونى فيما بعد) الفقيه القانونى الأمريكى هولز O:W.Holmes ،

الذى نشر سلسلة من المقالات الهامة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر دعا فيها الى ضرورة اهتمام رجال القانون بالدراسات الأمبريقية والموضوعية للواقع الاجتماعى الفعلى التى يجريها المتخصصون فى ميدان العلوم الاجتماعية وبخاصة فى علم الاجتماع ، اذا كانوا يرغبون فهم القانون فهما صحيحا ، وهذه الدراسات يمكن أن تعيننا على اكتشاف تلك المثل Ideals الاجتماعية التى بلغت درجة من القوة جعلتها تعبر عن نفسها فى صورة القانون وعلى معرفة التغيرات التى طرأت على هذه المثل خلال الفترات الزمنية المختلفة . بل إنه ذهب أبعد من ذلك حين طالب بأن يسترشد المشرعون بهذه الدراسات قبل اصدار القوانين ، ذلك أن أول شرط يجب أن يتحقق فى القانون بصفة عامة هو أن يكون متمشيا مع المشاعر والمطالب الفعلية للمجتمع . وهنا أيضا يقضج اهتمام هولمز بالأساس الاجتماعى للقانون حيث يعرفه بأنه «يشتمل على تلك المعتقدات التى انتصرت فى الصراع الفكرى ثم ترجمت نفسها الى أفعال » وقد عبر هولمز عن آرائه بعبارة واضحة فقال : أن حياة القانون ليست هى المنطق ، ولكن الخبرة ، والخبرة فى رأيه تعنى المشاعر الحسية والسلوك بالإضافة الى الرموز والمعانى الرمزية التى تحفز على السلوك الاجتماعى .

• رواد علم الاجتماع والدراسة الاجتماعية للقانون :

قبل ظهور أى تخصصات داخل علم الاجتماع ، وفى المرحلة الأولى من استقلال هذا العلم تناول رواد علم الاجتماع ضمن نظرياتهم التأملية بعض العناصر القانونية للحياة الاجتماعية بالدراسة والتحليل وبذلك أشاروا الى بعض الموضوعات الجديرة بالدراسة والتى أصبحت فيما بعد من بين موضوعات علم الاجتماع القانونى حيث ظهر كفرع مستقل من فروع علم الاجتماع . وسوف نعرض فيما يلى لأهم اسهامات رواد علم الاجتماع فى تحديد موضوعات علم الاجتماع القانونى . والرواد الأربعة الذين سنعرض لأفكارهم يمثلون مختلف البلدان الأوربية والأمريكية .

١ - اميل دوركايم :

أسهمت كتابات اميل دوركايم في تحديد موضوعات علم الاجتماع القانوني وخاصة كتابه «تقسيم العمل الاجتماعي De le divisios du travail sociale» الذي نشر عام ١٩٨٣ والمقال الذي نشر عام ١٩٠٠ في مجلة L'anné Sociologique

فقد تناول دوركايم موضوع العلاقة بين أنماط القانون وأشكال التماسك الاجتماعي Sociability وقرر أن القانون يعكس كل أنماط التماسك الاجتماعي ، بل أنه هو الرمز المموس أو المرئي للتماسك الاجتماعي Social solidarity وعلى ذلك فإن الدراسة الاجتماعية للقانون لابد أن تتميز بين أنواع القوانين ويجب أن يتم التمييز بين القانون الذي يرتبط بالتماسك الآلى من خلال التشابه وبين القانون الذي يرتبط بالتماسك العضوى أى التماسك من خلال الاختلاف فالقانون الذى يرتبط بالتماسك الآلى هو القانون الجنائى أما القانون الذى يرتبط بالتماسك العضوى فهو القانون التعاقدى Contractual وقانون الأسرة والقانون التجارى وقانون الاجراءات والقانون الادارى والقانون الدستورى .

ويتصف القانون الناجم عن التماسك الآلى بالجزاءات القمعية أما القانون الناجم عن التماسك العضوى فانه يتصف بالجزاءات الاصلاحية ، وبمعنى دور كايم بالجزء القمعى ذلك الجزاء الذى يتضمن لوما يوقعه المجتمع على الخارج على القانون أو الحاقا للعار به سواء اتخذ هذا الجزاء صورة الأعدام أو العقوبة الجسدية ، كالجلد مثلا أو سلبه حريته . الخ . أو مجرد اللوم أو التوبيخ العلنى . أما الجزاء الاصلاحى restitutive فانه يعنى مجرد اعادة الامور الى حالتها السابقة واعادة العلاقات التى اضطربت الى صورتها الطبيعية سواء تم ذلك باعادة الفعل المخالف للقانون لكى يتفق مع نمط الأفعال التى انحرف عنها أو بإبطاله أى سحب كل قيمة اجتماعية منه ولم يتوقف دوركايم عند هذا الحد ولكنه حاول ان يتتبع مراحل التطور التاريخى للمجتمع بأسره ورأى أن التماسك العضوى وما يرتبط به من قانون اصلاحى يمثل درجة أعلى من التطور الخلقى عن التماسك الآلى وما يرتبط

به من قانون قمعى وكلما كان المجتمع قديما كلما سادت فيه الجزاءات القمعية وكلما كان متطورا كلما كانت الجزاءات فيه أخف حتى يتم فى النهاية استبدال القمع بالاصلاح واستشهد على صحة آرائه هذه ببعض الأدلة التاريخية ، ورأى دوركايم أن سيادة التماسك العضوى يؤدي فى النهاية الى تحقيق المساواة والحرية والعدالة فى مجال القانون والى انتهاء التسلط لى يحل محله التعاون . كما درس دوركايم العلاقة بين الدولة والقانون والعقوبة وذلك فى مقاله عن (قانون التطور العقابى) وفى كتابه الانتحار (سنة ١٨٩٧) .

ولسنا هنا فى معرض عرض شامل لآراء دوركايم عن العلاقة بين صور الحياة الاجتماعية والقانون ولا نقد آرائه بهذا الصدد ولكننا قصدنا فقط أن نشير الى الموضوعات التى عالجها دوركايم فى دراسته الاجتماعية للقانون والتى أصبحت فيما بعد من بين الموضوعات التى يدرسها علم الاجتماع القانونى . وقد اتضح لنا من ذلك العرض المختصر أن دوركايم قد أهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والقانون على مستويين : المستوى الألفى أى العلاقة بين نوع القانون وبين نوع التضامن الاجتماعى الذى يرتبط بدرجة تمايز أو لا تمايز المجتمع على أساس تقسيم العمل فى مجتمع ما وهذا المستوى هو ما يطلق عليه جورج جورفيتش اسم التحليل السوسيولوجى للوحدات الصغيرة Micro-sociology والمستوى الراسى أو التطورى الذى عالج فيه نشأة وتطور أنواع القوانين فى ارتباطها بنشأة وتطور أنماط المجتمعات وهو ما أطلق عليه جرفيتش اسم سوسيولوجية الوحدات الكبرى Macro-Sociology .

— هيرت سبنسر (١٨٢٠ — ١٩٠٣) : إنجلترا

تناول هيرت سبنسر موضوع العلاقة بين تطور القانون وبين تطور المجتمع فى كتابه أسس علم الاجتماع Principles of Sociology والذى صدر فى ثلاثة أجزاء مابين عامى ١٨٨٧—١٨٧٩ ويلخص كارنر (١) Cairns

((1)) Cairns, Law and Social Science, apt, et. pp. 136 - 140.

في كتابه « القانون والعلوم الاجتماعية » الجوانب التي تناولها سبنسر بقوله :

« ان نظرية سبنسر عن أصل القانون تعتبر في جوهرها تطبيقا لنظريته المعروفة باسم نظرية الشبح *Ghost theory* عن منشأ القانون . فقد رأى سبنسر أن السلوك الانساني تحكمه قوانين موروثه بدرجة أكبر مما تحكمه القوانين التي يصنعها البشر وعلى ذلك فان القانون تجسيد لحكمة الأسلاف ، ورأى سبنسر أن لدى الأتوام البدائية ، بل حتى في المجتمعات المتحضرة يوجد نوعان من الحكم المقبولة :

(أ) تلك الحكم المقبولة من كبار السن الذين تناقلوا عن الأسلاف القدماء .

(ب) وتلك الحكم التي تعزى شعوريا الى كائنات فوق طبيعية . وهذا النوع الأخير ينجم عما يسود بين الأتوام البدائية من طقوس يبتهلون بها الى الأشباح والى الآلهة التي نشأت عن الأشباح كما أننا نجد الأتوام الأكثر تحضرا تعتقد أن الله سوف يصدر حكمه بطريقة غير مباشرة خلال المحاكمات السحرية التي يقومون بها .

ويرى سبنسر أن القانون في المجتمعات البدائية أصلا مقدسا أو دينيا *sacred* وبالتالي فانه يتسم بالسكون والثبات كما أن أحكامه تكون جامدة اذا ما تارناها بالقواعد ذات الأصل الطبيعي وذلك يجعلها غير قابلة للتأقلم مع الظروف الجديدة وبالتالي تصبح معوقة للتقدم . وترتبط القوانين في المجتمعات البدائية بجزاءات دينية وعلى ذلك فانها تكون غير قابلة للتغير وتصبح انحافظة عليها نوع من الالتزام الدينى أما الخروج عليها فانه يمثل أقبح وأسوأ جريمة يمكن أن ترتكب . وخلال عملية التطور القانونى بدأت القوانين ذات الأصل الانسانى أى تلك التي ابتدعها الانسان تتمايز عن تلك القوانين التي يدعى أنها ذات أصل الهى ثم حدث للقوانين مزيد من التمايز فانقسمت الى تلك التي يدعمها الحاكم وتلك التي تدعمها مجموع المصالح الخاصة ، ومع مزيد من التطور الاجتماعى أصبحت تلك القوانين الأخيرة هى الأكثر انتشارا . كما رأى سبنسر أن القوانين في طورها سوف تصبح أكثر

تنوعا وأكثر تحديدا كما أنها سوف تشكل انساقا أكثر تعقيدا أو انساقا وتصبح أكثر قدرة على التكيف أو التلاؤم مع الظروف الجديدة . كذلك شرح سبنسر تطور الانساق القضائية ابتداء من ارتباطها الوثيق بالجيش إلى استقلالها لتصبح مؤسسات قضائية مركزية وغير متجانسة . كما رأى أن فئة المشتغلين بالقانون تمر هي الأخرى بعملية تمايز وتخصص تتصف بالتحديد من جهة وبالتكامل مع غيرها من الفئات من جهة أخرى . كما أن النصوص القانونية هي الأخرى تمر بمراحل تطور تبدأ من النصوص العامة غير المحددة لتنتهي بنصوص محددة بدقة تطبق على حالات معينة . وهنا أيضا نود أن نؤكد أننا لسنا بصدد تقييم آراء سبنسر ذات الطبيعة البيولوجية من الناحية المعرفية والطبيعية الرجعية من الناحية الاجتماعية ولكننا نعرض هذه الآراء لنتعرف على موضوعات علم الاجتماع القانوني التي طرقتها .

ويتضح لنا من ذلك العرض السريع أن سبنسر قد تناول الموضوعات الآتية :

نشأة وتطور القانون - علاقته بالتطور الاجتماعي - سوسيولوجية الهيئات القضائية - سوسيولوجية المشتغلين بالقانون - تحليل النصوص القانونية - سوسيولوجية العقوبة . إلا أن معالجته لهذه الموضوعات المختلفة قد اصطفت بالطبع بنظريته العضوية أو بالدارونية الاجتماعية . ويرى جورج جورفيتش أن النظرية العضوية كانت هي الدافع وراء البحوث الانثروبولوجية في القانون (١) .

٣ - ماكس فبر (١٨٦٤ - ١٩٢٢) : ألمانيا

تناول ماكس فبر بالدراسة بعض جوانب علم الاجتماع القانوني في مؤلفه المعنون *Wirtschaft und Gesellschaft* الصادر سنة ١٩٢١ والذي ربط فيه بين المجتمع الصناعي العقلاني وبين البيروقراطية المصاحبة له من جهة (٢)

(١) جورفيتش ص ١٧ .

(٢) Max Rheinstein (ed.), Max Weber on law, in 'Economy and society (Harvard University Press, 1954, pp. 349-56).

وبين القانون من جهة أخرى . ورأى فيبر أنه مع تطور المجتمعات نحو النمط العقلاني rational يحدث تحول بيروقراطي في تطبيق العدالة ، فيحل المتخصصون المدربون على سن وتطبيق القوانين على أسس عقلانية مجردة من الأفعال والأهواء الشخصية محل أولئك الذين كانوا يطبقون القوانين على أساس التقاليد والمبادئ غير العقلانية . ويفرق بين الأحكام القضائية العقلانية التي تستند على مفهومات قانونية محددة بدقة ورسمية وبين الأحكام القضائية اللاعقلانية والتي تعتمد أساسا على التقاليد المقدسة العامة التي ينقصها توافر أساس واضح ومحدد يتخذ معيارا للحكم على الحالات المخالفة للقانون . ورأى ماكس فيبر أن هناك علاقة قوية بين الرأسمالية وما تتطلبه من بيروقراطية تتمثل في الإدارة المتخصصة المدربة على أسس عقلانية وغير شخصية أو عاطفية وبين صياغة القوانين على أسس بيروقراطية تعتمد على النصوص المحددة وتعتمد عن إصدار الأحكام على أساس التقاليد أو على أسس دينية صرفة . كذلك بين أن المجتمع قبل الرأسمالي يعتمد بصفة عامة في تطبيق العدالة على فئة تحتكر الاستغلال بالقانون ولا تسمح لغيرها به ،^١ بينما يسمح المجتمع الرأسمالي بتدريب وتعليم مختلف الفئات لممارسة هذه المهنة . وأجرى فيبر مقارنة بين كل من المجتمع الانجليزي والمجتمع الألماني بالنسبة لأسلوب تطبيق القانون وطبيعة المشتغلين به وبين أن الاختلاف بين المجتمعين في ذلك يرجع إلى عوامل سياسية واقتصادية .

ويعتبر جورفيتش أن الإسهام الأساسي لماكس فيبر في علم الاجتماع القانوني يتمثل فيما قدمه من أنماط Typology للقانون والربط بين هذه الأنماط وبين غيرها من أنماط المجتمع .

نشأة علم الاجتماع القانوني كفرع متخصص :

يرى آدم بودجورتسكي أن تحديد تاريخ معين لنشأة أو استقلال علم معين يعتمد على حكم تعسفي ، ومع ذلك فإنه يمكن القول دون أن يجانبنا الصواب أن علم الاجتماع القانوني الامبيريقى (أو التجريبي) قد ظهر عام ١٩٦٢ في واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية عندما تكونت الجمعية

الدولية لعلم الاجتماع القانوني . ويعتبر تكوين هذه اللجنة حدثا ذا دلالة يدل على بدء مرحلة جديدة من الدراسات التجريبية الاجتماعية عن القانون كما يعتبر دلالة على نضج علم الاجتماع القانوني .

وإذا كنا إذا أردنا تحديد وقت لظهور علم الاجتماع القانوني كفرع مستقل من فروع علم الاجتماع له موضوعاته الخاصة به والتي تميزه عن علم الاجتماع العام فإن هذه المهمة ستكون أصعب كثيرا ، وسنجد اختلافات في وجهات نظر العلماء . فعالم الاجتماع الأمريكي « تيماشيف » مثلا يرى أن مؤلف الفقيه النمساوي ارليخ Erlich المعنون « المبادئ الأساسية لعلم الاجتماع القانوني » والذي نشر في ألمانيا سنة ١٩١٣ يعتبر بداية علم الاجتماع القانوني كعلم مستقل . ويقول تيماشيف في ذلك :

« يعتبر ارليخ مؤسس علم الاجتماع القانوني ، وهو تخصص يقع بين فلسفة التشريع وبين علم الاجتماع » . بينما يرى مؤلفون آخرون أن مؤلف ماكس فيبر المعنون « القانون في المجتمع والاقتصاد » والذي نشر سنة ١٩٢٢ هو بداية ظهور اتجاه اجتماعي حقيقى لدراسة القانون . ويرى فريق آخر أنه لا يمكن تحديد تاريخ معين لظهور علم الاجتماع القانوني كعلم مستقل ولا تحديد عالم معين ينسب إليه الفضل في ارساء قواعد هذا العلم ، ولكنهم يزعمون أن ظهور علم الاجتماع القانوني يرجع الى الجهود التي بذلها كل العلماء الذين ساهموا في الدراسة الاجتماعية للقانون مثل ارليخ وماكس فببر وتيماشيف وجورفيتش . كما أن بعض العلماء الأمريكيين يعتبرون أن مؤسس علم الاجتماع القانوني هو روسكو باوند Pound ويعطون أهمية كبيرة لمؤلفه « علم الاجتماع القانوني والفلسفة الاجتماعية للتشريع » (١٩٤٣) ويرى آدم بوتجورتنسكى أن المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع القانوني هو أحد العلماء البولنديين ، الذي كان استاذا لكل من تيماشيف وجورفيتش وهو ليون بترازيكى Leon Petrazycki ولكنه لم يعترف في أوروبا وأمريكا لأنه كان يكتب باللغات الروسية والألمانية والبولندية .

الفصل الثالث

الضبط الاجتماعي والقانون

سبق أن ذكرنا أنه لا يمكن فهم القانون بمعزل عن غيره من الظواهرات الاجتماعية كما أنه لا يمكن فهمه إلا في إطار العملية التاريخية التي يمر بها المجتمع الانساني وليس من الصعب علينا أن ندرك أن القانون المكتوب كما نعرفه الآن في المجتمعات المتقدمة ليس هو الشكل الذي يحكم العلاقات الانسانية في مختلف مجالات النشاط الانساني في كل المجتمعات المعاصرة فما زالت هناك مجتمعات لا وجود للقانون بشكله المعروف لدينا فيها . كما أنه لا يوجد في مثل هذه المجتمعات أجهزة متخصصة في التشريع أو القضاء أو الشرطة . (مثل الكثير من المجتمعات القبلية في أفريقيا) كما أن عهد المجتمعات البشرية بالقانون المكتوب قصير جدا بالقياس الى عمر المجتمع الانساني .

ولكن المجتمع الانساني قد عرف منذ بداية تكوينه أنماطا مختلفة من تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أعضائه ووضع قواعد مختلفة للسلوك في كافة أنواع المواقف كما أنه وضع أيضا جزاءات للخروج على هذه القواعد والمعايير (١) :

والواقع أن القانون ليس سوى وسيلة من وسائل تنظيم العلاقات الاجتماعية في مختلف جوانب النشاط الانساني ولكنه يختلف عن غيره من الوسائل في أنه يتخذ شكلا رسميا محددًا وتقوم بوضعه هيئة رسمية كما تشرف على تطبيقه وتنفيذه هيئات متخصصة . والصلة بين القانون وغيره من وسائل تنظيم العلاقات الاجتماعية صلة وثيقة فالقانون من جهة قد نشأ من هذه الوسائل (كالعرف والأخلاق والتقاليد والدين) وهو من جهة أخرى يعبر عنها ويتغير ويتعدل لكي يتلاءم مع ما يطرأ عليها من تغيرات . وهذه

(١) انظر : السيد بدوي . القانون والجريمة والعقوبة في التفكير الاجتماعي الفرنسي

الوسائل جميعا بما فيها القانون تتعدل وتتغير استجابة لما يحدث في المجتمع ذاته من تغير وتحول ثقافى أو اقتصادى أو سياسى لذلك فانه يلزمنا لكى نفهم الأساس الاجتماعى للقانون أن نبدأ أولا بشرح لأساليب تنظيم العلاقات الاجتماعية في المجتمع الانسانى لكى نحدد وضع القانون بينها ولكى نفهم المبادئ العامة التى تحكم هذه الوسائل جميعا في تأثرها بالمجتمع . وهذه الأساليب التنظيمية للعلاقات الاجتماعية هي ما اصطلح علماء الاجتماع على تسميتها بالضبط الاجتماعى .

تعريف الضبط الاجتماعى Social Control :

ان مفهوم الضبط الاجتماعى من أكثر المفاهيم استخداما في علم الاجتماع الحديث منذ أن ظهر في العقد الأخير من القرن التاسع عشر في كتابات عالم الاجتماع الأمريكى ادوارد روس Ross وخاصة كتابه المعنون « الضبط الاجتماعى » Social control (١) ولكن يجب أن نقرر أن موضوع الضبط الاجتماعى ذاته قديم قدم الفكر الانسانى فقد عالجه المفكرون والفلاسفة في كتاباتهم منذ زمن بعيد جدا تحت مسميات مختلفة فقد تناوله أفلاطون مثلا في مؤلفه « الجمهورية » (سنة ٣٦٩ ق.م) كما تناوله ابن خلدون في مقدمته في القرن الرابع عشر الميلادى (٢) كذلك تناوله فلاسفة العقد الاجتماعى دن أمثال توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) وجان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) وجون لوك (١٦٣٢ - ١٧١٤) ولم تخل مؤلفات رواد علم الاجتماع من تناول لهذا الموضوع فقد عالجه أوجست كونت وهربر سبنسر واميلى دوركايم وماكس ميبير ولستر وارد وكارل ماركس ، بل اننا نستطيع القول دون أن يجانبنا الصواب أن موضوع الضبط الاجتماعى هو المحور الأساسى الذى يدور حوله علم الاجتماع الأكاديمى الغربى منذ نشأته ويذهب البعض الى ما هو أبعد من ذلك حيث يرون أن علم الاجتماع الغربى بأسره ليس سوى وسيلة من

(١) Ross, E. Social Control : A Survey of the Foundations of Order (New York : American Book Co, 1901).

(٢) حسن الساعاتى : علم الاجتماع القانونى مكتبة التجلو المصرية ١٩٦٨ ص ٢٤ .

وسائل الضبط الاجتماعي (أوسيبوف في كتابه قضايا علم الاجتماع) (١) وسوف يتضح لنا ذلك بعد معالجتنا لدلالات هذا المفهوم والأساليب الضبط الاجتماعي المختلفة .

وهناك تعريفات مختلفة للضبط الاجتماعي ولكنها تتفق في تركيزها على أنه نوع ما من الضغط الذي تمارسه المجموعة أو المجتمع على أفرادها من أجل المحافظة على استقرار النظام في المجتمع [وفيما يلي نماذج لهذه التعريفات :

يعرف ادوار روس Ross الضبط الاجتماعي بأنه « التسلط الاجتماعي المتعمد على الفرد الذي يهدف الى تحقيق وظيفة ما في حياة المجتمع » ، وذكر من بين وسائل الضبط الاجتماعي الرأي العام والقانون والمعتقدات والتعليم والدين والطقوس ورأى أن القانون من أهم هذه الأساليب كما ميز بين نوعين من أساليب الضبط الاجتماعي وهما الأساليب المباشرة أو الصريحة والأساليب غير المباشرة أو الضمنية (٢) .

ويعرف جورج جورفيتش الضبط الاجتماعي بأنه « مجموع النماذج الثقافية والرموز الجمعية والمعاني الروحية المشتركة والقيم والأفكار والمثل وكذلك الأفعال والعمليات المتصلة بها مباشرة والتي يستطيع بها المجتمع والمجموعة وكل فرد أن يقضى على الصراع والضييق الحادثين في داخله عن طريق اتزان مؤقت وأن تتخذ خطوات نحو جهود مبتكرة ذات آثار فعالة » (٣)

ويعرفه تشارلز كولي بأنه « ضبط المجتمع لنفسه الذي يتم من خلال عملية التنظيم والخلق وليس بواسطة فرد أو أفراد معزولين » (٤) .

(١) أوسيبوف . قضايا علم الاجتماع . ترجمة سمير نعيم وخرج أحمد . دار المعارف

١٩٧٠ .

(٢) Ross, E. Social Control (New York. American Books Company, 1901).

(٣) G. Gurvitch. «Social Control» in G. Gurvitch and c. Moore. Twentieth Century Sociology (New York philosophical library, 1945).

(٤) Cooley, C. Social Organisation (New York, 1909)

وعرفه بول لاندز بأنه « سلسلة من العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسئولاً تجاه المجتمع وتقييم التنظيم الاجتماعي وتبقى عليه وتتشكل من خلالها شخصية الفرد عن طريق تطبيعها اجتماعياً وتؤدي إلى تحقيق نظام اجتماعي أكمل لأنه ليس من الممكن قيام مجتمع منظم ولا خلق شخصية متكاملة دون وجود مجموعة من القيم الملزمة » (١) .

ويعرف جوزيف روسك Joseph Roucek الضبط الاجتماعي بأنه « لفظ عام يشير إلى تلك العمليات التي يتم بمقتضاها تعليم الأفراد قيماً وأساليب معينة أو استمالتهم إليها أو إكراههم على الانصياع لها سواء كانت هذه العمليات تتم وفق خطة مرسومة وواعية أم تتم بشكل تلقائي » .

ويحدث الضبط الاجتماعي عندما تحدد مجموعة ماسلوك مجموعة أخرى وعندما تتحكم المجموعة في سلوك أعضائها أو عندما يؤثر الأفراد على استجابات غيرهم ، وعلى ذلك فإن الضبط الاجتماعي يحدث على ثلاث مستويات :

١ - ضبط من المجموعة على مجموعة أخرى .

٢ - ضبط من المجموعة على أعضائها .

٣ - ضبط من أفراد على زملائهم .

وبعبارة أخرى يحدث الضبط الاجتماعي حين يستمال الفرد أو يكره على التصرف طبقاً لرغبات الآخرين بغض النظر عما إذا كان هذا التصرف متفقاً مع رغباته الشخصية أم لا (٢) .

ويعرف روسكو باوند الضبط الاجتماعي بأنه « الضغط الواقع على كل

(١) P. Landis, Social Control : Social Organisation and Disorganisation in Process (Philadelphia J. B. Lippincott Co. 1939)

2. J. Roucek. Social Control. (London, Van Nestrand (1962). p.3.

فرد من بقية أعضاء المجتمع لالزامه بالقيام بواجبه نحو المجتمع ولردعه عن السلوك غير الاجتماعي أو السلوك الذى لا يتفق وقواعد النظام في المجتمع (١) .

ويعرفه بيتر برجر Berger في كتابه Sociology بأنه لفظ يشير الى مختلف الأساليب التى يستخدمها المجتمع لاجبار افراده المتمردين على العودة الى الانصياع لمعايير المجتمع . ويرى أنه لا يمكن لأى مجتمع أن يستمر في البقاء دون ضبط اجتماعى .

ويورد الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى هذا التعريف الشامل للضبط الاجتماعى :

يمكن تعريف الضبط الاجتماعى فى النهاية بأنه استخدام القوة البدنية أو الوسائل الرمزية لفرض أو اعمال القواعد أو الأفعال المقررة . ويكون الفرض بالاجبار والقهر ، أما الاعمال فيكون بالايحاء والتشجيع والثناء وغير ذلك من الوسائل .

وقد يتضمن الضبط الاجتماعى سيطرة مجموعة على أخرى أو مجموعة على أعضائها أو سيطرة أفراد على أفراد آخرين سيطرة توجه الأفكار والسلوك الوجهة التى تراها الهيئة المسيطرة و الأفراد المسيطرون .

ولعل أقوى هيئة ذات سيطرة قوية وواسعة النطاق فى عصرنا هذا هى الدولة (٢) .

الضبط الاجتماعى والضبط الذاتى :

يميز علماء الاجتماع بين الضبط الاجتماعى والضبط الذاتى ، فالضبط الاجتماعى يحدث حين تحدد مجموعة ما سلوك مجموعة أخرى أو حين تتحكم

(١) R. Pound. Social Control Through law (New Haven : Yale University Press, 1942).

(٢) حسن الساعاتى . علم الاجتماع القانونى (القاهرة مكتبة الانجلو المصرية) ١٩٦٨ . ص ١٢ .

المجموعة في سلوك أعضائها وعلى هذا فانه لا يوجد أى شخص لا يقع تحت تأثير الضبط الاجتماعى .

أما الضبط الذاتى فهو القوة التى يمارسها الفرد على نفسه من أجل أن يجعل لسلوكه متفقا مع معيار خاص به . ومن الواضح أنه لا يمكن الفصل بين الضبط الاجتماعى والضبط الذاتى فأى معيار يوجد لدى شخص ما لا يأتى من فراغ ولكنه يستمد أصلا من المعايير الاجتماعية السائدة في مجموعته من خلال عملية التطبيع الاجتماعى .

ولا يمكن أن نتصور حالة ينفصل فيها الضبط الذاتى عن الضبط الاجتماعى إلا في تلك الجوانب القليلة جدا والقريبة من السلوك البيولوجى مثل النوم (١) .

التمييز بين الضبط الاجتماعى والزعامة :

حينما يحاول شخص ما أن يتحكم في سلوك الآخرين فانه في هذه الحالة يمارس زعامة وليس ضبطا اجتماعيا ولكن من يجمع من حوله مجموعة من الأتباع يشتركون معه في محاولة التأثير على سلوك مجموعة أكبر فانه يعتبر في هذه الحالة وسيطا للضبط الاجتماعى .

فمثلا حين تخرج مجموعة من الأصدقاء سويا في رحلة ما يحاول واحد منهم أن يستميلهم لأداء سلوك معين ويكرر هذه المحاولات في مواقف مختلفة فانه في هذه الحالة يمارس الزعامة أو القيادة وينجح فيها اذا حظى باستجابات ايجابية من الآخرين ولكنه لا يكون ممارسا للضبط الاجتماعى .

ولكن اذا تكونت مجموعة بهدف سياسى (حزب مثلا أو تنظيم سياسى) وكان لها قائد أو زعيم التف حول أعضاء المجموعة ثم أخذت هذه المجموعة بأسرها تنشر مبادئها أو أفكارها السياسية وحاولت أن تصل الى التأثير على مجموعات أخرى أو السيطرة عليها أو الوصول الى السلطة فاننا في هذه الحالة نكون بصدد عملية ضبط اجتماعى تحاول مجموعة ما أن تستميل أو

فكرة مجموعة أو مجموعات أخرى على التصرف وفقا لرغباتها أو الانصياع لمعاييرها .

وفي هذه الحالة يكون قائد هذه المجموعة أو زعيمها وسيطا للضبط الاجتماعي حيث تقدمه المجموعة التي ينتمي إليها بوصفه مثلا يحتذى به وتمجد فيه وتحاول أن تستخدمه هو نفسه كأداة أو وسيلة لاستمالة الآخرين (١) .

أبعاد الضبط الاجتماعي :

يمكننا أن نلاحظ من التعريفات المختلفة التي قدمها علماء الاجتماع للضبط الاجتماعي أن كلا منها قد ركز على جانب أو بعد معين من جوانب الضبط الاجتماعي ويمكننا أن نجمل هذه الأبعاد فيما يلي :

١ - قوة ما تمارس الضبط وهذه القوة قد تكون المجتمع ككل أو مجموعة ما من الأفراد .

٢ - أفراد أو مجموعات هم موضوع الضبط أو الموجهة اليهم عملية الضبط .

٣ - مجموعة قيم ومعايير تهدف القوة التي تمارس الضبط على غيرها أن نوكدتها وتعمل على تثبيتها واستمراريتها .

٤ - أهداف عامة تقصد القوة ملتي تمارس الضبط تحقيقها ، وهذه الأهداف قد تكون أهدافا اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو دينية أو خليط منها سويا .

٥ - أساليب تتبع لتحقيق عملية الضبط مثل العنف أو استخدام القوة أو وسائل الاستمالة مثل الدعاية أو التأثير على الرأي العام أو نشر أيديولوجية معينة أو سن قوانين وإنشاء أجهزة للعمل على تنفيذها . . الخ .

أغراض الضبط الاجتماعي :

يُميز جوزيف روسك بين ثلاثة أغراض للضبط الاجتماعي و

١ - أغراض استغلالية Exploitative وفي هذه الحالة يهدف الضبط الاجتماعي الى تحقيق مصلحة خاصة لمجموعة ما بطريقة مباشرة ويضرب روسك لذلك مثلا بما تلجأ اليه الشركات الصناعية من أساليب دعائية وإعلانية من أجل استمالة الناس والضغط عليهم لشراء منتجاتها .

٢ - أغراض تنظيمية Regulatory تعتمد على الرغبة في المحافظة على السلوك التقليدي المعتاد ومحاولة عدم المساس أو أحداث أي تغيير فيه .

٣ - أغراض إبداعية أو بناءة تهدف الى تحقيق تغير اجتماعي ما تعتقد الثوة الممارسة للضبط أنه مفيد أو بناء .

ويرى كمبل يونج Young في كتابه « علم الاجتماع » أن أهداف الضبط الاجتماعي الأساسية تتلخص في تحقيق الانصياع لمعايير الجماعة وضمان تماسكها واستمراريتها . ويتفق كثير من علماء الاجتماع مع يونج في تحديد هذه الأهداف للضبط الاجتماعي وقد سبق أن أشرنا الى آراء بعض العلماء في أهداف الضبط الاجتماعي عند تقديمنا لتعريفات الضبط الاجتماعي (١) .

تعليق عام على مفهوم الضبط الاجتماعي وآراء علم الاجتماع فيه :

بما أن موضوع الضبط الاجتماعي يمثل الخلفية الفكرية التي يعالج علماء الاجتماع موضوع القانون بوصفه ظاهرة اجتماعية على ضوءها فإننا نرى لزاما علينا أن نتوقف هنا قليلا لنتناول مفهوم الضبط الاجتماعي في كتابات علماء الاجتماع الغربيين بالتفصيل والنقد حتى نستطيع بعد ذلك أن نتفهم حقيقة موقفهم عند معالجة موضوع القانون ومدى علمية الأسس التي يعتمدون عليها في تحليلهم لهذه الظاهرة موضوع دراستنا .

لو أننا تأملنا مختلف التعريفات التي قدمها علماء الاجتماع للضبط

(1) K. Young. Sociology (Cincinnati, American Book Co., 1942) p. 894.

الاجتماعى ولاهدافه وجدنا بها صفتين أساسيتين .

اولهما : ان الضبط لا غنى عنه لاستقرار المجتمع وتماسكه وإستمرارية بقائه .

وثانيهما : تأكيد على فكرة انظام وضرورة انصياح أفراد المجتمع لما يتطلبه المجتمع من سلوك ومعايير من أجل الحفاظ على النظام فيه .

ولا يجب أن تمر علينا هاتان الصفتان دون أن تثير في أذهاننا العديد من الأسئلة اعتمادا على خبرتنا العادية بالمجتمع وما حصلناه من معرفة تاريخية بطبيعة تكوين المجتمعات البشرية وما نعلمه عن العلاقة بين النظريات الاجتماعية من جهة وبين الايديولوجية التي تعكسها هذه النظريات من جهة أخرى .

أول هذه الأسئلة هو : ترى أى مجتمع ذلك الذى يتحدثون عنه ؟ انهم يتحدثون عن المجتمع بشكل شديد العمومية والتجريد كما لو كان هناك نوع واحد فقط من المجتمعات عرفت البشرية ، ليس هذا فحسب ولكن كما لو كان هذا المجتمع أيضا هو المجتمع الأمثل . وبالطبع لا يفوتنا هنا أن نلاحظ أن هذا النموذج الأمثل من المجتمع الذى يتحدثون عنه هو المجتمع الذى يعيشون فيه أى المجتمع الغربى . ان الواقع المعاصر والتاريخ يدلنا على خطأ مثل هذا الادعاء . فالمجتمع ليس شائبا عاما أو فكرة مجردة فقط ولكن هناك مجتمعات بعينها في فترات تاريخية محددة ولها خصائص عن غيرها من المجتمعات . فالمجتمع البدائى القديم مثلا الذى لم يكن يعرف بعد تقسيم العمل على أسس أخرى غير السن والجنس مثلا والذى لم تكن وسائل الانتاج فيه تطورت بعد بحيث تسمح بأى تراكم للثروة لدى فرد أو أفراد معينين وبالتالي لم يكن قد عرف بعد التقسيم لأفراده على أسس ملكية الثروة ، مثل هذا المجتمع البسيط لم يكن ينقسم الى مجموعات متنافرة أو عدائية أو متضاربة في مصالحها وبالتالي فإنه لم توجد فيه مجموعة تسعى الى السيطرة على مجموعة أخرى أو الى اكراهها على الالتزام بمعايير أو أساليب سلوكية ضد مصالحها وبالتالي فان لنا أن نتوقع أن الضبط الاجتماعى في

هذه الحالة كان ضبطا عاما يمارسه المجتمع ككل على مختلف أفرادهِ من أجل صالح المجموع . ولكن هذه الصورة من المجتمع قد اختلفت من البشرية منذ عهد بعيد ، أى منذ أن انقسم الناس في المجتمع إلى مجموعات بعضها يملك والبعض الآخر لا يملك شيئا بل أنه هو ذاته مملوكا للآخرين . وقد ظهرت هذه الصورة أول ما ظهرت فيما عرف بمجتمع العبيد . في مثل هذا المجتمع كانت توجد مجموعة السادة وتمثل قلع عرقية ومجموعة العبيد وتمثل الغالبية العظمى من أفراد المجتمع . وبالتالي فإن عملية الضبط الاجتماعي (أو استمالة أو تعليم أو اكراه مجموعة ما على التصرف وفقا لارادة مجموعة أخرى حتى ولو كان هذا التصرف ضد مصلحتها) كانت تمارس بالدرجة الأولى من قبل السادة وكان العبيد هم موضوع هذا الضبط الاجتماعي ، وكان الهدف الأساسي من هذا الضبط هو تحقيق مصلحة السادة وفرض معاييرهم وقيمهم على العبيد . ترى هل يمكننا هنا في هذه الحالة بالذات أن نقول أن الضبط الاجتماعي يهدف إلى تحقيق النظام الاجتماعي وتأكيد سيادة المجتمع مثلما قرر الدوارد روس أو أنه يهدف إلى تحقيق نظام اجتماعي أكمل كما قرر بول لانذر أو أنه يهدف إلى إجبار الأفراد المتمردين على العودة إلى الانصياع لمعايير المجتمع كما يقرر برجر ؟ أم أن الضبط الاجتماعي في مجتمع العبيد كان لا يهدف إلى تحقيق أو تأكيد سيادة المجتمع ولكنه كان يهدف إلى تأكيد واستمرارية سيادة أصحاب العبيد أو السادة ؟ وأي معايير يهدف الضبط الاجتماعي إلى إعادة انصياع المتمردين لها أي معايير المجتمع بصفة عامة أم أنها مرة أخرى معايير السادة ؟ وأي مصالح يحققها الضبط الاجتماعي هنا أي مصالح المجتمع ككل بما في ذلك العبيد أم أنها مصالح أصحاب العبيد ؟

إن ما يقال عن الضبط الاجتماعي بصفة عامة يمكن أيضا قوله على أحد أهم أساليبه - وهو موضوع دراستنا الأساسية في هذا الكتاب - أي القانون . إن القانون كما يصوره علماء الاجتماع وكما سنرى فيما بعد وسيلة للحفاظ على رفاهية المجتمع واستمراريته ولكنه في الواقع وعلى ضوء تحليلنا هذا لا يمكن

فهمه الا بتحليل القوى الاجتماعية التى وضع هذا القانون من أجل حمايتها والمحافظة على مصالحها .

أما علماء الاجتماع الذين يتحدثون عن المجموعات الاجتماعية المختلفة التى تمارس احداها ضبطا على غيرها (مثل روسك) فانهم أيضا يتحدثون عن هذه المجموعات بصفة عامة ودون تحديد وحديثهم ينطبق على أى نوع من المجموعات سواء كانت مجموعات سن أو نوع أو جنس دون الإشارة الى المجموعات الأساسية فى المجتمع .

ويكفى أن نعيد قراءة تعريف كولى للضبط الاجتماعى بأنه ضبط المجتمع لنفسه بنفسه . . الى آخره لكى ندرك هنا مدى التعميم أو التجهيل الذى يلجا اليه علماء الاجتماع التقليديون . فالضبط الاجتماعى فى مجتمع العبيد ليس ضبط المجتمع لنفسه بنفسه لكنه أساسا ضبط السادة للعبيد من خلال كافة أساليب التنشئة الاجتماعية وللقوانين والعادات والأعراف . . الخ . التى تمارس تأثيرها على كل من السادة والعبيد .

فاذا ما نظرنا الى أشكال المجتمع التالية على مجتمع والتى عرفتها البشرية مثل المجتمع الاقطاعى والمجتمع الرأسمالى لوجدنا نفس الأشياء . . ففى المجتمع الاقطاعى ينقسم المجتمع الى طبقتين أساسيتين هما طبقة أصحاب الأرض أو الاقطاعيين وطبقة الأجراء الزراعيين التى تعمل عندهم . وفى المجتمع الرأسمالى ينقسم المجتمع الى طبقتين رئيسيتين هما طبقة أصحاب رؤوس الأموال أو الرأسماليين وطبقة الأجراء الصناعيين الذين لا يملكون شيئا سوى قدرتهم على العمل ، وفى كلتا الحالتين تمارس الطبقة الأقوى اقتصاديا وبالتالى المسيطرة سياسيا وذات السيادة اجتماعيا مختلف وسائل الضبط الاجتماعى على الطبقة الأضعف اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا . ويتضح ذلك بشكل جلى من دراستنا لأى مجتمع رأسمالى حديث . فالسلطة السياسية والقانون وأجهزة تنفيذ القانون ووسائل الاعلام والمؤسسات التربوية بل والمؤسسات الدينية تخضع جميعها للطبقة المسيطرة اقتصاديا أو بعبارة أخرى هى ملك لها توجهها كيفما تشاء ومن أجل تحقيق مصلحتها من

طريق نشر معاييرها وقيمتها ومقاومة أى معايير أو قيم تتعارض معها وعن طريق ردع كل من يحاول التمرد على الأوضاع القائمة فى هذا المجتمع ، كما أنها تلجأ الى استخدام العنف والقوة الفيزيائية لاعادة الخارجين على ارادتها الى الانصياع لهذه الارادة . ويرتبط بهذه الفكرة المصانة والجردة من المجتمع التى يقدمها علماء الاجتماع التقليديين عند حديثهم عن الضبط الاجتماعى فكرة اخرى لا تقل عنها أهمية فى فهمنا لطبيعة الأهداف التى يرمى اليها علماء الاجتماع وهى فكرة الاجماع أو الاتفاق العام consensus والتى يصورون لنا بمقتضاها أن هناك شبه اجماع أو اتفاق بين أفراد المجتمع جميعا أو غالبيتهم على معايير ومصالح عامة . هذه الفكرة ينفىها أيضا الواقع الاجتماعى للمجتمعات التطبيقية . فالحقيقة أنه لا يوجد مثل هذا الاجماع على الاطلاق فكل من الطبقات التى يتكون منها المجتمع الطبقي مصالحها وأهدافها المتعارضة مع مصالح وأهداف الطبقات المعادية لها وتحول الطبقة المسيطرة دائما أن تنشر بين الطبقات المستغلة أوهام الهدف المشترك أو المصالح الواحدة بشتى الأساليب وذلك كاسلوب من أساليب الضبط الاجتماعى ، وفى كثير من الأحيان تنجح هذه الطبقات المسيطرة بما لها من سيطرة ونفوذ وبما تملك من أساليب متطورة فى التأثير على وعى الجماهير وجعلها تقنع بهذه الأوهام التى تروج لها . ولكن مع نمو وعى هذه الطبقات المستغلة بمصالحها الحقيقية ومع قيام تنظيمات قوية لها يتضح لأفرادها زيف هذه الادعاءات وتبدأ فى مقاومة الضبط الاجتماعى الواقع عليها من الطبقات المستغلة بل وتبدأ هى نفسها فى ممارسة ضبط اجتماعى على هذه الطبقات . وأمامنا الكثير من الأدلة على حقيقة هذا الوضع كما تتضح من التنظيمات والنقابات العمالية فى المجتمعات الرأسمالية التى تمارس صراعا عنيفا مع أصحاب رؤوس الأموال وتنجح فى حالات كثيرة فى فرض ارادتها عليهم ، وكذلك ما نراه من قوة متزايدة للحزب العمالية والاشتراكية فى هذه البلدان الرأسمالية .

تأتى الآن الى الخاصية الثانية فى هذه التعريفات والمتعلقة بتأكيدنا على فكرة النظام ونتساءل أيضا ترى أى نظام يقصدون ؟ أليس هو النظام القائم أو السائد ؟ وبماذا نسمى الحركات الثورية التى تحدث من آن لآخر

في هذه المجتمعات بل حتى تلك الحركات الثورية التي نجحت في غيرها من المجتمعات حسب رأيهم تعتبر هذه الحركات تمردا على معايير المجتمع السائدة ويصبح من واجب المجتمع إعادة هؤلاء المتمردين الى الانصياع للمعايير السائدة كما رأينا في تعريف بيتر برجر للضبط الاجتماعي .

ان موضوع الضبط الاجتماعي هو أحد أهم الموضوعات في علم الاجتماع الغربي بل أننا نستطيع القول بأن هذا الموضوع هو المحور الرئيسي الذي يدور حوله علم الاجتماع منذ نشأته ونستطيع أيضا ان نقرر أن علم الاجتماع بأسره يعتبر وسيلة للضبط الاجتماعي أكثر من كونه علما موضوعيا له كيانه المستقل بمعنى أن هدف علم الاجتماع الغربي ليس هو تقديم معرفة واقعية وموضوعية بالمجتمع ولكنه يهدف في الحقيقة الى استمالة أفراد المجتمع لتبني معايير وقيم وأساليب سلوكية معينة والانصياع لها وفقا لخطة مرسومة وواعية وتحت ستار العلم .

وسوف يتضح لنا من مناقشتنا لآراء علماء الاجتماع حول مختلف أساليب الضبط الاجتماعي بصفة عامة والقانون بصفة خاصة مدى صدق هذا الرأي الذي ذكرناه بالنسبة لموضوع الضبط الاجتماعي .

لقد نقدنا آراء علماء الاجتماع الغربيين في موضوع الضبط الاجتماعي وتعريفهم له ويحق للقارئ أن يتساءل الآن : وماذا بعد ذلك ؟ لقد هدمنا الأساس الذي ترتكز عليه هذه التعريفات ، فهل نتوقف عند ذلك أم أنه يلزمنا تقديم تعريف بديل للضبط الاجتماعي يتلافى أوجه النقد التي وجهت لهذه التعريفات المختلفة ؟ أم أنه يجب أن نتخلى تماما عن هذا المفهوم بأسره ونستبدله بمفهوم آخر .

الواقع أنني لا أرى ضرورة ما للاستغناء عن هذا المفهوم كلية أو استبداله بمفهوم آخر لسبب بسيط هو أنني ضد استمرار علماء الاجتماع في نحت مفهومات جديدة وابتداع مسميات مختلفة لنفس الشيء ، ذلك أن هذه العملية تؤدي بنا في النهاية الى الاهتمام بالمفهوم أكثر من اهتمامنا بالموضوعات الملحة التي يجب أن تركز على دراستها أو تؤدي بنا الى ما أسماه عالم

الاجتماع الأمريكى رايت ميلز العبودية للمفاهيم Concept Fetishism ولكنى أفضل أن نصحح تعريف المفاهيم للوجود لدينا فعلا على أسس علمية سليمة . هذا بالإضافة الى أن ابتداء مفاهيم بديلة لنفس الشيء سوف يزيد من صعوبة الاتصال الفكرى بين المتخصصين فى هذا العام . وبناء على ما سبق ذكره من نقد لتعريفات مفهوم الضبط الاجتماعى فأننى أضع التعريف الآتى :

« الضبط الاجتماعى لفظ يشير أساسا الى كل تلك الأساليب التى تلجأ إليها الجماعة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا من أجل فرض قيمها ومعاييرها والأساليب السلوكية الملائمة لها على الجماعات الأخرى فى المجتمع وتضمن بها عدم المساس بمصالحها والحفاظة عليها سواء عن طريق القهر والقمع المباشرين أو عن طريق الاستمالة والاقناع بأن مصلحتها تتفق ومصالح الجميع فى المجتمع . ومع تغير الجماعة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا تتغير أهداف الضبط الاجتماعى والأهمية النسبية لكل من أساليبه » .

ولكننا يجب أن نقرر هنا أن ما نشير إليه هو جوهر عملية الضبط الاجتماعى مدركين ان هناك بعض الجوانب الفرعية الأخرى التى تتصف بصفة العمومية أو الثبات النسبى بغض النظر عن نوعية الطبقة المسيطرة ولكنها فى رأينا جوانب ثانوية ونعنى بهذه الجوانب تلك الخبرات المتوارثة عبر الأجيال والتى يبقى عليها أفراد المجتمع مهما حدث من تغيير فى الأوضاع الطبقيّة فيه مثال ذلك بعض القيم الأخلاقية العامة والتى لا تتعارض بشكل مباشر مع مصلحة طبقة أو أخرى أو التى ترتبط ارتباطا وثيقا بأوضاع الطبقات الكادحة مهما كانت طبيعتها ، فمد يد العون مثلا للزملاء فى العمل أو للجيران فى وقت الشدة قيمة عرفتتها الطبقات الكادحة سواء فى عصر العبيد أو الانقطاع أو الرأسمالية وهى تبقى عليها دائما وتمارس أساليب الضبط الاجتماعى المختلفة من أجل الحفاظ عليها . كما يجب ان نشير أيضا الى أن كل طبقة اجتماعية تمارس على أفرادها ضبطا اجتماعيا يختلف عن الضبط الذى تمارسه غيرها من الطبقات على أعضائها . والثال الواضح على ذلك

هو الفرق بين موقف كل من الطبقة الدنيا أو العاملة والطبقة الوسطى والطبقة البرجوازية. الكبيرة في مصر من السلوك الجنسي فـالطبقة الوسطى كما هو معروف أكثر محافظة فيما يتعلق بهذا الموضوع من الطبقتين الأخرين وتمارس أساليب ضبط اجتماعي مختلفة من أجل تحقيق انصياع أفرادها للمعايير التي تتبناها وهي معايير تختلف عن معايير الطبقتين الأخرتين . فالتفوه بالألفاظ جنسية صريحة شيء مقبول بالنسبة للطبقات الدنيا وهذه الألفاظ شائعة في الأغاني المنتشرة بينها أما في الطبقة الوسطى فإن التفوه بمثل هذه الألفاظ يقابل بالاستهجان وبالاستجابات العنيفة أحيانا ، أما الطبقة البرجوازية الكبيرة فإنها تستخدم لغة خاصة بها للتعبير عن هذه الموضوعات الجنسية كما أنها تكون أكثر تسامحا وتقبلا لأشكال معينة من العلاقات بين الجنسين . ولا يمكننا أن نفصل هنا بين الواقع المادي الذي تعيشه كل من هذه الطبقات وبين كل ما لديها من معايير من جهة وبين الأساليب التي تتبعها في ممارستها لعملية الضبط الاجتماعي من جهة أخرى ، فـالطبقات الدنيا مثلا تتعامل بشكل مباشر مع موضوعات الطبيعة اللازمة للانتاج ولا وقت لديها للتظاهر وعلاقاتها الاجتماعية تنقسم بالوضوح والصراحة وفي نهاية الأمر فإنه ليس لديها ما تود أن تخفيه . أما الطبقتين الوسطى والعليةا فإن أفرادهما لا يدخلون بشكل مباشر في عملية الانتاج كما أن العلاقات الاجتماعية بين أفرادها ليست علاقات تعاونية بل تنقسم في معظم الأحيان بالتنافس وحتى بالصراع ولذلك فإنه لابد من التظاهر والتعامل على أسس غير مباشرة وعلى هذا فإن قيم الطبقة العاملة تختلف عن قيم الطبقة البرجوازية . ولكن لا يجب أن ننسى أن الطبقة المسيطرة اقتصاديا تسعى دائما وتتنجح في كثير من الأحيان في فرض قيمها على الطبقات الخاضعة لها .

كذلك يجب أن نشير إلى أن ما يطرأ على المجتمع من تغير في تركيبه الطبقي لا يتبعه بالضرورة وفورا تغير في القيم وأساليب الضبط الاجتماعي ذلك أن هذه القيم تظل ذات فعالية لفترة من الوقت بعد التغيرات البنائية في المجتمع .

أساليب ووسائل الضبط الاجتماعي :

سبق أن تحدثنا عن أغراض الضبط الاجتماعي وبقي أن نبين كيف يتم تحقيق هذه الأغراض . يستخدم لذلك أساليب Means مختلفة كالتربية والعنف والقيل والقال والسخرية والازدراء والاثابة والدعاية والقانون والرأى العام والعرف . . . الخ .

ولكن هذه الوسائل يتم استخدامها من خلال وسائل Agonts معينة توجد في المجتمع . فالدعاية مثلا كوسيلة للضبط الاجتماعي تهدف الى استمالة الأفراد لاتباع قيم أو معايير معينة تقيم من خلال وسائل مثل الاذاعة والصحف والسينما والتلفزيون . والقانون تتم صياغته وتطبيقه وتنفيذه من خلال وسائل معينة هي المجالس التشريعية والمحاكم والشرطة . والتربية كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي تتم من خلال وسائل هي المدرسة والمدرسين أنفسهم ومن خلال الأسرة .

ويمكننا تعريف أسلوب الضبط الاجتماعي بأنه الأداة التي تستعمل بها مجموعة ما أعضاءا أو غيرها من المجموعات أو تجبرهم على اتباع معاييرها وأساليبها السلوكية . أما وسيط الضبط الاجتماعي فانه لفظ يشير الى الجهة أو الهيئة أو الأفراد الذين يستخدمون هذه الأداة من أجل تحقيق هدف الضبط الاجتماعي .

تصنيف أساليب الضبط الاجتماعي :

يعالج بعض علماء الاجتماع أساليب الضبط الاجتماعي بصفة عامة دون اللجوء الى تصنيفها فمثلا حين يتحدث بوتومور في كتابه « تمهيد في علم الاجتماع » عن الضبط الاجتماعي يورد العرف والرأى العام والدين والأخلاق والقانون والتربية بوصفهم أنماطا من الضبط الاجتماعي أو أساليب للضبط الاجتماعي دون أن يضع تصنيفا مبدئيا لها ولو أنه يذكر عند حديثه عن العرف والرأى العام بأنهما يشتركان في أنهما لا يتميزان بقدر كبير من الصورية أو الرسمية ولا ينطويان على نفس الوضوح والتبلور الذي يتصف بهما كل من القانون والأخلاق والدين كما أنهما يشتركان في قدر من الغموض

فيما يتعلق بمخالفات قواعدهما وفيما يتعلق بالجزاءات التي تفرضها هذه القواعد (١) . ويوحى ذلك بأنه يصنف ضمنا أساليب الضبط الاجتماعي على أساس أبعاد ثلاثة : الرسمية والتبلور ودرجة الغموض .

ويفضل آخرون تصنيف أساليب الضبط الاجتماعي على أسس أكثر وضوحا فمثلا يصنف روسك أساليب الضبط الاجتماعي الى أساليب نظامية Institutional مثل القانون والدين والزواج والتربية ، وأساليب غير نظامية non-institutional أو أدوات للضبط الاجتماعي مثل الايديولوجيات واللغة والأدب والفن . . الخ (٢) . ويمكننا أن نصنف أساليب الضبط الاجتماعي على أسس أو أبعاد متنوعة فنستطيع مثلا أن نصنفها الى أساليب مادية أو فيزيقية كالعقوبة البدنية أو السجن وأساليب معنوية كالديعابة والتربية والايديولوجيا . كما يمكننا تصنيفها على أساس أنها مباشرة مثل القانون أو غير مباشرة مثل الديعابة . وبالطبع يمكننا الجمع بين أكثر من أساس للتصنيف فالقانون مثلا يمكن أن نعتبره أسلوبا نظاميا ومباشرا في آن واحد وهكذا .

ونحن نرى أن هناك خلطا كثيرا في الأبعاد التي يصنف علماء الاجتماع على أساسها أساليب الضبط الاجتماعي يرجع أساسا الى عدم وضوح تعريفاتهم لأساليب الضبط الى الخلط بين ثلاثة مفاهيم أساسية هي : أسلوب الضبط والوسيط الذي يتم من خلاله استخدام الضبط والنظم التي تحدد كلا من أهداف الضبط وأساليبه ووسائطه . وقد سبق أن فرقنا بين مفهومى « أسلوب الضبط ووسيط الضبط » وبقي أن نعرف النظام institution الذي يحدد أهداف الضبط وأساليبه ووسائطه .

نعنى بالنظام « مجموعة مترابطة من القواعد والمعايير التي تنظم النشاط الانبساطي والعلاقات الاجتماعية في المجالات الأساسية من الحياة الاجتماعية » والنظم الأساسية في المجتمع هي النظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام

J. Roucek. opt. cit. p. 8 - 9.

(١)

(٢) بوتوموز . تهيد في علم الاجتماع . ترجمة محمد الجوهري وآخرين . دار المعارف

القاهرة . ١٩٧٢ .

الدبنى والنظام التربوى والنظام الأسرى أو الزواجى • ولكل من هذه النظم روابط associations تتجسد فيها • فالأسرة رابطة اجتماعية أو مجموعة من الأفراد الحقيقيين يحكم العلاقات بينهم النظام الأسرى أو الزواجى ، والحكومة رابطة أو مجموعة من الأفراد يحكم العلاقة بينهم وبين من يحكمونهم النظام السياسى • والمدرسة أو الكلية مجموعة من افراد يحكم نشاطاتهم وعلاقاتهم النظام التربوى •• وهكذا : ونحن ندرك بالطبع أنه لا يوجد انفصال بين النظم المختلفة بل أنها تمثل وحدة مترابطة داخل المجتمع الواحد ، وبينما يرى علماء الاجتماع الغربيون أن كل تغيير يطرأ على أحدها يؤثر على بقية النظم ، ويرى علماء الاجتماع الماركسيون أن النظام الاقتصادى هو الأساس وهو الذى يحدد طبيعة النظم الأخرى مع تسليمهم بالعلاقات المتبادلة بين النظم المختلفة •

ويجب أن نشير هنا الى أنه لا يمكن دراسة أساليب الضبط الاجتماعى منفصلة عن وسائط الضبط ولا منفصلة عن النظم الاجتماعية التى تحدد أهداف وأساليب هذا الضبط • كذلك يجب أن نقرر أن كل وسائط الضبط الاجتماعى يمكن أن تستخدم مختلف أساليب الضبط • فالحكومة مثلا (كوسيط للضبط الاجتماعى) تستخدم الأساليب المختلفة للضبط الاجتماعى مثل استعمال القوة أو استخدام الدين أو الدعاية أو الايديولوجيا من أجل تحقيق الأهداف التى يحددها النظام السياسى • والأسرة أيضا باعتبارها وسيطا للضبط الاجتماعى تستخدم نفس الأساليب من استعمال القوة (ضرب الأطفال أو حرمانهم) والدين لتحقيق الأهداف التى يحددها النظام الأسرى • والمدرسة كوسيط للضبط الاجتماعى تستخدم نفس الأساليب بدرجات متفاوتة لتحقيق الأهداف التى يحددها النظام التربوى •

وأفضل أن أعالج موضوع الضبط الاجتماعى هنا من خلال عرضنا أولا لأهم النظم الاجتماعية وما تحده من أهداف للضبط الاجتماعى ونشير الى الوسائط (أو الروابط والمؤسسات) التى يتم من خلالها الضبط الاجتماعى وهذا ما سنتناوله فى الفصل الرابع ثم نناقش مختلف الأساليب التى تستخدمها مختلف هذه الوسائط فى تحقيق الضبط الاجتماعى • وهذا ما سنتناوله الفصل الخامس من هذا الكتاب •

الفصل الرابع

النظم الاجتماعية كمحددات لأهداف الضبط الاجتماعى والقانون*

أولا - النظام السياسى والطبيعة السياسية للقانون :

عالج الفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة النظم السياسية وكانت لهم بالطبع آراء مختلفة حول نشأتها وتطورها وطبيعتها كما كانت لهم تصنيفات مختلفة للنظم السياسية ، وليس مجالنا هنا عرض مختلف هذه الآراء والنظريات بالتفصيل فمجال ذلك علم الاجتماع السياسى ، واهتمامنا بالنظام السياسى ينصب على كونه محددًا لأهداف وأساليب الضبط الاجتماعى ليس فقط فى مجال العلاقات السياسية بين المجموعات الاجتماعية ولكن أيضا فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية . كما أن النظام السياسى وما يتضمنه من روابط اجتماعية (مثل الحكومة) يرتبط ارتباطا وثيقا وموضوع دراستنا الأساسى وهو القانون . وعرضنا لمختلف النظم الاجتماعية الهدف منه تكوين خلفية عامة تساعدنا على فهم القانون باعتباره أسلوبا للضبط الاجتماعى يتغلغل فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية من سياسية الى اقتصادية وتربوية وأسرية بل حتى دينية .

ويمكننا أن نعرف النظام السياسى بصفة عامة بأنه « يختص بتوزيع القوة فى المجتمع ويتضمن تلك القواعد والمعايير التى تحكم العلاقات السياسية بين المجموعات المختلفة التى يتكون منها المجتمع » ويتجسد هذا النظام فى روابط ومنظمات سياسية مثل الأحزاب والدولة بأجهزتها المختلفة وأهمها الحكومة (وسائط للضبط الاجتماعى) ومن أهم صفات النظام السياسى أنه أكثر النظم رسمية وأن القواعد والمعايير فيه تتخذ شكل القوانين واللوائح

* اعتدنا فى هذا الفصل والفصل الذى يليه على التخطيط العام الذى اتبعه روسك فى كتابه الضبط الاجتماعى . ولكننا عرضنا النظم الاجتماعية وأساليب الضبط الاجتماعى من وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر روسك معتمدين فى ذلك على مراجع أخرى مع الاستشهاد بوثائق محلية وبالخبرة الفعلية وقد أشرنا الى روسك فى كل موقع استعملنا فيه كتابه .

ويرى علماء الاجتماع الغربيون بصفة عامة أن للنظام السياسى استقلاله النسبى وأنه يفتشاً نتيجة حاجة الناس الى تنظيم أنفسهم وضمان استقرار حياتهم ، بينما يرى علماء الاجتماع الماركسيون أن السياسة ليست سوى علاقة بين الطبقات الاجتماعية وأنها توجد فقط بوجود الطبقات . فالعلاقات الانتاجية قد تكون ذات طبيعة طبقية أو لا طبقية (على أساس وجود أو عدم وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج) ، وبناء عليه فإن تنظيم الحياة الاجتماعية كلها ، أو البناء العلوى للمجتمع قد يكون سياسيا أو غير سياسى . والسياسة بوصفها ظاهرة تنتمى للبناء العلوى للمجتمع وتعكس علاقات الانتاج بطريقة مباشرة وتعتبر عنها .

الدولة والحكومة كوسيط للضبط الاجتماعى :

قدّم الفلاسفة وعلماء السياسة والاجتماع تعريفات مختلفة للدولة والحكومة سنعرض بعضا منها ونتناوله بالتحليل قبل أن نبين دورهما فى عملية الضبط الاجتماعى والأساليب التى تتبع فى ذلك .

يقول مرسر وواندرر Mercer and wanderer فى كتابهما *The study of society* أن بعض التعريفات تصف الدولة بأنها نوع من روابط التأمين المتبادل *Mutural Insurance association* مهمتها حماية المجتمع من العدوان الخارجى (الغزو الأجنبى) وحمايته من العدوان والفوضى الداخلية . والدولة نتاج للنشاط الجمعى للأفراد وتكتسب شكلها ومغزاها من أجهزتها أو أدواتها التى تتمثل فى المسئولية الرسمية وأنماط السلوك والأشياء المادية التى تشكل فى مجموعها ما يسمى بالحكومة . وهذه العلاقة بين الناس والدولة والحكومة قد عبر عنها جون ديوى John Dewey فى كتابه « الجمهور ومشكلاته » :

« ان النشاط الجماعى بما يترتب عليه من آثار دائمة وشاملة وهامة يؤدى الى خلق جمهور وهذا الجمهور فى حد ذاته غير منظم وليس له شكل محدد لكنه يصبح بفضل جهود المسئولين وما يتمتعون به من سلطات خاصة دولة . وعلى ذلك فإن الجمهور الذى ينظم ويؤدى وظائفه عن طريق ممثلين رسميين

له هو الدولة • وليست هناك دولة بدون حكومة ولكن لا يمكن أن توجد حكومة أو دولة بدون جمهور •

والسلوك الجماعى ليس هو الخاصية الوحيدة للدولة فجون ديوى يضع فى اعتباره عاملين آخرين هما الزمن والمنطقة الجغرافية ويضمّنهما تعريفه للدولة •

ويرى روبرت لوى Lowie فى كتابه « أصل الدولة » بأن أساس الدولة يتمثل أولاً فى التجاور المكانى (أى إقليم جغرافى مشترك) وثانياً فى النشاط الجمعى (خبرات الحياة المشتركة بين الناس) وثالثاً فى السيادة (السلطة المطلقة) • وهذه السيادة قد تكون فى أيدي مجموعة صغيرة أو كبيرة من الحكام المطلقين أو فى يد ديكتاتور واحد أو فى أيدي كل أو غالبية الجمهور وأياً من كانت هذه السلطة فى يده فإن الحقيقة الهامة هى أن القرارات تتخذ ويتم تنفيذها بواسطة جهاز ما يتصف بالصفة الرسمية وغير الشخصية يسمى الحكومة • والحكومة من العلامات المميزة للدولة •

ويرى مرسر وواندر أن الحكومة قد ظهرت نتيجة للانجازات التكنولوجية التى تحققت فى العصر الحجرى والتى مكنت الناس من أن يعيشوا فى تجمعات تقدر بآلاف من البشر • حينئذ لم تعد الأساليب غير الرسمية للضبط الاجتماعى - مثل السخرية والتوبيخ والعقوبة البدنية - التى تمارسها الأسرة أو العشيرة أو القبيلة كافية لحفظ النظام • ذلك أنه مع تزايد حجم المجموعة الاجتماعية أصبح من الصعب ثم من المستحيل الحفاظ على علاقات المواجهة بين كل الناس وأصبح فى مقدور الأفراد أن يتهربوا من الضبط الذى تمارسه الأسرة أو القبيلة بأن يقطعوا علاقاتهم القديمة مع اقاربهم ويكونوا علاقات جديدة مع الغرباء وقد ترتب على ذلك أن واجه الإنسان مشكلة انعدام الضبط الجماعى لسلوك الأفراد مما يترتب عليه تفكك المجتمع • وكان الحل الذى وصل اليه فى كثير من المناطق وفى أزمنة مختلفة هو إقامة الدولة أى خلق حكومة وأسندت الى هذه الحكومة سلطة استخدام القوة كنوع من التدعيم لأساليب الضبط الاجتماعى غير الرسمية التى تمارسها الأسرة والمجتمع

المحلى • وعلى ذلك فان الدولة تمثل نسقا من الضوابط والمؤسسات التى يدعم جمهور مجتمع ما بواسطة الضوابط غير الرسمية التى تمارسها الاسرة والجماعة المحلية فى سبيل تنظيم سلوك الافراد بها •

ويرى نفس المؤلفان أن الوظائف الأساسية للدولة الحديثة فى أوربا بعد النهضة وما زالت هى حماية مواطنيها وحل ما ينشأ بينهم من منازعات •

ويعرف روسك الدولة بأنها « رابطة من الناس فى مجتمع معين يهدف بتنظيمها إلى تحقيق أغراض سياسية وهى عبارة عن جهاز متخصص وظيفيا فى المجتمع مهمته تحقيق أغراض اجتماعية ضرورية ويتميز عن غيره من الروابط الاجتماعية بثلاث خصائص أساسية :

(أ) العمومية Universality بمعنى أن دائرة اختصاصها تمتد لتشمل كل الأشخاص الواقعين داخل نطاقها الجغرافى أو المكانى •

(ب) طبيعتها اللاتلقائية بمعنى أن كل أعضائها ينتمون إليها بحكم مولدهم ولا يملكون القدرة حتى إذا أرادوا على عدم الانتماء إليها •

(ج) ممارستها للقوة الفيزيقية الشاملة بحيث تخضع لها كل الروابط الاجتماعية الأخرى فى المجتمع •

وميز روسك بين الدولة والمجتمع ، فالمجتمع مفهوم يشير إلى العلاقات الاجتماعية كلها بصفة عامة ولكن الدولة مفهوم يشير فقط إلى العلاقات السياسية أو إلى مجموع الأفعال السياسية التى يقوم بها البشر فى مجتمع ما وبصفة خاصة تلك الأفعال ذات الصلة بالصراع من أجل السيطرة على المؤسسات السياسية وما يترتب على ذلك من آثار على المجتمع ككل (١) •

هذا فيما يتعلق بمفهوم الدولة أما مفهوم الحكومة فاننا نجد له أيضا تعريفات مختلفة ولكننا نجد أن معظم علماء الاجتماع يميلون إلى اعتبار الحكومة « مجموعة من الأشخاص الذين يشغلون مراكز معينة اما عن طريق

(1) Roucek. opt. ct. p. 82.

التعيين أو الوراثة أو الانتخاب وتعطى كل من هذه المراكز لشاغليها سلطة يساندها القانون وتمارس المجموعة من خلال هذه المراكز السيطرة على المجتمع » وعلى ذلك فالحكومة مفهوم يشير الى الحكام بينما الدولة مفهوم يشمل كلا من الحاكم والمحكوم في رابطة سياسية واحدة . ويرى روسك أن المجموعة التي تتطلع الى السلطة السياسية تسمى دائما الى السيطرة على المراكز الحكومية وبعد ذلك تستخدم السلطة المتاحة لها في تحقيق غاياتها .

وينوضح روسك ذلك بمثال مستمد من المجتمع الأمريكى حيث شرح كيف استطاعت الطبقة الغنية في أمريكا بعد الاستقلال أن تضع الدستور الأمريكى بطريقة تضمن مصالحها وتضمن لها السيطرة على الحكومة وعلى ما تتخذه من قرارات فقد كان أعضاء لجنة الدستور ممثلين لهذه الطبقة التي كانت توجههم الى ما يجب ان يفعلوه عند صياغة الدستور ، وقد كان الهدف الأساسى من وضع هذا الدستور هو سيطرة كبار الملاك على الغالبية التي لا تملك واستمرار سيطرة طبقة الأغنياء على المناصب الرئيسية والهامة في الحكومة ، لذلك فان الدستور قد نص على أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية بطريقة غير مباشرة وأن تكون مدة الرئاسة طويلة نسبيا كما أنه جعل الرئيس ومجلس الشيوخ والمحكمة العليا غير خاضعين لرقابة الشعب كما نص على تقسيم سلطات الحكومة بحيث يمكن لكل نوع من أنواع السلطة مراجعة أعمال النوع الآخر وبذلك يضمن كبار الملاك عدم وضع أو تنفيذ أى سياسة لا تكون في صالحهم ، ذلك أنه اذا حاولت احدى الأجهزة الحكومية وضع سياسة لا ترضى عنها الطبقة المالكة فان الأجهزة الأخرى يمكن أن تتدخل لمنع تنفيذ هذه السياسة . كما نص الدستور على ضرورة أن تكون الموافقة على القرارات داخل المجالس التشريعية بأغلبية ثلثى الأعضاء . ولما كانت هذه الطبقة تسيطر على غالبية الأعضاء فانها تضمن بذلك عدم اتخاذ أى قرار ليس في صالحها . ومع أن الدستور الأمريكى قد عدل بعد ذلك وأصبح شغل منصب رئيس الجمهورية يتم بالانتخاب المباشر إلا أن ما أدخل على الدستور من تعديلات لجعله أكثر ديمقراطية لم يكن سوى تعديل شكلي

ذلك أن ما أطلق عليه نسق التوازن والمراجعة (أى مراقبة كل جهاز لغيره من الأجهزة الحكومية) ظل قائما وهو ما يحقق حتى الآن مصلحة كبار الملاك .
والواقع أنه على الرغم من أن الهدف المعلن من هذا النظام هو أن يقوم كل جهاز من هذه الأجهزة بمراقبة عمل غيره ونقده فإن ما يحدث بالفعل هو أن رؤساء أو قادة هذه الأجهزة يجتمعون سرا من أجل التنسيق فيما بينهم لتحقيق مصلحة الطبقة التي وضعتهم في مراكز الحكم .

ويذتقد علماء الاجتماع الماركسيون هذه الآراء التي قدمها علماء الاجتماع الغربيون عن طبيعة الدولة والحكومة ويرون أنها بالغة العمومية والتجريد وأنها تزيف للواقع حيث يحاول علماء الاجتماع الغربيون أن يصوروا الدولة البرجوازية على أنها تعبر عن مصالح وإرادة كل الناس وتحافظ على حقوقهم بينما الواقع أن الدولة والحكومة في المجتمع البرجوازي لا يخدم إلا مصالح طبقة الرأسماليين وأنه لا يمكن فهم طبيعة الدولة والحكومة بمعزل عن العلاقات الانتاجية في المجتمع وعن التقسيم الطبقي للمجتمع ويرون أن الدولة نتاج للمجتمع في مرحلة محددة من تطوره فالمجتمعات البدائية والقبلية لم تكن تعرف الدولة ولا الحكومة لأنه لم تكن بها ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، وكان الجميع بها متساوين ولهم مصالح مشتركة وتحكم العلاقات بينهم عادات وتقاليد وقيم مشتركة وبالتالي فإنه لم تكن هناك حاجة الى أى جهاز ادارى متخصص . وكان يشرف على أمور المجتمع القبلى واحد من كبار السن ينتخبه كل أعضاء القبيلة وكانت سلطته سلطة أخلاقية تعتمد على سماته الشخصية . فالمجتمع القبلى لم تكن به سلطة منفصلة عن المجتمع ومتعالية عليه ولكن مع نمو القوى الانتاجية وتقسيم العمل وازدياد حركة التبادل حلت الملكية الخاصة محل الملكية الجماعية واختفت المصالح المشتركة وأدت الملكية الخاصة الى انقسام الناس الى طبقات وأن يستغل بعضهم البعض ونجم عن ذلك ما يعرف بالتناقضات الطبقية وكان ذلك بداية الصراع بين يملكون وبين من لا يملكون . ولكى تحافظ الطبقة القوية اقتصاديا والمستغلة على مركزها المسيطر في هذا الصراع فإنها قد أنشأت جهازا

خاصا هو الدولة لكى يحافظ على النظام الذى تستفيد منه • وبذلك ظهر جهاز من السلطة العامة ليس متكافئا مع المجتمع ككل ولكنه منفصل عنه وأعلى منه وازدادت قوة الدولة مع ازدياد حدة التناقضات الطبقية • والدولة عبارة عن القوة التى تمتلكها الطبقة المسيطرة اقتصاديا (١) •

ويرى الماركسيون أن طبيعة وجوهر الدولة فى المجتمع الطبقي ونوعية علاقاتها بالمجتمع تتحدد بنوع النظام الاجتماعى والسياسى فى المجتمع • وقد ظلت الدولة لآلاف السفين ادارة لسيطرة أو ديكتاتورية طبقة على غيرها من الطبقات ، فالطبقة المسيطرة تمارس من خلال الدولة قهر غيرها من الطبقات واخضاعها لارادتها بطريقة منظمة • والدولة أداة للقوة السياسية ولكن هذه القوة فى المجتمع الطبقي تمارس أيضا من خلال عدد من التنظيمات الأخرى المرتبطة بالدولة مثل الأحزاب السياسية والروابط الاقتصادية والجمعيات والكنيسة • ولذلك فانه يلزم دائما الفرقة بين مفهوم الدولة ومفهوم النسق السياسى للمجتمع ، فالنسق السياسى مفهوم أوسع من مفهوم الدولة ، والدولة جزء من النسق السياسى ولكنها هى الأداة الأساسية للقوة السياسية ، والدولة ذات سيادة بمعنى أن لها مطلق الحرية فى تحديد السياسة الداخلية والخارجية حسبما يتراءى لها • وتتصف الدولة بصفتين أساسيتين أخريين تحددهما طبيعتها الاجتماعية :

(أ) أنها تنظيم للطبقة الحاكمة وليس لأى جزء منها كما هو الحال بالنسبة للحزب السياسى (الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة يمثلان قطاعات مختلفة من الطبقة المسيطرة اقتصاديا ولكن الدولة فى أمريكا تمثل هذه الطبقة بأسرها) •

(ب) قرارات أجهزتها ملزمة لكل المواطنين •

وعلى الرغم من أن الاقليم الجغرافى والسكان من الشروط اللازمة لقيام

(١) D. I. Cheenokov..Historical Materialism. Progress Publishers. Moscow. 1969. pp. 287 -- 314.

دولة ما الا أنهما ليسا جوهر الدولة فأساس الدولة هو التناقضات الطبقيّة وقد حدث في التاريخ أن توفر الاقليم الجغرافي المحدد لمجموعة من الناس دون أن تظهر لديهم الدولة .

ولكى تحقق الدولة أغراضها لابد لها من نسق من المؤسسات والأجهزة والتنظيمات الرسمية تحقق بها مصالح الطبقة المسيطرة إقتصاديا وسياسيا وهذا النسق من الأجهزة هو الحكومة - أداة الدولة . وتتطلب ادارة الأجهزة الحكومية فئة خاصة من الناس تكون وظيفتهم الأساسية الادارة . والحكومة هي الجهاز الذى تدير بواسطته الطبقة الحاكمة المجتمع وتقمع به مقاومة الطبقات المعارضة . والحكومة هي التجسيد المباشر للدولة ، وتختلف عن غيرها من عناصر النسق السياسى للمجتمع فى أنها تمارس حكم الطبقة المسيطرة بشكل مباشر وصريح . ويعنى ذلك أن أجهزة الحكومة وحدها التى تتمتع بسلطة اتخاذ الاجراءات التى تمثل احتكار الدولة (مثل سن القوانين وتنفيذها) .

والحكومة تمتلك قوة القمع ولديها الأساليب والوسائل التى تفرض بها تشريعاتها ، مثل الأسلحة والتكنولوجيا . وتضم الحكومة أجهزة مختلفة مثل الجيش والشرطة والمحاكم والنيابة وكلها وسائط تتحقق من خلالها ديكتاتورية الطبقة الحاكمة . وتضم الدولة بالإضافة الى ذلك عناصر أخرى مركزية ومحلية ، عامة ومتخصصة . ومن هذه العناصر رئيس الدولة (قد يكون فردا أو مجلس قيادة) والبرلمان (الهيئة التشريعية) والمصالح الادارية المختلفة . وهذه العناصر ذات صبغة سياسية لأنها تمثل تجسيدا لقوة الطبقة الحاكمة وتضم الدولة أيضا وكالات الأنباء وأجهزة الدعاية والاعلام . . . الخ . وعلى الرغم من الأهمية الثانوية لمثل هذه العناصر الا أنها تلعب دورا هاما فى تثبيت أوضاع الطبقة الحاكمة والمحافظة على النظام الذى أقامته .

ويعلق علماء الاجتماع الماركسيون على ما يقوله علماء الاجتماع البورجوازيون من أن الدولة تعمل على حفظ القساؤون والنظام فى المجتمع بصفة

عامة بقولهم أن هذا صحيح الى حد ما . فكل طبقة، حاكمة يهتمها أن يسيطر المجتمع بطريقة طبيعية دون صراعات . فأصحاب العبيد لا يرغبون في أن يثور العبيد ، كما أن الاقطاعيين لم يكن يسعدهم أن يثور الفلاحون فليس من مصلحة الطبقات الحاكمة أن يزداد السخط بين العمال والفلاحين ولذلك فانه اذا حدث وارتكب أحد أصحاب الأرض أو احد الرأسماليين حماقة ما من شأنها أن تثير موجة من السخط الشديد بين العمال والفلاحين يمكن أن تؤدي الى تمردهم فان أجهزة الدولة تتدخل . ويهم البورجوازية في المجتمعات الرأسمالية أن ترى القوانين التي تسنها تحظى بالاحترام بصفة عامة ، ولكن أجهزة الدولة تفعل ذلك في مصلحة الطبقة الحاكمة .

ولا يمكن الفصل بين الدولة وبين حقها في ممارسة السيادة فالسيادة تعنى ترجمة ارادة الطبقة الحاكمة الى قوانين . وهذه القوانين تحمى دائما ملكية وامتيازات الطبقة الحاكمة في المجتمع الطبقي ، وهي تمثل المعايير الاجبارية التي تحدد سلوك الطبقة العاملة . وای خرق لهذه القوانين ينجم عنه تدخل أجهزة الدولة المباشر لتوقيع العقوبة على المخالفين . وهذه القوانين عبارة عن أضفاء صفة الشرعية على ادعاء الطبقة المسيطرة الحق في الملكية وتحمى هذا الحق ، كما أنها تنظم تقسيم العمل ومختلف العلاقات الطبقية وكذلك تنظم العلاقات الأسرية وتحدد وضع التنظيمات والمؤسسات المختلفة ، وتحدد حقوق وواجبات المواطنين . ودائما تعبر هذه القوانين عن مصالح الطبقة الحاكمة ، ولكن هذه الطبقة تحاول دائما أيضا أن تخفي هذه الصفة وتضفي عليها صفات العدالة الاجتماعية العامة وتدعى أنها من مصالح المجتمع ككل . وعلى هذا فان التشريعات المختلفة ، سواء كانت سياسية أو مدنية ليست الا تعبيرا عن العلاقات الاقتصادية . والقانون أداة رئيسية للدولة لا يمكنها بدونه أن تؤدي دورها كقوة للقمع .

ويتغير نموذج الدولة والقانون تبعا لتغير أسلوب الانتاج وشكل الاستغلال وتغير البناء الطبقي للمجتمع . وقد عرفت المجتمعات البشرية أربع نماذج للدولة منذ ظهور الملكية الخاصة هي دولة العبيد Slave state ودولة

القطاع Feudal State ودولة الرأسمالية Capitalist state ، وظهر النموذج الرابع للدولة في بعض البلدان التي تم فيها القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وهو الدولة الاشتراكية Socialist State

ودولة العبيد هي أقدم أشكال الدولة وقد ظهرت بعد انقسام المجتمع الى طبقتين هما طبقة العبيد وأصحاب العبيد . وكانت الدولة تنظيما أقامه أصحاب العبيد . وكانت قوانين هذه الدولة لا تعتبر العبيد مواطنين بل ولا تعتبرهم آدميين ولكن مجرد حيوانات لها القدرة على الكلام . وكانت تتيح لصاحب العبيد لا أن يشتري ويبيع العبد فقط ولكن أن يقتله أيضا ، ولم يكن للعبيد أي حقوق سواء في المشاركة في شئون الدولة أو في ممارسة أي نشاط سياسي . أي أنهم كانوا خارج القانون ، وكانت المهمة الأساسية لدولة العبيد حماية الملكية الخاصة للطبقة المستغلة وامتيازاتها وأن تحافظ على إخضاع جماهير العبيد وقمع أي تمرد من جانبهم . وكذلك كان من مهامها حماية البلد من الغزو الخارجي وشن الحروب من أجل كسب مزيد من الأرض وجلب المزيد من العبيد . وقد اتخذت دولة العبيد أشكالا مختلفة في المجتمعات المختلفة ، فأتخذت شكل الملكية في مصر وبلاد الفرس وشكل الجمهورية في اليونان وروما القديمة .

وبعد سقوط الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي حل النظام القطاعي محل نظام العبيد في أوروبا الغربية ، ولكنه ظهر قبل ذلك بكثير في الشرق . واستمر هذا النظام في معظم بلدان أوروبا الغربية حتى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ومازال هذا النظام أو بقاياه قائما في عدد من البلدان وخاصة المستعمرات . والمجتمع القطاعي ينقسم الى طبقتين أساسيتين هما طبقة أصحاب الأرض القطاعيين وطبقة الفلاحين الذين لم يكن وضعهم يختلف كثيرا عن العبيد . ولما كانت المجتمعات القطاعية قد أصبحت أكثر عددا من الناحية السكانية وأكثر تعقيدا في بنائها الاجتماعي كما أن نضال الفلاحين من أجل حقوقهم أصبح قويا . فان الطبقة المستغلة أصبحت في حاجة الى أجهزة دولة أكثر عددا وأكثر تعقيدا . ولذلك فان

عدد موظفي الحكومة قد ازداد وأصبحت الإجراءات القانونية أكثر تعقيدا وتزايد عدد السجون ، وظهرت أجهزة المخابرات بشكل أكثر تنظيما لتلعب دورا هاما بالنسبة للدولة . كما أن الطبقة الحاكمة لجأت أيضا الى استغلال الكنيسة والدين لخداع الجماهير وجعلها في حالة من الخضوع . ولم يكن ذلك شيئا جديدا تماما ، فقد عرف مجتمع العبيد ذلك من قبل ، فقد كان الملك يعتبر في مصر القديمة ابنا للاله ومنفذا لارادته . أما في عصر الاقطاع فان دور الكنيسة قد تزايد في التعاون مع الدولة ، بل ان كبار رجال الكنيسة كانوا أنفسهم من كبار ملاك الأرض . وكان من الطبيعي أن تمثل التنظيمات الدينية في البلدان الاقطاعية جزءا هاما من أجهزة الدولة . وكان رجال الدين يعلنون أن النظام الاقطاعي نظام عادل وأنه يتفق ومشية الله ويحثون الناس على طاعة ذوى السلطة في الدولة وعلى طاعة الحاكم لأن في ذلك طاعة الله . ولم تكن سلطة الحكومة المركزية في بداية الأمر كبيرة بل كان لكل امارة أو اقطاعية استقلالها ، وكان كل اقطاعي يحتفظ بقوات خاصة به يطبق قوانينه ويوقع العقوبات ، ولكن مع تزايد الانتاج وتزايد حركة التجارة نشأت الحاجة الى الحكومة المركزية القوية . وكانت الدولة الاقطاعية ، مثل دولة العبيد - دولة طبقة وكانت مهمتها الأساسية اخضاع الفلاحين وحماية ملكية وامتيازات اصحاب الاراضي . وكانت تحقق ذلك عن طريق المحاكم والشرطة وغير ذلك من الأجهزة ، كما أن القوات المسلحة بها كانت ترسل فورا للقضاء على تمرد الفلاحين ضد اصحاب الأرض .

وقد ظهرت بعد ذلك دولة الرأسمالية نتيجة الثورات البورجوازية في هولندا وانجلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر التي مهدت الطريق لبداية الرأسمالية في أوروبا ، ولكن الثورة الفرنسية البورجوازية في نهاية القرن الثامن عشر كانت هي التي وجهت الضربة القاضية للاقطاع في أوروبا . وحلت الدولة الرأسمالية محل الدولة الاقطاعية .

والدولة الرأسمالية تنظم للطبقة المسيطرة اقتصاديا - أي طبقة

الرأسمالية أو البورجوازية وتختلف الدولة الرأسمالية عن الدولة الاقطاعية في بعض النواحي الجوهرية :

- ١ - أنها على درجة عالية من المركزية على عكس الدولة الاقطاعية .
 - ٢ - أنها من الناحية القانونية لا تعترف بنظام الطبقات المغلقة وبالتالي لا تفترض عدم التساوى بين أعضاء المجتمع ، بل تجعل جميع المواطنين متساوين أمام القانون (مع المحافظة على عدم المساواة الاقتصادية) .
 - ٣ - أن وظائف الدولة تشغل في الغالب عن طريق الانتخاب وليس عن طريق الوراثة ، كما أن الطبقات المتهورة لها الحق في المشاركة في الانتخابات .
- والدولة الرأسمالية تترجم ارادة الرأسماليين الى قوانين تحمي الملكية الرأسمالية وتنص على أن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج مقدسة . وأصبحت المعايير القانونية للدولة الرأسمالية أكثر شمولاً وأكثر تعقيداً عن تلك في الدولة الاقطاعية بحيث أصبحت تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في كافة المجالات . (يلاحظ أن جزءاً كبيراً من قوانين الأسرة يركز على العلاقات الاقتصادية بين الزوج والزوجة) .

وهناك فرق بين الدولة في مجتمع العبيد وفي مجتمع الاقطاع وبينها في المجتمع الرأسمالي . فالطابع الطبقي للدولة والقانون في مجتمع العبيد والاقطاع كان واضحاً تماماً ، ولكن هذا الطابع الطبقي في الدولة الرأسمالية وقوانينها يتم تمويهه بمهارة . فالدولة الرأسمالية بقوانينها تبدو ديمقراطية وتعمل لصالح كل أفراد المجتمع ، ولكنها في الواقع تمثل ديكتاتورية الطبقة الرأسمالية وليست الديمقراطية فيها سوى نوع من الوهم والخداع .

فطالما لا توجد مساواة بين أفراد المجتمع في الفرص الاقتصادية فانه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية سياسية أو عدالة اجتماعية ، ولناخذ على سبيل المثال حرية الصحافة . طبقاً للقانون الحرية مكفولة للجميع ، لكن من الذى يملك دور الصحف ؟ ومن لديه امكانيات لنشر ما يريد ؟ والقوانين تنص على حق اى مواطن في اقامة محطة اذاعة ، ولكن كم من المواطنين يستطيعون

ذلك ؟ أن هذه الحقوق لا يمكن أن يتمتع بها إلا من يملكون المصانع والبنوك والأموال الطائلة . صحيح أن العمال يمكنهم جمع الأموال لإصدار صحيفة ما ، ولكن أمام كل صحيفة يملكونها توجد مئات الصحف البورجوازية ذات الامكانيات الاضخم سواء في الطباعة والتصميم أو في التوزيع . والطبقة التي تملك وسائل الانتاج تسيطر على الحياة الثقافية والمعنوية أيضا ، فهي التي تحتكر نشر الكتب والدوريات والجرائد والاذاعة والتليفزيون والانتاج السينمائي والمدارس . الخ . « أى أن هذه الطبقة تكون لها السيادة الايديولوجية أيضا » .

وفي أحيان كثيرة تسمح الدولة الرأسمالية للحركات الثورية بالتعبير عن نفسها سواء بعقد الاجتماعات أو تنظيم المظاهرات أو نشر الكتب والمجلات أو عرض المسرحيات ، ولكنها تفعل ذلك فقط حين تكون متأكدة من أن تأثير ذلك كله محصور النطاق ، أما إذا شعرت ببدء استجابة جماهيرية تهدد مصالح الطبقة الحاكمة فإنها تتدخل على الفور ولا تتورع عن استخدام أقصى وسائل القمع معهم حتى ولو كان في ذلك مخالفة صريحة للقوانين والدستور . وسوف نعود لمناقشة مختلف الأساليب التي تلجأ إليها الدولة عند حديثنا عن أساليب الضبط الاجتماعي .

أما النموذج الأخير من الدولة فهو الدولة الاشتراكية Socialist state وهذه الدولة على النقيض من الدولة الرأسمالية ، فبدلاً من أن تكون مهمتها الأساسية قهر الطبقة العاملة تصبح مهمتها تحرير هذه الطبقة من القهر والاستغلال . ولكنها مثل الدولة الرأسمالية تتصف بالديمقراطية وبالديكتاتورية في آن واحد ولكن بشكل يختلف عنها ، فهي ديمقراطية لأنها تعبر عن مصالح أغلبية المجتمع (التي تملك جميعها وسائل الانتاج ملكية مشتركة) ، وهي ديكتاتورية لأنها تقمع الاستغلال والمستغلين الذين يمثلون الأقلية . أى أن الدولة الاشتراكية مثل أى دولة أخرى تمثل ديكتاتورية طبقة معينة (١) .

(١) في رأينا أن الدولة في البلدان الاشتراكية الحالية لا تمثل بالضرورة الطبقة العاملة ولكنها تمثل مصالح الفئات الحاكمة .

ويرى الماركسيون أن الدولة ليست أبدية ذلك أنها ظهرت نتيجة انقسام المجتمع الى طبقات فانها يمكن أن تختفى باختفاء الطبقات ومثلما لم تكن هناك دولة أو قانون في مرحلة معينة من التطور التاريخي للمجتمع الانساني فان اختفاءهما سوف يكون حتميا باختفاء الطبقات واختفاء التمايز الطبقي ، وحين تسود الأخلاق الاشتراكية في النهاية فانه لن تكون هناك حاجة لأجهزة الدولة وسيقوم الناس بأنفسهم وبديمقراطية كاملة بتنظيم علاقاتهم وأنشطتهم في مختلف المجالات دون حاجة لسلطة أعلى منهم تفرض عليهم قراراتها .

من هنا نرى أن النظرية الماركسية لا تفصل بين الدولة باعتبارها من مكونات النظام السياسي الذي يمثل بدوره جزءا من البناء الفوقي للمجتمع وبين العلاقات الانتاجية والطبقية في البناء الأساسي أو الاقتصادي للمجتمع وتعتبر الدولة أداة لفرض سيطرة الطبقة المسيطرة اقتصاديا على غيرها من الطبقات وضمان استمرار هذه السيطرة وتعتمد الدولة في ذلك على الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ، ووسيلتها الأساسية في فرض سيطرتها القانون والعنف أي للقوة بالاضافة إلى غير ذلك من الوسائل مثل الايديولوجيا والمنظمات السياسية والدينية ووسائل الاعلام . الدولة إذن أداة للقمع تسخر لخدمة أهداف ومصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا .

ويسلم علماء الاجتماع الغربيون بوظائف الدولة القمعية التي تمارسها من خلال الحكومة بأجهزتها المختلفة ولكنهم يصرون على أن الدولة البورجوازية تمارس القمع من أجل صالح هذه المجتمعات ، وفي الوقت الذي يدعون فيه ديمقراطية الدولة البورجوازية ينكرون تماما وجود مثل هذه الديمقراطية في المجتمعات الاشتراكية أو ما يسمونه بالمجتمعات الشمولية ، على عكس العلماء الماركسيين الذين يقررون أن دولتهم تمارس الديكتاتورية والديموقراطية في آن واحد ، الديكتاتورية ضد الاستغلاليين والديمقراطية لغالبية الشعب . ولكن الدولة البورجوازية تمارس فيها الديكتاتورية ضد غالبية الشعب والديمقراطية للأقلية المالكة لوسائل الانتاج والحاكمة .

وينكر علماء الاجتماع الغربيون الأساس الاقتصادي للدولة • ومع تسليم بعضهم بوجود صراع سياسي بين المجموعات في المجتمع وأن كل مجموعة تسعى إلى السيطرة على الحكومة من أجل تحقيق أهدافها ، إلا أن أساس هذا الصراع في رأيهم ليس اقتصاديا فحسب وكذلك أهداف المجموعات ، فقد تكون أهدافها دينية أو ثقافية أو عنصرية أو اقتصادية • ويتفق تحليل جوزيف روسك للدور الذي تلعبه الحكومة في عملية الضبط الاجتماعي (أو القهر بالتعبير الماركسي) مع التحليلات الماركسية فيما عدا أنه لا يعتبر الجانب الاقتصادي هو الأساس الذي تبنى عليه الدولة ويفيدنا تحليله في فهم أساليب الضبط الاجتماعي التي تستخدمها الحكومة بوصفها من أهم وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع وبوصفها أهم الوسائل ارتباطا بالقانون الذي نركز على دراسته ، ولكن يجب أن ننتبه إلى أنه يتحدث عن الحكومة في ظل النظام الرأسمالي (١) •

ويرى روسك أنه ما أن تصل مجموعة ما إلى السيطرة على الحكومة فإنها تسعى إلى تحقيق أهدافها (دون أن يحدد نوعية هذه المجموعة ولا طبيعة أهدافها ولا طبيعة المجتمع الذي توجد به) باستخدام أساليب الضبط الاجتماعية الآتية :

أولا : القوة القانونية والسياسية والتي تتمتع بها أجهزة الحكومة المختلفة ، وهذه القوى ضخمة جدا وتؤثر على مختلف جوانب الحياة في المجتمع ويمكن استخدامها لتحقيق أهداف المجموعة المسيطرة • وتستخدم المجموعة المسيطرة هذه القوى بعدة طرق منها :

١ - انتقاء ما تراه مناسبا لمصلحتها من قوانين ولوائح من بين كل تلك القوانين واللوائح الموجودة فعلا ووضع موضع التنفيذ وتجاهل ما لا يتناسب معها • (يجب أن نلاحظ مرة ثانية أن روسك يتحدث عن تعاقب الحكومات التي تمثل قطاعات مختلفة من نفس الطبقة المسيطرة ، وليس عن تغير جوهري أو ثوري في الدولة بأسرها ، فهو يعنى هنا مثلا سيطرة الحزب الديمقراطي

على الحكومة بعد الحزب الجمهورى أو العكس وكلا الحزبين يهمن المحافظة على النظام الرأسمالى بصفة عامة ، ولكن كلا منهما يسعى الى تحقيق مصلحة مجموعة مختلفة من الرأسماليين) •

٢ - تعريف وتفسير السلطات التى أصبحت فى أيديهم بطريقة مناسبة لهم وللمجموعة التى يمثلونها •

٣- الاضافة الى السلطات التى انتقلت اليهم سلطات جديدة عن طريق اصدار تشريعات جديدة أو ادخال تعديلات على الدستور •

٤ - تنفيذ القوانين التى تناسبهم باستخدام الأساليب المناسبة مثل توقيع الغرامات أو العقوبة البدنية أو مصادرة الممتلكات أو حرمان أفراد أو مجموعات من امتيازات يتمتعون بها أو التهديد أو حتى الإبادة الجماعية فى بعض الحالات النادرة •

٥ - اللجوء الى الحرب أو التهديد لاجبار دولة أخرى على تقديم تنازلات لهم أو لشغل اهتمام الجمهور بخطر العدو الخارجى حتى لا ينتبه الى سياستهم •

٦ - استخدام سلطة الحكومة فى فرض الضرائب بحيث تعفى منها المجموعات الحاكمة وتفرض ضرائب أكبر على غيرهم ، وتحويل المال العام بطرق مشروعة أو غير مشروعة الى جيوبهم أو جيوب مؤيديهم •

٧ - استخدام العقوبة لفرض احترام الجميع للقضاء الذى يعمل لصالحهم والانصياع لقراراته •

٨ - التحكم فى ادارة المعاهد التعليمية بحيث تنشر الايديولوجية التى ترغب المجموعات المسيطرة فى نشرها •

٩ - استخدام أساليب الدعاية من خلال مطبوعات الحكومة والاذاعة من أجل نشر ايديولوجية الطبقة المسيطرة •

١٠ - تدعيم الكنيسة والمؤسسات الدينية والتعاون معها من أجل الحصول على تأييد هذه المؤسسات لبرامجها •

١١ - منح مزايا للمجموعات الكبيرة التي تؤيد الحكومة وتشجع نشاطها مثل مجموعات رجال الأعمال في المجتمع الرأسمالي ومجموعات العمال في المجتمع الشيوعي .

(يلاحظ هنا أن هذا المؤلف يرى أن المجموعة التي وصلت إلى السيطرة على الحكومة تخطب ود الرأسماليين أو العمال ، على عكس الرأي الماركسي القائل بأن الحكومة تمثل مصالح هذه الطبقات وبالتالي فإن من بالحكم ينفذون سياسة وإرادة هذه الطبقات التي اتت بهم إلى الحكم فعلا) .

ثانيا : استخدام وسائل الاتصال للحصول على تأييد الناس باستخدام الأساليب الآتية :

- ١ - مخاطبة المشاعر الوطنية والربط بينها وبين برامج الحكومة .
- ٢ - استخدام الشعارات والتعبيرات التي تجد صدى في نفوس الناس لارتباطها بتقاليدهم أو بطموحهم أو تعصباتهم .
- ٣ - الربط بين برامج الحكومة وبين مثل العليا تجد تقديرا من الناس سواء في الماضي أو الحاضر .
- ٤ - اللجوء إلى الكذب والتضليل لخداع الجماهير وجعلها تتصور أن برامج الحكومة فضل مما هي عليه فعلا .

وتستخدم الحكومة الممثلة للمجموعة أو المجموعات المسيطرة الزعامة كوسيلة للحصول على تأييد الجماهير نظرا لميل هذه الجماهير للتمجيد والوقوف وراء زعيم قومي عظيم . وكل مجموعة تحاول أن تمجد في زعيمها وتكسبه شعبية كبيرة لكي تستفيد من ذلك في الحصول على مزيد من التأييد الجماهيري .

ثانيا : النظام التربوى

(وسائطه المعاهد التعليمية المختلفة والعاملون بها)

ان تعريفنا للنظام التربوى لا يختلف عن تعريفنا للنظام السياسى او غيره من النظم الاجتماعية الا من حيث المجال الذى يحكمه هذا النظام . وعلى ذلك فاننا نعرف النظام التربوى بأنه :

« مجموعة منسقة من القواعد او المبادئ والمعايير والأهداف التى تحكم النشاط فى ميدان التعليم والتربية الرسمى وتحدد الأساليب المتبعة فيه وتحكم العلاقات بين المشتركين فى العملية التربوية » .

ومن الواضح ان عملية التربية كنشاط اجتماعى متخصص أو كنوع من التعليم الرسمى لم يكن لها وجود فى المجتمعات البسيطة ، وكانت تقوم على تقديمها للأجيال الجديدة الأسرة والجماعة القرابية والمجتمع ككل ، كما تتم أيضا من خلال مشاركة الفرد فى الحياة اليومية للمجتمع . كما أن التربية بمفهومها الواسع أو كما عرفها دوركايم بأنها « التأثير الذى تمارسه الأجيال الأكبر سنا على تلك الأجيال التى ليست مؤهلة بعد للحياة الاجتماعية وتهدف الى ان توقظ وتنمى فى الطفل تلك القدرات الفيزيقيه والعقلية والأخلاقية التى يتطلبها منه مجتمعه ككل وتتطلبها منه البيئة التى سيعيش فيها » - التربية حسب هذا المفهوم تشمل تقريبا كل الخبرة الانسانية . وتتم فى كافة مجالات الحياة . وليس هذا ما نعنيه هنا بالتربية ولكن الذى نعنيه هو « تلك التربية التى تتم بشكل رسمى وتضم مجموعات من الذين يتعلمون العلم ومجموعات من المعلمين تحكمهم سلطة رسمية » (١) .

والنظام التربوى فى المجتمعات الحديثة هو الذى يحدد أهداف ووسائل التربية التى تقوم على تحقيقها وسائط هى المدارس والمعاهد المختلفة . وأساليب التربية من أهم أساليب الضبط الاجتماعى .

ويجب أن ندرك منذ البداية أن النظام التربوي لا يوجد في فراغ ولكنه يوجد في مجتمع له بناء محدد ، وبالتالي فإن ما يشتمل عليه من قواعد ومبادئ ومعايير وما يتضمنه من أهداف يختلف باختلاف الأبنية الاجتماعية ، كما أن النظام التربوي يرتبط ارتباطا وثيقا بغيره من النظم الاجتماعية وبخاصة النظامين السياسى والاقتصادى ، ولا يجب أن نغفل حقيقة أن وسائل الضبط الاجتماعى التربوية (المدارس والمعاهد) في معظمها تكون ملكا للحكومة وتعمل تحت إشرافها ، حتى المدارس الخاصة تكون ملكا لأفراد أو مؤسسات وتعمل وفقا لتوجيهات ومبادئ معينة يحددها لها أصحابها وذوو النفوذ والرأى في المجتمع كما تخضع أيضا لنوع ما من الإشراف الحكومى وينظم ذلك كله قوانين رسمية ولوائح مكتوبة وأعراف متبعة (١) .

وتتفق النظم التربوية في مختلف المجتمعات ذات النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة في أنها تهدف جميعها الى تشكيل المواطنين طبقا للمثل السائدة (٢) ويتم الضبط الاجتماعى عن طريق دور التربية (الوسائط) باستخدام عدة أساليب :

١ - الضبط عن طريق المناهج الدراسية :

كثير من المقررات التى تدرس تحتوى على قيم ومعايير ومثل تغرس في نفوس المواطنين منذ بداية تعليمهم . فمقررات التربية الوطنية والتاريخ وغيرها تضم مثل هذه القيم والمعايير بشكل مباشر . وهذه المقررات في البلدان الرأسمالية تمجد في النظام الرأسمالى ، ولا يغيب عن أذهاننا ما كان يلحق لتلاميذ المدارس في ألمانيا النازية أو في إيطاليا الفاشية . وفي البلدان الاشتراكية يلحق تلاميذ المدارس فضائل النظام الاشتراكى . وفي البلدان

(١) من العلاقة بين النظام التربوي والسياسى والاقتصاد أنظر :

Jonathan Turner. Patterns of Social Organization. Mac Graw-Hill. New York. 1972. pp. 196-200.

J.G. March (ed) Handbook of Social Organization. (٢) Chicago, Rand Mc Nally Company, 1965.

الامبريالية والعنصرية كاسرائيل وجنوب افريقيا يلحقن التلاميذ منذ البداية القيم العنصرية والعداء للعرب والزنوج . كما يلحقن التلاميذ في معظم البلدان القيم الدينية وفي احيان كثيرة ما يستغل الدين لتلقين قيم أخرى تبرر النظام القائم . وهناك قيم وأهداف عامة تشترك فيها مختلف النظم التربوية مثل النظافة والمحافظة على النظام ، ولكن نسبتها الى غيرها من القيم ذات الطابع الاجتماعي قليلة .

وكل مدارس العالم تلقن التلاميذ قيم حب الوطن ولكن معنى هذا الوطن يختلف أيضا باختلاف النظم السياسية والاجتماعية ، وقد كنا نلقن ونحن في المدارس شعارا يقول : الله - الملك - الوطن . . وواضح هنا أن الملك يأتي مباشرة بعد الله وقبل الوطن ، أى أنه كان علينا أن ندين بالولاء للملك قبل الولاء للوطن ، ولولا ادراك واضعى الشعار لقدسية الدين عند المصريين لوضعوا الملك قبل الله . كما نذكر أيضا أن معظم الكتب الدراسية التى كانت توزع علينا كانت تحمل صورة الملك في أولى صفحاتها ، كما أن موضوعات المطالعة والمحفوظات كانت تمجد في النظام الملكى وفي الاقطاع والرأسمالية . وبعد ثورة ٢٣ يوليو اختفت كل هذه الموضوعات لتحل محلها انجازات الثورة ولتمجد في أهداف الثورة ، وفي قائد الثورة بل ان كتب التاريخ قد اعيدت كتابتها لتتنشر قيما جديدة مخالفة للقيم السابقة ولتبرز أحداثا تاريخية سابقة بصورة جديدة ، مثل ثورة أحمد عرابى .

ولا يقتصر الأمر على الضبط الاجتماعى من خلال المضمون المباشر للمقررات الدراسية ولكنه يتم أيضا بطريقة غير مباشرة حتى في المقررات التى تهدف الى اكساب التلاميذ قدرات ومهارات عقلية خالصة تبدو خالية عن المضمون الاجتماعى مثل الحساب . وأذكر أن رئيس وفد مصر فى الأمم المتحدة قد رد على رئيس الوفد الاسرائيلى عندما ذكر ان العرب يعدون أطفالهم للقضاء على اسرائيل (وكان ذلك بعد حرب سنة ١٩٦٧) بأن العرب يلحقون أطفالهم قيما تدعو الى الحرية والسلام فى الوقت الذى يعلم

الاسرائيليون أطفالهم الحساب عن طريق مسائل مثل : كان هناك ١٠٠ عربى
قتلنا منهم ٣٨ فكم يكون الباقي الذى يلزمنا قتله ؟

وحتى المقررات الجامعية فى كثير من المواد تشتمل على قيم تبث فى
نفوس الشباب .

٢ - الضبط عن طريق أسلوب التعليم :

ان الضبط الاجتماعى لا يكون دائما كما نعلم بطريقة مباشرة او عن
طريق التلقين ، ولكنه يمكن أن يتم بأساليب غير مباشرة وغير صريحة بل
وربما غير مقصودة فى حد ذاتها كأسلوب للضبط ، ولكنها تعكس القيم السائدة
او المسيطرة فى المجتمع ومن ذلك أسلوب التعليم ذاته الذى يمكن أن يشجع
على التنافس او على التعاون بين الدارسين مثلا ، او الذى يمكن أن يشجع
على التقبل السلبي غير النقدي للأفكار والمعلومات او على التفكير النقدي
وأعمال العقل . ويمكن أن أضرب هنا مثلا يوضح ذلك من واقع خبرتى
الفعلية بالنظام التعليمى فى الولايات المتحدة كطالب وكأستاذ . ان مبدأ
التنافس الحر والبقاء للأصلح مطبق فى ميدان التعليم بأسره كما هو مطبق
فى ميدان الحياة الاقتصادية ، والطلبة منذ المرحلة الابتدائية حتى الجامعية
يشجعون على التنافس وليس التعاون ، وتؤكد عندهم الروح الفردية
لا الجماعية من خلال نظام تقدير الدرجات فى مختلف المقررات . فهذا النظام
يقوم على مبدأ أنه لا يمكن أن يكون معظم الطلبة فى فرقة ما من المتفوقين
ولكنهم لابد أن ينقسموا الى قلة قليلة من المتفوقين وقلة من الضعفاء ،
والغالبية تقع بين الطرفين . وبناء عليه فانه من المقرر سلفا ألا يحصل على
تقدير ممتاز الا ١٠٪ فقط من الطلاب مهما كان مستوى بقية الطلبة ، أى انه
لو حصل معظم الطلبة على أكثر من ٨٠٪ مثلا من النهاية العظمى لدرجة
المادة فإن من يحصل على تقدير ممتاز هم الـ ١٠٪ فقط أصحاب أعلى الدرجات
ثم يرتب باقى الطلبة فى التقديرات التالية . ولما كان التقدير يعتمد عليه
فى القبول فى الجامعات وفى الحصول على عمل وعلى منح دراسية (وكلها فرص
محدودة بعدد معين) فان التنافس بين الطلبة يكون شديدا ولا يمكن ان

يفوم تعاون فيما بينهم للارتفاع بمستوى الجميع لخوف كل منهم من أن يسبقه الآخر .

٣ - الضبط الاجتماعى عن طريق سياسة قبول الطلاب بالمدارس والمعاهد :

التعليم فى معظم البلدان المتقدمة يرتبط ارتباطا وثيقا بنوعية العمل الذى يمارسه الشخص والدخل الذى يحصل عليه ومستوى الوعى الذى يتكون عنده . والمجتمعات الطبقيّة تعمل على أن يكون التعليم فيها أيضا طبقيا ، أى أن أرقى مستويات التعليم يسمح بها لأبناء الطبقة المسيطرة اقتصاديا بحيث تحتل بعد ذلك المراكز العامة فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ، أما الطبقات العاملة فلا يتاح لها القدر اللازم من التعليم لاداء عملها بما يحقق الأهداف الاقتصادية لأصحاب الأعمال . وينقسم التعليم فى هذه المجتمعات الى تعليم عام حكومى وتعليم خاص ، وأفضل المدارس والجامعات فى الولايات المتحدة - من حيث المستوى التعليمى خاصة ونفقاتها باهظة ، ومعظم ذوى المناصب العليا من خريجي هذه الجامعات (هارفارد مثلا) . وحتى المدارس والجامعات الحكومية تضع شروطا للقبول بها لا يمكن لمعظم أفراد الطبقة العاملة أن يحققوها ، مثل التقديرات المرتفعة (التى يتطلب الحصول عليها مناخا منزليا وامكانيات غير متوفرة لهم) واجتياز اختبارات الذكاء والقدرات التى يقتضى الحصول على درجة عالية عليها مستوى معين من الثقافة لا يتوفر فى بيئة الطبقات العاملة ، ودفع مصروفات ليست فى متناول أبناء هذه الطبقات (جامعة كاليفورنيا مثلا جامعة حكومية ولكن بمصروفات) .

ومن يتابع أنباء المجتمع الأمريكى يذكر الضجة الشديدة المثارة حول ما يسمى بالادماج العنصرى racial intergration فى المدارس أى السماح للزواج بالدراسة مع البيض فى نفس المدارس ، ذلك أن معظم المدارس الحكومية والخاصة فى الولايات المتحدة مقسمة الى مدارس للبيض ومدارس للزواج .

وقد حاولت الحكومة المركزية تحقيق هذا الادماج ولكن جهودها باءت بالفشل ، ذلك أن البيض (وخاصة الأغنياء) قد هاجموا بشدة هذه السياسة

وحوالوا دون تنفيذ بالقوة ، فمنعوا الأطفال الزنوج من دخول المدارس التي يدرس بها أبناءهم بالقوة واعتدوا عليهم ولجأوا الى الامتناع عن ارسال آبائهم الى المدرس المختلطة .

٤ - الضبط الاجتماعي عن طريق اختيار المعلمين وطرق اعدادهم :

ان المعلم هو الوسيط المباشر للضبط الاجتماعي من خلال التربية ولذلك فان اختياره يتم وفقا لقدرته على تحقيق أهداف هذا الضبط كما أن تدريبه واعداده يهدف الى نفس الشيء ، ليس هذا فحسب ولكنه اذا خرج عن الاهداف المرسومة فانه يتعرض للجزاء (فصلت أعداد كبيرة من المعيددين وأعضاء هيئة التدريس بجامعة كاليفورنيا في الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٦٧ لأنهم عبروا عن آراء تؤيد حركة طلبة هذه الجامعة للمطالبة بحرية الكلمة والتعبير عن الرأي وخاصة في معارضة الحرب في فيتنام) .

٥ - الضبط الاجتماعي عن طريق الأنشطة المدرسية غير التعليمية :

أرسل وزير مصرى سابق الى جريدة الأهرام في أحد أيام شهر ديسمبر ١٩٧٥ رسالة يروى فيها واقعة هامة مؤداها أن مدرسة ابنته في إحدى المدارس الابتدائية قد سألت التلميذات عن لدى والدها « عزة » في الريف لكي تقوم بتنظيم رحلة اليها يوم الجمعة ، وعلق على ذلك بأن المدرسة بهذا العمل تبث في عقول التلميذات قيما تطلعية ، وتجعل من التلميذات اللائي تمتلك أسرهن مثل هذه الضيعات مثلا أعلى أمام بقية التلميذات . ربما تكون هذه حادثة فردية ، ولكنها نموذج واقعى لأسلوب من الضبط الاجتماعي عن طريق الأنشطة للمدرسية غير التعليمية .

والمعاهد التعليمية كوسيط للضبط الاجتماعي يمكنها أن تبث قيما مختلفة من خلال الأنشطة التي تزاولها مثل الأفلام السينمائية التي تختارها للعرض أو التي تمنع عرضها فيها والمسرحيات والرحلات . . الخ .

ثالثا : النظام الزواجى

يمكننا تعريف النظام الزواجى بأنه « نسق من القواعد والتنظيمات (القوانين والأساليب السلوكية والمعايير والنواهي) تحكم السلوك الجنسى والعلاقات بين أفراد الأسرة بما فى ذلك الأدوار والحقوق والواجبات » .
والنظام الزوجى (مثل غيره من النظم) هو الذى يحدد أهداف الضبط فى هذا المجال وأساليبه ، والوسيط الذى يمارس هذا الضبط هنا هو « الأسرة » بوصفها رابطة أو مجموعة اجتماعية باستخدام أساليب مختلفة ، وكذلك أجهزة الدولة التى تطبق قوانين الأسرة .

ويمكن مناقشة الضبط الاجتماعى فى مجال الأسرة من ثلاثة جوانب :

أولا - الضبط الاجتماعى للأسرة ذاتها من خلال النظام الزواجى :

توجد فى كل المجتمعات معايير عامة معينة تحدد كيفية تنظيم العلاقات العائلية ، ولكن هذه المعايير تختلف باختلاف أنماط المجتمعات ، كما أن الصور التى تتخذها تختلف أيضا ، وكذلك تختلف ردود الأفعال عند مخالفتها وتختلف الوسائط التى تمارس أساليب الضبط من أجل تحقيق الانصياع لها .
وهذه المعايير تحدد تركيب العائلة ورب العائلة وكيفية الزواج والأشخاص الذين يجوز تزواجهم والمحرمات وكيفية تربية الأطفال . الخ . وفى المجتمعات البدائية لا تتخذ هذه المعايير الصورة الرسمية ولكن فى المجتمعات الأكثر تعقيدا يترجم الكثير من هذه المعايير إلى قوانين رسمية تصدرها الدولة ، كما أن تنفيذ المعايير فى المجتمعات البدائية القبلية تختص بها الجماعة عامة ، أما فى المجتمعات المعقدة فإن أجهزة الدولة تتولى تنفيذ هذه القوانين . ويقسم جوناثان ترنر Jonathan H. Turner (١) هذه المعايير (سواء اتخذت شكل القوانين أم لا) فى كتابه « أنماط التنظيم الاجتماعى » الى :

١ - معايير خاصة بحجم الأسرة وتركيبها .

٢ - معايير خاصة بجهة اقامة الأسرة (مع أسرة الزوج أو الزوجة أو منفصلة) .

٣ - معايير خاصة بنشاط الأسرة .

٤ - معايير خاصة بالنسب (أبوى أم أموى) .

٥ - معايير خاصة بالسلطة (أبوية أم أموية أم متكافئة) .

٦ - معايير خاصة بالزواج (داخلى أم خارجى أم بدون قيود وأنواع المحرمات .. الخ) .

وقسم جوزيف روسك المعايير التى تضبط الأسرة فى المجتمعات المركبة الى معايير رسمية Formal تتمثل فى قوانين الأسرة ومعايير غير رسمية informal تتمثل فى القيم والعادات والتقاليد والعرف . أما المعايير الرسمية أو القوانين فانها تختلف عن القوانين التى تنظم السلوك والعلاقات فى غير ذلك من المجالات فى عدة نواحى هامة منها :

(أ) أن عقد الزواج ، على خلاف غيره من التعاقدات الأخرى غير محدد بفترة زمنية محددة ، بل يكون مطلقا من الناحية الزمنية ولا يجوز لأى من الأطراف الداخلة فيه أن يحدده بفترة معينة وإذا حدث ذلك فانه يكون غير رسمى .

(ب) أن أى عقد آخر يمكن انهاء بموافقة الطرفين أما فى الزواج فان ذلك لا يجوز حتى اذا وافق الطرفان (فى البلدان الأوربية) .

(ج) عقد الزواج عام بالنسبة لجميع الناس ولا يمكن لأحد أن يجعل عقده مختلفا عن بقية العقود .

(د) بالاضافة لذلك تنص معظم قوانين الزواج على تحريات معينة مثل تحريم الزواج بالمحارم وتحديد سن الزواج .. الخ .

أما المعايير غير الرسمية فانها قد تكون مكملة للمعايير الرسمية وقد تتفق أو تختلف معها .

ثانيا - الضبط الاجتماعى الذى تمارسه الأسرة كمجموعة اجتماعية على أعضائها :

الأسرة كما نعلم هى مهد الشخصية والتي يتم فيها أول تشكيل لشخصية الفرد أو العضو الجديد فى المجتمع . ولكن هذه الأسرة كمجموعة اجتماعية لا توجد منفصلة عن غيرها من المجموعات الاجتماعية الأخرى ، سواء كانت هذه المجموعات أسرا أخرى أو مجموعات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية . ومثلما يتأثر النظام الأسرى بغيره من النظم الاجتماعية ، تتأثر الأسرة كمجموعة بغيرها من المجموعات وبالمجتمع ككل . وعلى ذلك فإن الأسرة وسيط أساسى تنتقل من خلاله الى الأطفال مختلف القيم التى توجد فى المجتمع والخاصة بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية (١) .

وربما كان أوضح ما تفعله الأسرة هو تحقيق أهداف النظام الزواجى ذاته حيث أنها تمثل تجسيدا له ونموذجا للأسرة التى يجب على الأبناء أن يكونوها .

وتستخدم الأسرة بوصفها وسيطا للضبط الاجتماعى أساليب مختلفة للضبط تتراوح بين الاستمالة والتشجيع من جهة والضغط والاكراه من جهة أخرى ، كما أن هذه الأساليب قد تكون مباشرة أو غير مباشرة . والأسرة لا تمارس أساليب الضبط على الصغار فقط ولكنها تمارسه كمجموعة حتى على الكبار فيها . فالمفروض أن يقوم الأب بدور معين فإذا أخفق فى أدائه فإن الأسرة كلها تمارس ضغطا عليه بكافة الأساليب لالزامه بالقيام بهذا الدور (مثل الانفاق على الأسرة ورعاية مصالحها) وكذلك الحال بالنسبة للأم أو بالنسبة للأبناء . والأسرة لا تمارس هذا الضبط لسلوك أعضائها داخل الأسرة فقط ولكن بالنسبة لسلوكهم خارجها أيضا .

ثالثا - الضبط الاجتماعى الذى يمارسه أعضاء الأسرة على الأسرة ذاتها :

مثلما ينتمى الأفراد الى مجموعة الأسرة ينتمون الى مجموعات غيرها

Blisten. D.R, : The World of the Family. (New York, (١)
Random House Inc. 1963).

(المدرسة - العمل - الأصدقاء .. الخ) ومثلما يتأثرون بها يتأثرون بوسائط أخرى (التلفزيون - السينما .. الخ) كما يكتسبون قيما وأساليب سلوكية أخرى من خارجها ، وهذه القيم والمعايير التي يكتسبونها من الخارج لا تكون متفقة دائما مع القيم والمعايير والأنماط السلوكية السائدة في الأسرة ، وفي كثير من الأحوال يسعى أعضاء الأسرة الى فرض هذه المعايير والقيم التي تمثلوها من الخارج على الأسرة ذاتها . وفي هذه الحالة يصبح أعضاء هذه الأسرة وسطاء للضبط الاجتماعي للأسرة ذاتها . مثل ذلك حركات تحرير المرأة ومساواتها بالرجل التي تكسب الاناث من أعضاء الأسرة قيما ومعايير يفرضها على الأسرة ، والقيم الجديدة التي يكتسبها الأبناء ويفرضونها على القيم القديمة أو المحافظة للآباء .

نستطيع أن نخلص من هذا العرض السريع للنظام الزواجي كمحدد لاهداف الضبط الاجتماعي في مجال العلاقات الأسرية وللأسرة كوسيط للضبط الاجتماعي الى أن الأسرة تعتبر وسيطا هاما للضبط الاجتماعي ولا يقتصر دورها على الضبط داخل مجال أسرة فقط ولكنه يمتد الى الضبط في المجالات الخارجية أيضا . والنظام الزواجي جزء من البناء الاجتماعي الكلي ويتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى وتحدد طبيعته بطبيعة المجتمع الذي يوجد فيه ، كما أن الأسرة كمجموعة اجتماعية وكوسيط للضبط الاجتماعي ترتبط بغيرها من المجموعات الاجتماعية (أو وسائط الضبط الأخرى) وتتأثر بها وتؤثر فيها . ومثلما يحكم القانون الرسمي الذي تضعه الدولة النشاط والعلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية فإنه يحكم النشاط والعلاقات في المجال الأسري مستخدما في ذلك وسائطه الخاصة به (إلحاكم والشرطة وأجهزة الدولة الادارية) التي تستخدم بدورها أساليبها (مثل توقيع الغرامة والاكراه البدني) .

رابعاً : النظام الدينى

يميل علماء الانثروبولوجيا المحدثون كما يقرر هاموند Hammond في كتابه « علم الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية » الى اعتبار الدين والسحر جزءاً من النسق الايديولوجى ، أى نسق للمعتقدات التى تفسر طبيعة علاقة الانسان بالكون والممارسات والشعائر المتصلة بهذه المعتقدات . فالنسق الايديولوجى هو اذن نوع من الاستجابة للحاجة التى يشعر بها الناس جميعاً لتحديد معنى وجودهم فى الحياة . ومن هنا كانت الانساق الايديولوجية تحاول البحث عن تفسير لأصل الانسان داخل الكون وتقريب الحاضر الى الأفهام ورسم صورة للمستقبل . يعتبر الدين بالذات أهم مكونات النسق الايديولوجى .

وقد تناول معظم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا الأوائل الدين بالتحليل والدراسة فقد تناوله أوجست كونت فى حديثه عن المراحل الثلاث (اللاهوتية والميتافيزيقية والوضعية) وتناوله ادوارد تايلور فى كتابه عن الحضارة البدائية وهربرت سبنسر فى كتابه « أسس علم الاجتماع » وحاول هؤلاء العلماء تفسير نشأة الدين وتطوره ، وتناوله اميل دوركايم فى كتابه « الصور الأولية للحياة الدينية » وبين الجوانب الجمعية للدين وتناوله ماكس فيبر فى كتابه « الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية » الذى حاول فيه أن يربط بين الدين والنظام الاقتصادى وتناوله كارل ماركس من حيث تفسير نشأته بالخوف والقلق من الظواهر الطبيعية .

واهتمامنا هنا لا ينصب على تتبع نشأة أو تطور الدين فذلك ميدان علم الاجتماع الدينى والانثروبولوجيا ، ولكننا نهتم به بوصفه أحد محددات اهداف الضبط الاجتماعى (وهو يستخدم أيضاً كأحد أساليب الضبط) ومن حيث علاقته بغيره من الأنظمة الاجتماعية وبأساليب الضبط الاجتماعى .

ويعرف جوناثان ترنر Turner النظام الدينى بأنه :

« تلك المجموعة من الشرائع المترابطة والشاملة والعامة والثابتة نسبياً

والتي تتعلق بالمعتقدات والطقوس الخاصة بما هو مقدس Sacred وما هو فوق طبيعي والتي تتخذ شكل المذاهب العقائدية والتي تلعب دورا في تعزيز المعايير الاجتماعية وإضفاء صفة الشرعية على التفاوت بين الناس وتوجيه عملية التطبيع الاجتماعي وتعالج المصادر المختلفة للتوتر والقلق في المجتمع» (١) .

ويرى روسك (٢) أن الدور الذي يلعبه الدين في الضبط الاجتماعي يختلف باختلاف درجة توفر تفسيرات أخرى غير دينية للقوى البيئية وبالتالي توفر أساليب عملية للتعامل بها . فقبل أن تتطور العلوم البيولوجية وقبل معرفة الأسباب الطبيعية للأمراض كانت تفسيرات المرض دينية وبالتالي كانت أسباب التعامل معه يحددها الدين (الابتهاال أو زيادة القديسين طلبا للشفاء) أما بعد توافر هذه التفسيرات العلمية وتقدم الطب فإن الأمر قد اختلف . ونفس الشيء يمكن أن ينطبق على الظواهر الاجتماعية وتصرفات الناس حيالها ويقرر روسك أن دور الدين في الضبط الاجتماعي أخذ في التناقص في البلدان الأوروبية والأمريكية .

وقد ظل الدين يضبط مجالات مختلفة من الحياة مثل :

١ - العلاقة بالقوى فوق الطبيعية والطقوس التي تمارس لاكتساب رضاها .

٢ - مجال التربية : حيث كانت في البداية دينية تماما تقريبا وتقوم بها المنظمات الدينية ولكنها أصبحت الآن في المجتمعات الحديثة تتم من خلال المدارس والمعاهد غير الدينية وأصبح تأثير الدين فيها يتم بطريقة جزئية أو غير مباشرة .

٣ - التعامل مع البيئة الفيزيائية : حيث كان الدين سابقا يوجه سلوك الناس نحو الظواهر الطبيعية المختلفة ، بينما أصبح العلم الحديث هو الموجه الأساسي الآن في المجتمعات المتقدمة .

J. Turner. opt. ct. p. 349.

(١)

J. Roucek, opt, ct, pp, 102 - 113,

(٢)

٤ - الأسرة والزواج : أصبحت قوانين الزواج والعلاقات الأسرية في المجتمعات المركبة هي التي تضبط السلوك في هذا المجال وبعضها مستمد من الدين ، ولكن في المجتمعات البسيطة وفي الماضي كان الدين هو الوجه الأساسي .

٥ - الأنشطة السياسية والاقتصادية : مع الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية في أوربا لم يعد للدين تأثير يذكر على هذه الأنشطة . ويرى روسك أن المنظمات الدينية كانت تستخدم الدولة لتنفيذ تعاليمها في العصور الوسطى أما العصور الحديثة فإن الدولة استخدمت المنظمات الدينية لتدعيم حكمها .

ويجب أن نبين هنا أنه يمكننا معالجة الدين على مستويين : المستوى الأول باعتباره نظاما أو نسقا يحدد أهداف الضبط الاجتماعي التي تتولى وسائط معينة مثل الكنيسة أو المسجد أو المدرسة تحقيقها باتباع أساليب مختلفة للضبط الاجتماعي (مثل التحذير من العقاب في الآخرة أو الإثابة الدنيوية أو العقوبة البدنية المباشرة أو العقوبات المعنوية) ، والمستوى الثاني باعتباره أسلوبا من أساليب الضبط الاجتماعي وذلك حين تستخدمه هو نفسه مجموعات اجتماعية معينة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

كما يجب أن نبين أن الدولة تتخذ مواقف من الدين تختلف باختلاف النظام السياسي والاقتصادي القائم في مجتمع ما وتصدر من التشريعات والقوانين ما يدعم هذا الموقف . فهي قد تصدر قوانين تكفل الحرية الدينية لكافة المواطنين أو تعطى امتيازات معينة لمعتنقي دين معين أو تحظر أو تسمح بالتعبير عن مختلف المواقف من مختلف الأديان . كما أنها قد تعتمد أو لا تعتمد على المعايير الدينية عند وضع القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية والسلوك في مجالات الحياة المختلفة .

تعليق عام على النظم الاجتماعية كمحددات لأهداف الضبط الاجتماعي :

يقيم الناس في كل المجتمعات نظاما اجتماعية تحكم العلاقات بينهم وتحدد الأساليب التي يتبعونها في مختلف مجالات الحياة المختلفة . وهذه النظم تنبع من ظروف الحياة الفعلية التي يعيشونها وتعبر عنها وتتغير لكي تتلاءم مع الظروف الجديدة . وتحدد النظم الاجتماعية هذه أهداف الضبط الاجتماعي في كل مجال ، وهناك علاقة قوية ومتبادلة بين النظم الاجتماعية المختلفة وبعضها البعض ، ولكنها في النهاية تعبر جميعها عن الواقع الاجتماعي الذي توجد فيه . وتتجسد هذه النظم في مؤسسات أو روابط أو مجموعات اجتماعية اعتبرناها وسائط للضبط الاجتماعي (مثل الحكومة والمدرسة والأسرة) . وتستخدم هذه الوسائط أساليب مختلفة تمارس بها الضبط (مثل العقوبة البدنية أو العقوبة الاقتصادية أو التشجيع أو الإزدراء والسخرية .. الخ) .

ويهمنا أن نؤكد على أهمية فهم هذه النظم والوسائط والأساليب بالنسبة لفهمنا للقانون . فالقانون ليس سوى مجموعة من المبادئ والمعايير التي تحكم العلاقات الاجتماعية والسلوك في كافة مجالات الحياة الاجتماعية ولكن هذه المبادئ والمعايير تتخذ الشكل الرسمي وتساندها سلطة الدولة من أجل وضعها موضع التنفيذ . وعلى ذلك فالقوانين أصبحت في المجتمعات الحديثة جزءا من النظم الاجتماعية التي تضم إلى جوار ذلك معايير وقواعد ومبادئ غير رسمية ، ولكن بما أن القوانين تصدرها وتنفيذها الدولة فإن ذلك يعني أن النظام السياسي له الدرجة الأولى من الأهمية في تحديد ما عداه من النظم .

والآن ترى أين موضع القانون بالنسبة للمفاهيم الثلاث المحورية التي كانت تدور حولها مناقشاتنا حتى الآن ، أي : النظام الاجتماعي (كمحدد لأهداف الضبط الاجتماعي) ، وسيط الضبط الاجتماعي (المؤسسة أو الرابطة أو المجموعة ذات الوجود المادي) ، أسلوب الضبط الاجتماعي (أي الأداة المباشرة لتحقيق أهداف الضبط) ؟ . ان علماء الاجتماع الذين تناولوا القانون من زاوية الضبط الاجتماعي يعتبرونه وسيلة أو أسلوبا من أساليب الضبط

الاجتماعى مثلما يعتبرون التربية والدين والعرف والرأى العام أساليب للضبط الاجتماعى . ولكننا نعتبر ذلك خطأ كبيرا بين المفهومات ، فهناك فرق بين الأهداف وبين الأساليب ونحن نرى أن كلمة وسيلة أو أسلوب يجب أن يقتصر استخدامها على الطرق المباشرة لتحقيق أهداف الضبط من خلال وسائط مادية ملموسة . وعلى هذا فإننا نعتبر القانون نظاما أو نسبا فرعيا subsystem فى كل الأنظمة الاجتماعية : فالقوانين الاقتصادية جزء من النسق الاقتصادى ، والقوانين السياسية جزء من النسق السياسى ، وقوانين الأسرة جزء من النسق الزواجى والقوانين التربوية جزء من النسق التربوى . وهذه القوانين جميعها مصدرها الأساسى النسق السياسى : وهنا تبرز العلاقة بين النظم الاجتماعية والأهمية النسبية لكل منها . ولكن القانون بوصفه أحد مكونات الانساق الاجتماعية المختلفة يختلف عن غيره من المكونات الأخرى فى صفة أساسية هى أن وسائط تنفيذه ليست المجموعات المعنية التى تتجسد فيها هذه النظم (كالأسرة أو المدرسة) دائما . فالأسرة لا تملك وسيلة لتنفيذ القوانين الأسرية ولكن المدرسة تملك ذلك الى حد ما (ولكن وسائطه روابط أو مجموعات تتبع الدولة (مثل المحكمة والشرطة) .

العرف usage والتقاليد traditions والرأى العام public opinion

ويميل علماء الاجتماع الى اعتبار العرف والتقاليد والرأى العام من بين أساليب الضبط الاجتماعى ولكننا نرى أنهم مثل القانون من محددات أهداف الضبط الاجتماعى فى مجالات الحياة المختلفة وأنهم أيضا من بين مكونات النظم الاجتماعية ، ولكنها مكونات غير رسمية أو محددة مثل القانون . فالنظام الزواجى مثلا يشتمل على قوانين وعلى أعراف غير رسمية (تتعلق مثلا بالخطبة والعلاقات بين أفراد الجنسين قبل الزواج) . والأعراف بوصفها معايير سلوكية تعمل على مراعاتها وسائط الضبط الاجتماعى المختلفة (الأسرة والمدرسة والمنظمات والجمعيات) ولكنها تستخدم لذلك أساليب غير رسمية تتراوح بين مجرد السخرية وبين استخدام العنف . والتقاليد هى الأساليب السلوكية التى اعتاد الناس اتباعها فى مواقف مختلفة وينطبق عليها

• نفس الشيء • والرأى العام يتعلق بمسائل معينة ويعتبر نوعاً من المعايير
أيضاً •

ومثلما يطرأ على النظم الاجتماعية تغيرات بتغير الظروف الاجتماعية
تطرأ أيضاً على الأعراف والتقاليد تغيرات مماثلة ، فهي ليست ثابتة تماماً في
مجتمع متغير ، ولكن تغيرها أبطأ من التغيرات الاجتماعية التي تحدث بالمجتمع
وأحياناً ما تكون معوقاً لهذه التغيرات • ويسود العرف والتقاليد كمحدد
لأهداف الضبط الاجتماعى في المجتمعات البسيطة أما في المجتمعات الحديثة
عن أعراف وتقاليد مختلف المجموعات التي يتكون منها المجتمع بل أنها
والمركبة فان القانون يصبح أكثر فعالية باستمرار • والقوانين لا تعبر دائماً
قد تتعارض معها في كثير من الأحيان •

الفصل الخامس

أساليب الضبط الاجتماعي

Moans of Social Control

أشرنا عند عرضنا للنظم الاجتماعية كمحددات لأهداف الضبط الاجتماعي إلى بعض الأساليب التي تستخدمها وسائط الضبط لتحقيق هذه الأهداف ، وسوف نتناول أعم هذه الأساليب بالشرح لأن معظمها يستخدم لتحقيق أهداف القانون وسوف نناقش هذه الأساليب على أساس تصنيفها إلى أساليب مادية ، وأساليب معنوية .

أولا - الأساليب المادية :

١ - القهر الفيزيقي : أعنى به هنا جعل الجسد الانساني للمعارضين أو للخارجين عن السلوك المرغوب (من قبل الوسيط القائم بعملية الضبط) موضوعا يمارس من خلال التأثير عليه اكراه الأشخاص أو المجموعات على الانصياع لرغبات المجموعة التي تمارس هذا الضغط . ويتخذ هذا القهر صورا مختلفة منها جرمان الجسد من احتياجاته الأساسية (مثل الطعام أو الشراب أو النوم) ومنها تقييد قدرته على الحركة أو الانتقال (السجن) والحق الأذى به (الضرب أو التعذيب) ويبلغ القهر أقصى صورته بالقضاء على هذا الجسد كلية (القتل أو الاعدام) . وقد يمارس هذا القهر على أفراد قلائل من أجل اكراههم على التواؤم أو من أجل ردع الآخرين ، وقد يمارس ضد مجموعات كبيرة من الأفراد من أجل القضاء عليهم تماما (مثل ما فعل النازيون) أو من أجل تعديل سلوكهم وقد يستمر لفترات طويلة أو قصيرة . كما يمكن أن يتخذ القهر الفيزيقي شكل تحديد حرية التنقل أو تحديد إقامة مجموعات بأكملها في مناطق معينة (مثل تحريم خروج المواطنين الأفريقيين عن أحيائهم في جنوب أفريقيا وتحديد حرية تنقل العرب في اسرائيل) . وعلى مستوى العلاقات بين البلدان تمثل الحرب محاولة كل من أطراف النزاع قهر الطرف الآخر فيزيقيا ، ويمثل الاحتلال العسكري والابادة الجماعية للبشر أقصى صور القمع الفيزيقي .

وقد عرفت جميع المجتمعات البشرية القهر الفيزيقي كأسلوب للضبط

الاجتماعى ولكن صوره وأهدافه تختلف من مجتمع لآخر كما تختلف الروابط أو المجموعات التى تمارس كلا من هذه الصور .

وليس اهتمامنا هنا بتناول القهر الفيزيقي في المجتمعات البدائية ولكننا نهتم به أساسا بوصفه أسلوبا لتنفيذ القانون في المجتمعات التى يوجد بها النظام القانوني .

ويمكننا أن نفرق بين نوعين من القهر الفيزيقي : ما يسمى بالقهر الفيزيقي الرسمي *formal physical coercion* أو المشروع *legitimate* والقهر الفيزيقي غير الرسمي أو غير المشروع . ونعني بالأول القهر الذى ينص عليه القانون الرسمي والذى تكسبه الدولة صفة الشرعية وتعهد بممارسته الى وسائط أو سلطات رسمية (مثل الجيش أو الشرطة) .

أما استخدام القهر الفيزيقي بواسطة المجموعات الاجرامية لتحقيق أهدافها أو لسيطرة عصابة على أخرى فانه يعتبر قهرا غير رسمي وغير مشروع .

ويمكننا أن نقرر أنه لا يمكن أن يكون للدولة وجود دون استخدام أساليب القهر الفيزيقي (أو التهديد باستخدامها على الأقل) بواسطة وسائط مختلفة مثل الشرطة والجيش . كما نقرر أيضا أن وصف القهر الفيزيقي بأنه مشروع أو غير مشروع يعتمد على نوع الوسيط الذى يمارسه ، أى ما اذا كانت له الصفة الرسمية أم لا أو ما اذا كان يتم بموافقة السلطة الرسمية أو بدون موافقتها .

ولكن هناك وسائط أخرى تستخدم القهر الفيزيقي ولكن بطريقة غير رسمية (أو غير محددة بدقة كما هو الحال في القوانين) دون أن يعتبر استخدامها له غير مشروع لأن القوانين أو الاعراف تخولها حق استخدام هذا الأسلوب في حدود معينة . ومثال ذلك القهر الفيزيقي الذى تمارسه الأسرة على أعضائها وخاصة الأطفال . فضرب الأبوين للأطفال أو تحديد حركتهم هو نوع من القهر الفيزيقي حسب التعريف الذى قدمناه له ، ولكنه قهر مشروع وغير رسمي (أى لا تمارسه سلطات حكومية كما أن نوعه ودرجته لا ينص عليها قانون رسمي كما أنه يتم بصفة شخصية) . ولكن اذا وصل هذا الضرب

مثلا الى حد الاصابة أو الايذاء الشديد أو ترتب عليه الموت فإنه يصبح غير مشروع اذا كان القانون ينص على عقاب الوالد الذي يفعل ذلك .

ونفس الشيء ينطبق على المدرسة كوسيط للضبط الاجتماعي حين تستخدم أسلوب ضرب التلاميذ لفرض النظام مثلا ، ولو أن اللوائح التربوية أصبحت تنص في كثير من البلدان على عدم جواز استخدام هذا الأسلوب .

٢ - القهر الاقتصادي : وأعني به « حرمان الخارجين على أهداف الضبط الاجتماعي من حقوق أو مزايا اقتصادية يتمتع بها المسايرون لهذه الأهداف أو إبقاء مجموعات بأسرها في أوضاع اقتصادية ضعيفة ضمانا للسيطرة عليهم » ويتخذ القهر الاقتصادي صوراً مختلفة منها الطرد من العمل أو رفض إعطاء فرصة للعمل أصلاً ، أو مصادرة الممتلكات أو تدميرها (كما تفعل إسرائيل مع عرب الأرض المحتلة) أو الأجر المنخفض أو توقيع الغرامة المالية أو حتى الحصار الاقتصادي لبلد بأسره ورفض أي تعامل معه وكذلك رفض أو تقييد التعامل الاقتصادي مع المجموعات الاجتماعية أو الأفراد .

ومذالما هو الحال بالنسبة للقهر الفيزيقي يمكننا تصنيف القهر الاقتصادي الى قهر رسمي مشروع وقهر اقتصادي غير رسمي ولكن مشروع وقهر اقتصادي غير رسمي وغير مشروع .

والقهر الاقتصادي الرسمي المشروع هو الذي تمارسه أجهزة الدولة ويسنده القانون مثل مصادرة الممتلكات والأحياء السكنية لمجموعات كاملة من الناس أو فرض الغرامات المالية على مخالفى القانون أو فرض ضرائب باعظة (كتلك التي كان يفرضها الغزاة والحكام على فلاحى مصر) والنص بالقانون على أن يكون شغل وظائف أو أعمال معينة قاصرة على فئة دون غيرها في المجتمع . . الخ .

والقهر الاقتصادي غير الرسمي - المشروع هو الذى يقوم به أفراد أو مجموعات دون أن يعتبر ذلك مخالفا للقانون من جانب السلطات مثل رفض مجموعات اسكان مجموعات أخرى في أحيائها أو مساكنها أو رفض تشغيلها

و اعطائها أجورا أقل' عن الأعمال التي تمارسها (كما يحدث بالنسبة لأجور النساء التي تقل عن أجور الرجال في بعض بلدان أوربا الغربية وأمريكا على الرغم من أدائهن لنفس العمل) •

أما القهر الاقتصادي غير الرسمي - غير المشروع فهو الذي يمارسه أفراد أو مجموعات مخالفين بذلك القوانين الرسمية مثل نفس المنشآت أو الشركات التي تقوم بها التنظيمات السياسية لتحقيق أغراضها وفرض الاتاوى من جانب العصابات الإجرامية • الخ •

ويجب أن نقرر هنا أن مشروعية القهر الاقتصادي مسألة نسبية تعتمد على المجموعة التي بيدها السلطة • فما هو مشروع في وقت ما يصبح غير مشروع إذا تغيرت القوانين بتغير القوة الاجتماعية المسيطرة • فالقهر الاقتصادي الذي تمارسه الطبقة الرأسمالية على الطبقات العاملة والذي تعتبره الدولة الرأسمالية مشروعاً يصبح غير مشروع عندما يتغير النظام الاجتماعي الاقتصادي إلى نظام اشتراكي ، والاستيلاء على الشركات الخاصة وتأميمها لصالح الشعب (الذي تنص القوانين الرأسمالية على عدم مشروعيته) يصبح مشروعاً في ظل النظام الجديد •

ولا يفوتنا أن نشير إلى العلاقة بين القهر الفيزيقي والقهر الاقتصادي فتحقيق القهر الاقتصادي يقتضى في معظم الحالات قوة يمكنها تنفيذ القهر الفيزيقي إذا لزم الأمر ، كما أن القهر الفيزيقي يهدف إلى تحقيق قهر اقتصادي في أحيان كثيرة •

ثانياً - الأساليب المعنوية :

مع أن الأساليب المادية للضبط الاجتماعي تكون فعالة في تحقيق أهداف الضبط إلا أنها تفشل في أحيان كثيرة وتثير ردود أفعال عنيفة إذا استخدمت بشكل مباشر وبكثرة • ولذلك فإن المجموعات التي تستخدمها تعمل قدر طاقتها على الإقلال من استخدامها وجعلها الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه إذا فشلت الأساليب الأخرى التي في متناولها في تحقيق أهداف الضبط ، بل إنها حين تستخدمها تحاول أن تضيف عليها صفات أخرى غير صفاتها الحقيقية أو تجعل

الناس لا يشعرون باستخدامها لها • وتدرك كل المجموعات المسيطرة أن الجوء المستمر إلى الأساليب العنيفة يؤدي إلى التمرد المباشر الذي يخل بالنظام الذي يريدون له أن يستقر حتى تتحقق مصالحهم ، كما يدركون أن الاستمالة والاقناع وتبني الأفراد والمجموعات لقيم المجموعة المسيطرة أساليب أفضل لتحقيق الضبط الاجتماعي بهدوء وكفاءة • ولذلك فإننا نجد أن الأساليب المعنوية للضبط الاجتماعي أكثر استخداما من الأساليب المادية سواء في ممارسة مجموعة ما للضبط الاجتماعي على غيرها من المجموعات أو في ممارسة أي مجموعة الضبط الاجتماعي على أعضائها • فاتباع الناس للقوانين وعدم مخالفتهم لها عن طريق اقناعهم بها أفضل من توقيع العقوبة عليهم بعد مخالفتهم • ولكن تظل القوة المادية دائما أسلوبا احتياطيا يلجأ إليه عندما تقتضي الضرورة ذلك • وربما يكون أوضح مثال على ذلك ما طرأ على الأساليب التي تستخدمها الدول الامبريالية للسيطرة على المجتمعات أو الأساليب التي تستخدمها الدول الكبرى في علاقاتها ببعضها البعض من تغير • فبعد فشل الأساليب العسكرية في اخضاع الشعوب وما أثارته من ردود فعل عنيفة ومقاومة مسلحة لجأت الدول الامبريالية إلى ما يسمى بأساليب الاستعمار الجديد التي تعتمد أساسا على العوامل الايديولوجية والثقافية واحتكار العلم والتكنولوجيا للسيطرة على هذه الشعوب وتحقيق أهدافها ، ولكنها تحتفظ دائما بالقوة الفيزيائية كأداة لفرض إرادتها إذا فشلت هذه الأساليب (مثال ذلك الخطط الأمريكية لاحتلال منابع البترول في العالم العربي) • وقد ساعد على ازدياد فاعلية الأساليب المعنوية للضبط الاجتماعي التقدم التكنولوجي الهائل الذي طرأ على أدوات الاتصال الجمعي داخل المجتمع وبين بلدان العالم (الراديو والتلفزيون والأقمار الصناعية والسينما والصحافة .. الخ) • وسوف نتحدث فيما يلي عن أهم هذه الأساليب المعنوية للضبط الاجتماعي •

أولا - الايديولوجيا :

يقول جوزيف روسك (١) أن اللفظ الايديولوجيا تعريفات متعددة • فهي

تعرف بأنها نسق من الأفكار أو المعتقدات يحدد أسلوب مجموعة ما من الأشخاص في النظر الى الحياة من حيث تطلعاتها وأخلاقياتها وقوانينها وفلسفتها . ويعرفها بعض المؤلفين بأنها نسق من الأفكار التي تحدد السلوك الاجتماعي في وقت ما ويختلف هذا النسق من مجموعة لأخرى . ويتبنى روسك تعريف الايديولوجيا بأنها « نظرية عن الحياة الاجتماعية تتناول الواقع الاجتماعي وتفسيره شعوريا على أساس مثل عليا تتبناها مجموعة ما من أجل تبرير هذه المثل » . ويرى روسك أن أيديولوجية طبقة اجتماعية ما أو مجموعة اجتماعية ما تؤدي دورا في المجتمع يشبه الدور الذي يؤديه تصور الفرد لذاته في شخصية هذا الفرد . فمثلا يحدد تصور الفرد لذاته « فكرته عن نفسه » أفعاله في المستقبل واختياره لمهنته مثلا فان الايديولوجية في مجتمع ما توجه وتضبط الأفعال الجماعية فيه .

ويعرف تشسنوكوف الايديولوجية في كتابه « المادية التاريخية » (١) بأنها الآراء الاجتماعية والنظريات التي تعطي صورة عامة عن الحياة ، وتشمل هذه الآراء والنظريات الجوانب السياسية والتشريعية والجمالية والأخلاقية والفلسفية . . الخ . وتعكس الايديولوجية في مجتمع ما الوجود الاجتماعي بصفة عامة أي العلاقات الانتاجية وتبرر ضرورة هذه العلاقات وتفسر تطور الانسانية من وجهة نظر الطبقة التي يهتمها المحافظة على علاقات انتاجية معينة وفي المجتمعات الطبقية (مثل البورجوازية) نجد ايديولوجية لكل طبقة ، ولكن الايديولوجية السائدة تكون ايديولوجية الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا والتي تحاول دائما جعلها الايديولوجية العامة للمجتمع وجعل الطبقات الخاضعة تتبناها . ومع نمو الوعي الطبقي للطبقات المستغلة ودفصل جهود المثقفين الذين يساندونها تظهر ايديولوجية للطبقة العاملة تكون موجهة لها في صراعها ضد الطبقات المستغلة . ومثلما تحاول الطبقة المسيطرة فرص ايديولوجيتها بشتى الوسائل تحاول في نفس الوقت أن تحول دون انتشار ايديولوجية الطبقات التي تسيطر عليها . وتحقق الطبقة المسيطرة هذه الأهداف من خلال وسائلها هامة تسيطر عليها مثل :

Chsenokov. opt. Ct. p. 365.

(١) :

١ - الاذاعة المسموعة (الراديو) والمرئية (التلفزيون) :

منذ اختراع ماركوني الارسال اللاسلكى سنة ١٨٩٦ ومع تزايد انتشار محطات الاذاعة فى العالم وحياسة الأسر لأجهزة الراديو أصبح للاذاعة دور كبير جدا فى الضبط الاجتماعى ، وهى من أهم وسائط الضبط فى المجتمعات الحديثة ومن خلالها يتم نشر ايدىولوجية الطبقة التى تسيطر عليها (أى التى تمتلكها وتديرها مباشرة أو من خلال أجهزة الدولة المسئولة عنها) ، وتتزايد أهمية الاذاعة بالمقارنة لأهمية الصحف فى البلدان التى تنتشر فيها .
الأمية • ويشترك مع الراديو فى أهمية التأثير الآن التلفزيون •

ويتم نشر الايدىولوجية السائدة (الرأسمالية فى الغرب والاشتراكية فى الشرق) من خلال هذين الوسيطين (الراديو والتلفزيون) بطرق مختلفة منها المحاضرات أو الأحاديث السياسية والاجتماعية والفلسفية والأخلاقية المباشرة ومنها التمثيليات والمسرحيات بما تتضمنه من قيم وأنماط سلوكية تشجع فى هذه الأعمال أو تكون مثارا للسخرية ، والأغاني بما تتضمنه من معان والاحتفالات الرسمية وصياغة الأنباء والتحليلات الاخبارية بما يتلاءم والتأثير الذى ترغب الجهات المشرفة على اعدادها فى أحداثه لدى المستمعين والمشاهدين والاعلانات التى تتخلل الفقرات الاذاعية • الخ ، وبالطبع لا يتاح استخدام هذه الوسائط للمجموعات المعارضة للسياسة العامة للدولة أو لمصالح الطبقة الحاكمة والتى لا تملك وسائط مشابهة ، وإن كان يتاح استخدامها للمجموعات الفرعية داخل الطبقة الحاكمة المعارضة لبعض البرامج التى تقدمها المجموعة التى بالحكم مما يوحى بالديمقراطية •

٢ - الصحافة :

تلعب الصحافة أيضا دورا هاما فى نشر الايدىولوجية فى المجتمع وفى الضبط الاجتماعى وخاصة فى المجتمعات التى ترتفع فيها نسبة المتعلمين • وبالطبع تنتشر الصحافة ايدىولوجية أصحاب دور الصحف ومن يمثلونهم • وأغلبية دور الصحف والنشر فى البلدان الرأسمالية يمتلكها الرأسماليون ، ولكن يوجد الى جوارها بعض الصحف التى تملكها وتمولها التنظيمات العمالية

• والثورية • أما في البلدان الاشتراكية فان ملكية دور النشر جميعا (مثل ملكية وسائل الانتاج) ملكية جماعية وتديرها وتشرف عليها الدولة • ويتم نشر الايديولوجية كأسلوب للضبط الاجتماعى باستخدام طرق عديدة منها كيفية صياغة الأنباء والتحكم فيما ينشر أو لا ينشر منها والتدابلات الاخبارية والمقالات السياسية وغيرها ، والقصص والروايات بما تعبر عنه من قيم • كما تنشر هذه الايديولوجيات بطريق غير مباشر عن طريق التركيز على نوع معين من المادة التى تقدم للقراء وكيفية تقديمها ، فمثلا يمكن نشر أحد المبادئ الايديولوجية التى تخدم البورجوازية مثل مبدأ الفردية والاهتمام بالمصالح الشخصية واغفال الاهتمام بالمسائل الاجتماعية العامة والملحة عن طريق الاثارة بنشر أنباء الجرائم بالتفصيل أو شغل أذهان الناس بقضايا فرعية جدا أو نشر روح التفكير الخرافى بينهم أو نشر قصص النجاح الفردى لأشخاص معينين وتقديمهم كمثال أعلى للناس ، أو حتى الاثارة الجنسية • كما يمكن نشر القيم الاستهلاكية والتطلعية بين أفراد المجتمع من خلال تقديم نماذج لشخصيات معينة وما لديها من أشياء • ولا تتورع مثل هذه الصحف عن اللجوء الى تزييف الحقائق أو حجبها عن الناس • وهى تلجأ أيضا الى تخدير الأفراد بتشجيعهم على أحلام اليقظة وبث أوهم كاذبة عن المستقبل فى نفوسهم • وتتبع هذه الصحافة كافة الوسائل لمحاولة هدم الايديولوجية المعارضة لايديولوجيتها والضارة بمصالحها ومن هذه الوسائل وصم أفكار هذه الايديولوجية المعارضة بكافة الوصمات التى تنفر الناس منها • ومن بدرس الصحافة المصرية منذ نشأتها حتى الآن يستطع أن يدرك بوضوح اذا حل مضمون وأسلوب المادة التى تنشرها أنواع الايديولوجيات التى عبرت عنها فى كل مرحلة من مراحل تاريخ المجتمع المصرى خلال هذه الفترة ، كما يستطيع أن يستخلص أهداف الضبط الاجتماعى الذى تحاول أن تمارسه • ويحتاج الطالب للوصول الى هذا الفهم أن يدرس عدة عوامل :

١ - الظروف الاجتماعية الاقتصادية السائدة فى فترة ما وطبيعة القوى

الاجتماعية فى المجتمع •

٢ - ملكية دور الصحف •

- ٣ - المجموعة الاجتماعية التي تعبر عنها .
- ٤ - انتماءات الكتاب السياسية والاجتماعية .
- ٥ - تحليل مضمون المادة التي تنشرها الصحف المختلفة للوقوف على ما تدعو اليه من قيم وما تبثه من معايير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .
- ٦ - تحليل أسلوب تقديم المادة للقراء .

والصحافة مثل الراديو والتلفزيون تلعب دورا هاما في تحديد استجابة الناس للقوانين التي تصدرها الدولة والتي تنشر أيضا من خلالها وتقدم بكيفية معينة للناس للتأثير عليهم لتقبلها .

٣ - السينما :

يقول روسك في مقدمة الفصل الذي كتبه عن السينما في كتابه « الضبط الاجتماعي » « أن الناس في العالم كله يعرفون أمريكا من خلال الصورة التي تتقدمها لهم الأفلام التي تنتجها هوليوود عن الحياة في أمريكا وليست هوليوود هي أكبر سفير لأمريكا في الخارج فحسب ولكنها تؤثر تأثيرا ضخما على أنماط السلوك لدى الجمهور الأمريكي نفسه .. » .

ويقرر روسك أن الأفلام السينمائية وسيلة فعالة لضبط اتجاهات وسلوك ملايين الأمريكيين ويرجع ذلك الى ثلاثة أسباب رئيسية :

- ١ - عدم ادراك رواد السينما لحقيقة أنهم يتأثرون بالأفكار والقيم التي تقدمها هذه الأفلام .
 - ٢ - يضع الناس أنفسهم في موضع أبطال الفيلم ويتقبلون بطريقة لا شعورية الاتجاهات التي يعبرون عنها والأشوار التي يقومون بها .
 - ٣ - الأفراد الذين يعانون من المشاكل المختلفة يتقبلون بطريقة شعورية أو لا شعورية الحلول التي تقدمها الأفلام كحلول لمشكلاتهم .
- كما يذكر روسك أن الأفلام السينمائية تمثل طريقة مثالية من طرق الدعاية لأن المشاهدين يكونون واقعين تماما تحت تأثير الأفلام أثناء مشاهدتها .

كما أن مشاهدة الفيلم تقتضى أن يغطيه المشاهد كل اهتمامه لأنه ليس هناك ما يشد هذا الاهتمام كما أن تأثير الصوت والصورة معا يكون عظيمًا على المتفرج . وقد أجريت دراسات سيكولوجية عديدة على تأثير الأفلام السينمائية على تغيير الاتجاهات وبيئت. أن الأفلام وسيلة فعالة في ذلك ، كما وجد أنها تلعب دورا هاما في أحداث جناح الأحداث والجريمة . ويقرر روسك أن الهدف الأساسي لصناعة السينما في أمريكا هو الربح ، وهى من الصناعات الكبرى التى يبلغ حجم الاستثمارات فيها عدة بلايين من الدولارات . ولذلك ناهنا نتجه الى انتاج الأفلام التى يقبل عليها الجمهور والتى تتضمن مختلف أنواع الانارة .

ولكن على الرغم من ادراك روسك للآثار الخطيرة للأفلام السينمائية إلا أنه ينفى وجود أى نوع من القصد أو المؤامرة لدى أصحاب هذه الصناعة لأحداث هذه الآثار الهدامة ولا يحاول الربط بين القيم والاتجاهات والانماط السلوكية التى تروج لها السينما وبين الرأسمالية الأمريكية ومصالحها (سواء مالكة صناعة السينما أو غيرها من الصناعات) .

وموضوع السينما يهمنى كثيرا بوصفها وسيلة هامة من وسائل نشر الأيديولوجيا فى العالم ومن حيث آثارها الخطيرة على مجتمعنا ، وخاصة أن الأفلام الأمريكية تغزو دور العرض عندنا كما يستترشد بها كثير من السينمائيون عندنا عند انتاج أفلامهم المصرية .

ان السينما فى المجتمعات الامبريالية تنشر اساسا وبأكثر الأساليب العلمية والفنية والتكنولوجية الأهداف الامبريالية ليس داخل المجتمع الرأسمالى فقط ، ولكن فى المجتمعات الأخرى ، وخاصة مجتمعات العالم الثالث . أنها من أخطر الوسائل فى الضبط الاجتماعى للجماهير . وعلى عكس ما يقوله روسك هناك تخطيط واع ورقابة صارمة على السينما سواء فى أمريكا أو فى غيرها . المنتجون السينمائيون رأسماليون كبار ويهتم الربح فى المقام الأول كما يهتمهم الدفاع عن النظام الرأسمالى بشتى الوسائل وهم يتعاونون مع الدولة ومع الهيئات السياسية بل ومع أجهزة المخابرات ، والرقابة على الأفلام

السينمائية تكون من جانب الدولة التي تمثل في الأساس مصالح الطبقة الحاكمة ، كما أن القوانين التي تحكم هذه الرقابة تسنها أجهزة الدولة وهي التي تنفذها صحيح أنه من آن لآخر تجذ أفلاما سينمائية في البلدان الرأسمالية تدافع عن الطبقة الكادحة أو تهاجم الرأسماليين ولكن ذلك يتم داخل حدود معينة كما أنه يهدف أحيانا الى خداع الجماهير وإيهامها بالديمقراطية وامتصاص شحناتها الانفصالية ، أي أن ذلك يكون وسيلة للتنفيس . وإذا استشعرت السلطات أي خطر من عرض فيلم ما فإنها تتدخل على الفور لمنع عرضه أو لتشويهه بحذف أجزائه الهامة .

والسينما تضبط الاتجاهات والقيم والسلوك بوسائل متعددة ، أما عن طريق مضمون الفيلم وما تضمنه من قيم واتجاهات وخصائص الأبطال معه وأما عن طريق استثارة الجنس واستغلال العنف والجريمة بحيث تصرف الانتباه عن الاهتمام بالقضايا الهامة في المجتمع .

والأفلام السينمائية تمثل موضوعا هاما للدراسة والبحث يجب أن يهتم به طلاب علم الاجتماع في مصر ، كما أننا يجب أن نهتم في ميدان علم الاجتماع القانوني بدراسة القوانين التي تحكم الانتاج السينمائي وعلاقة هذه القوانين ببناء القوة في المجتمع ودور الرقابة على المصنفات الفنية في تحديد نوعية ما تدعو اليه الأفلام من قيم وما تنشره من أساليب سلوكية . ويمكن للطالب أن ينتقى بعض الأفلام السينمائية التي تعرضها دور السينما ويعرضها التلفزيون ويقوم بتحليل لمضمون هذه الأفلام من أجل التعرف على ما تدعو اليه من قيم وأنماط سلوكية وما تهتم به من موضوعات وما تغفله ، كما يمكن أن يجرى بحثا عن آثار هذه الأفلام على مجموعات مختلفة من المشاهدين .

هذه أهم الوسائل التي تستخدم لنشر الايديولوجية كأسلوب للضبط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة المعاصرة وقد اهتمنا بمعالجتها بصفة خاصة لما لها من صلة مباشرة بالقانون سواء من حيث القوانين التي تنفذها أو من حيث تأثيرها على استجابات الناس للقانون . ويجب أن نشير

هنا الى اننا لا نعننى الايديولوجية السياسية فحسب ولكن كافة انواع
الايديولوجيات عن طريق ترجمتها الى قيم واهداف ومعايير واساليب سلوكية.
تنضمها المادة التي تقدمها ، وبالتالي فان تأثير هذه الوسائل الثلاث
يمتد ليشمل كل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية بمختلف جوانبها : السياسية
والاسرية والتربوية والاقتصادية والترفيهية .. الخ .

وهناك اساليب اخرى كثيرة لنشر الايديولوجية مثل الكتب الهزلية.
والثقافية والروايات والقصص والفن والادب ويمكن تحليلها جميعا تحليلا
اجتماعيا للوقوف على ما تدعو اليه من قيم واهداف وما تشجعه او لا تشجعه.
من اساليب سلوكية .

ثانيا - الدعاية :

تعرف الدعاية بأنها « الجهد الواعي والمقصود لضبط سلوك وعلاقات
المجموعات الاجتماعية من خلال استخدام طرق تؤثر على مشاعر واتجاهات
الافراد الذين تتكون منهم هذه المجموعات » . وتسير الدعاية وفقا لخطط
مرسومة وليس بطريقة عشوائية ، وقد أصبحت الدعاية الآن تتبع أحدث
الاساليب العلمية وتوجه بناء على دراسات تفصيلية لأهدافها وللحالة النفسية
والفكرية للموجهة اليهم وأنسب الطرق للتأثير عليهم مع تحديد دقيق للأهداف
التي يزداد تحقيقها منها . والدعاية توجهها الدولة ليس فقط داخل مجتمعها
ولكن تجاه المجتمعات الأخرى (كما يحدث بصفة خاصة أثناء الحروب
العسكرية وأثناء الحرب الباردة ومن أجل فتح أسواق جديدة لمنتجاتها
وابستماله الافراد والمجموعات لسياستها) كما توجهها مختلف المجموعات داخل
المجتمع الى مجموعة أو مجموعات أخرى . ولكن قوة تأثيرها ومدى فعاليتها
تتوقف على ما تتمتع به هذه المجموعة من قوة وما هو لديها من امكانيات
لنشرها وعلى الظروف التي تتم فيها الدعاية . وتهدف الدعاية التي تقوم بها
مجموعة ما الى التأثير على سلوك الافراد أو المجموعات التي تؤثر أفعالها
على مصالح هذه المجموعة وسلامتها أو على مصالح المجتمع ككل (مثل الدعاية
التي تقوم بها وزارة الصحة مثلا للحد من انتشار الأمراض) .

والدعاية أهداف متعددة أهمها استبدال مشاعر واتجاهات قائمة بمشاعر واتجاهات مخالفة لها أو خلق مشاعر واتجاهات لم تكن قائمة من قبل .
كما أن الدعاية قد تكون ذات أهداف سلبية أى تسعى الى اضعاف أو تفكيك المجموعات الموجهة اليها . وقد تكون ذات أهداف ايجابية (من وجهة نظر القائم بالدعاية) أى تسعى الى تقوية وحدة وتماسك المجموعات الموجهة اليها .

ويلجأ القائمون بالدعاية الى استخدام طرق متعددة لتحقيق أغراض منها :

- ١ - الربط بين ما يدعون اليه وبين التقاليد السائدة في مجموعة ما بحيث يبدو ما يدعون له متفقاً تماماً ومدعماً لهذه التقاليد .
- ٢ - اصفاء طابع انفعالي على القيم أو السلوك الذى يروجون له مما يسهل تقبل الأفراد المجموعة له .
- ٣ - استغلال قابلية فئات معينة للايحاء وعدم القدرة على التفكير النقدي (مثل الأميين) .
- ٤ - المغالطات المنطقية بحيث يبدو ما يراد تحقيقه من الدعاية مقنعاً .
- ٥ - استخدام الأكاذيب المتقنة وخاصة التى يكون بها جزء من الحقيقة .
- ٦ - استغلال الجو النفسى العام في المجموعة (مثل الخوف أو التفاؤل أو التشاؤم) .
- ٧ - استخدام كافة أنواع الرموز والشعارات بل حتى الموسيقى لما لها من تأثير مكثف على عقول الأفراد .

بالطبع يكون تأثير هذه الأساليب الدعائية قويا على المجموعات الضعيفة والامية . ولذلك تهدف بعض الحكومات التى تمثل مصالح الطبقات الاستغلالية الى بقاء الطبقات العاملة في حالة دائمة من الامية وانخفاض مستوى التعليم ، وتقضى على أى قيادات أو تنظيمات تظهر فيها حتى يسهل عليها دائما السيطرة عليهم بوسائلها المختلفة بما في ذلك الدعاية .

ولا تلجأ المجموعات الى استخدام الطرق السابقة في حملاتها الدعائية ، ذلك أن طبيعة المجموعة الاجتماعية وطبيعة أهدافها هي التي تحدد استخدام كل من هذه الأساليب ، فجمعية مثل الهلال الأحمر مثلا يمكن أن تشن حملة دعائية لجمع التبرعات لرعاية المرضى أو المعوقين تلجأ فيها الى مخاطبة عواطف الجماهير ، ولكنها لا تلجأ الى الكذب أو استغلال الظروف النفسية للناس . وفي الحرب التي كانت دائرة بين أمريكا وفيتنام مثلا كانت الدعاية الأمريكية تستخدم كافة الأساليب اللا أخلاقية بينما كانت الدعاية الفيتنامية تكشف الأكاذيب الأمريكية وتعتمد على وسائل ايجابية وأخلاقية لحث الجماهير على القتال .

ثالثا - السخرية والازدراء والتجاهل والمقاطعة والتشهير :

وهي أساليب سيكولوجية للضبط الاجتماعي تمارسها بصفة أساسية المجموعات على أعضائها وكذلك المجموعات على غيرها . وقد تلجأ إليها وسائل الاعلام (كالصحافة والاذاعة والتلفزيون) لمواجهة قيم وتصرفات من جانب أفراد أو مجموعات يرى المسيطرون عليها أنها تهدد مصالحهم وتزداد أهمية وفعالية هذه الأساليب في الجماعات المحلية أو المجموعات التي تسود فيها العلاقات الشخصية والأولية .

رابعا - المثوبات المعنوية :

ان المدح والثناء والتشجيع والشهرة من وسائل الضبط الاجتماعي التي تشجع على اتباع معايير توافق عليها المجموعة وعلى اتباع انماط سلوكية ترغب فيها . فمنح المكافآت والأوسمة والميداليات . الخ . تستخدمه المجموعة الاجتماعية دائما لحث أفرادها على تحقيق الأهداف العامة والحيوية للمجموعة أو للمجتمع ككل . وهذه الأساليب من أهم الأساليب التي تستخدمها مجموعة الأسرة والمدرسة والعمل الى جوار غيرها من الأساليب المعنوية والمادية ، كذلك تستخدمها التنظيمات أو الجمعيات غير الرسمية . وحرمان الأفراد من هذه المثوبات المعنوية يمثل وسيلة سلبية لتحقيق الضبط الاجتماعي : ومن أمثلة المثوبات المعنوية البارزة : مسابقات الأم المثالية والطالبة أو الطالب المثالي وجوائز وأوسمة العلم والفن والأدب . الخ .

الفصل السادس

عناصر النسق القانوني

بيبا في الفصول السابقة كيف أن القانون ، سواء في صورته الحالية في المجتمعات الحديثة ، أو في صورته البسيطة في المجتمعات البدائية ، يلعب دورا كبيرا في تنظيم العلاقات الاجتماعية والنشاط الانساني في كافة مجالات الحياة الاجتماعية ، وكيف أنه يعتبر من أهم محددات أهداف الضبط الاجتماعي . ويمكننا كما سبق أن ذكرنا اعتبار القانون نسقا فرعيا Subsystem داخل كل نسق أساسي بالمجتمع كالنسق الاقتصادي والنسق السياسي والنسق التربوي . . الخ . ولكن يمكننا أيضا أن نعتبره أسلوبا من أساليب الضبط الاجتماعي في المجتمع حين تلجأ وسائل الضبط الاجتماعي (مثل الحكومة) الى استخدامه لتحقيق أهداف هذا الضبط .

ومن الواضح أن الانساق الاجتماعية كلها متداخلة ومتشابكة ولا يمكن تصور وجود أي منها منفصلا عن الآخر ، ومعالجة علماء الاجتماع لكل منها على حدة لا تنفي هذا التداخل ولكنها من قبيل التجريد النظري الذي يساعد على الدراسة المتعمقة لكل منها . وعلى هذا فأننا حين نعالج النسق القانوني في المجتمع في هذا الفصل فإنه يجب ان لا يغيب عن أذهاننا أنه لا وجود لهذا النسق بشكل مستقل في الواقع ، فالقانون كما سبق أن ذكرنا لا يوجد بشكل مجرد في فراغ ولكنه فتاج للنشاط الفعلي للناس في المجتمع ولطبيعة العلاقات الاجتماعية من ناحية كما أنه يحكم هذا النشاط وينظمه من ناحية أخرى .

ويمكننا معالجة النسق القانوني على أساس العناصر التي يتكون منها . فعلى الرغم من وجود اختلافات شاسعة بين الانساق القانونية في مجتمعات العالم إلا أن كل هذه الانساق تتكون من عناصر رئيسية هي التي تمثل مجالات البحث والدراسة الأساسية في ميدان علم الاجتماع القانوني ، وهذه العناصر هي (١) :

١ - القوانين أو القواعد الصريحة explicit التي تجدد السلوك المرغوب .

٢ - الاجراءات التي تستخدم في حل المنازعات ومواجهة مواقف الخروج على القانون (المحاكمة) ..

٣ - الاجراءات التي تستخدم لتنفيذ أحكام القانون (بواسطة الشرطة) .

٤ - الاجراءات التي تسن بها قوانين جديدة أو يتم بها تغيير قوانين قديمة (التشريع) .

لأمن الواضح انه لا يمكن الفصل بين عناصر النسق القانوني هذه وبين بعضها البعض ، تماما مثلما لا يمكن الفصل بين الانساق الاجتماعية المختلفة ، فلا يمكن معالجة القانون دون الاشارة للتشريع والمقاضاة. والتنفيذ مثلا ، ومعالجتنا لهذه العناصر كل على حدة هنا ليس الا من قبيل توضيح كل منها وخاصة في علاقته بغيره من العناصر ..

أولا - القوانين Laws

يتكون أي نسق قانوني من مجموعة متشابهة من القواعد أو القوانين . وهذه القواعد تحدد السلوك المناسب أو غير المناسب في مختلف المواقف . وتختص معظم القوانين بشيئين أساسيين هما :

- ١ - تنظيم العلاقات بين وحدات النسق - سواء كانت هذه الوحدات أفرادا أو مجموعات أو فئات أو عشائر أو شركات أو مؤسسات .. الخ .
- ٢ - تعريف الانحراف عن المعيار بالنسبة لوحدات النسق وتحديد ما ينتج ازاءه .

وكثير من الانساق القانونية لا تكون فيها القواعد أو القوانين مكتوبة أو محددة بدقة وتختلط الى حد ما بالعادات الجمعية والأعراف والتقاليد والمعتقدات الدينية . ولكن القوانين في المجتمعات الحديثة تكون مكتوبة ومحددة بدقة ومصاغة بعناية في مواد واضحة وعادة ما تكون مستقلة الى حد كبير عن المعتقدات الدينية . ولكن كل القوانين ، سواء في المجتمعات البسيطة

أو المجتمعات المركبة الحديثة ترتبط ارتباطا وثيقا بالعادات الجمعية والتقاليد وغير ذلك من العناصر الثقافية (١) .

« ويميل معظم العلماء الى اعتبار العرف الملزم الذى تعترف به سلطات الجماعة قانونا وان لم تسنّه ما دامت تحميه بالقوة ، أى أن القانون لا يلزم أن يكون مكتوبا بل لا يلزم أن يكون تشريعا تسنّه الجماعة عن وعى وقصد . . وكثير من الشعوب البدائية لا تعرف الا القانون العرفى ، نبت لديها من جزاءات تعارفت على انزالها بالأفراد الذين يرتكبون بعض الخطايا . وان كانت الصبغة الدينية تلون مضمون هذا القانون تلويها كاملا بحيث تعد قواعد قانونية ودينية في الوقت نفسه . أما القانون التشريعى فيندر وجوده في هذه الجماعات بحيث تكون مهمة السلطة الحاكمة أساسا رعاية القواعد العرفية لا انشاؤها . . والتشريع يتطلب مجتمعا بلغ درجة من التقدم يحس معها الأفراد بأنهم يتعاملون مع سلطة حاكمة تملك حق تنظيم الحياة الاجتماعية حيث تكون هذه الحياة الاجتماعية فوق ذلك قد أخذت تتعقد فيها العلاقات ويلقحها التغير والتطور الى الحد الذى تصبح معه القواعد العرفية أعجز من أن يضبط شئونها أو في حلجة الى تدخل الحاكم بالتشريع لتحديد ما ورفع غموضها أو تغلقضها » (٢)

وقد أهتم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا وفلاسفة القانون بدراسة نشأة القانون وتطور صورها ومصادره وأصوله .

« تعتبر دراسة النظم القانونية في المجتمعات التقليدية من أمتع الدراسات التى يقوم بها علماء الانثروبولوجيا والاجتماع واكثره تعقدا وصعوبة في الوقت نفسه ، خاصة وأن هؤلاء العلماء لم يتفقوا حتى الآن تمام الاتفاق على كثير من النقاط الأساسية والموضوعات التى يمكن ادماجها تحت مقولة النظم القانونية ، كما أنهم لم يتفقوا تماما على تعريف موحد لكلمة (قانون) ذاتها

J. Turner. Ibid. p. 212.

(١)

(٢) أحمد محمد خليفة . النظرية العامة للتجريم . دراسة في فلسفة القانون .

دار المعارف . القاهرة ١٩٥٩ . ص ٢٠

بالنسبة لهذه المجتمعات التقليدية أو البدائية» (١) .

هل عرفت المجتمعات البدائية القانون ؟

تتوقف الإجابة عن هذا السؤال على تحديد معنى القانون ، فبعض العلماء يرون أن المجتمعات البدائية لا توجد بها قوانين لأنهم يقصرون معنى القانون على « تلك القواعد المنظمة للسلوك والالزمة للأفراد بحيث تتولى المحكمة فرضها بالقوة وتوقيع العقوبة على مخالفتها » (٢) ويتضمن ذلك التعريف بالضرورة أنه لا وجود للقانون دون وجود الدولة . وعلى هذا فالقانون لا يوجد إلا في المجتمعات الحديثة التي يمكن التمييز فيها بين القواعد القانونية وغيرها من القواعد المنظمة للسلوك . أما المجتمعات البدائية فأننا لا نجد فيها محاكم متخصصة في تطبيق القواعد المنظمة للسلوك (٣) . فمخالفة هذه القواعد في الحالات الجنائية مثلا يعتبر أمرا شخصيا يتولى الشخص أو الأشخاص الذين وقع عليهم الضرر توقيع العقاب على من أضر بهم بأنفسهم . وقد تكون العقوبة مساوية للضرر أو أكثر منها .

وقد قبل عدد كبير من علماء الأنثروبولوجيا هذا الاتجاه واتفقوا مع فقهاء القانون مثل كاردوز وريسكو باوند وهوبل Hobell (٤) على ضرورة وجود هيئة قضائية متخصصة تعقد بانتظام في أوقات معلومة للفصل بين الناس وكذلك وجود هيئة تنفيذية تشرف على فعل تنفيذ الأحكام والقرارات التي يصدرها القضاة المتخصصون وتستطيع ان لزم الحال أن تلجأ الى القوة حتى تجبر الأطراف المتنازعة على قبول تلك الأحكام حتى يمكن الاعتراف بوجود القانون في المجتمع .

(١) أحمد أبوزيد . الأنثروبولوجيا والقانون . المجلة الجنائية القومية . (ج) ٨

(ع) ١ مارس ١٩٦٥ ص ١٣٩ .

(٢) Huntington Cairns Law and the Social Sciences. London. Kegan Paul. p, 13,

(٣) من فقهاء القانون الذين يرون هذا الرأي كاردوز B.N. Cordose .

وريسكو باوند Bound وجون أوستن Austin .

(٤) Hobel, E.A. The Law of Primitive Man. Harvard University Press, 1951.

وراوا أن الاتجاه المشروع لقوة القهر أو للقهر عن طريق هيئة معينة بعبئها المجتمع نفسه هذا الحق هو أهم عنصر مميز للقانون في أى مجتمع ، سواء أكان هذا المجتمع بدائيا أو متحضرا ٠٠

ومن أمثلة علماء الانثروبولوجيا الذين تبناوا هذا الاتجاه رادكليف براون Radcliffe-Brown الذى عرف القانون بأنه : « الضبط الاجتماعى عن طريق استخدام قوة منظمة تنظيما سياسيا استخدامها منهجيا مطردا » . ورأى براون أن الالتزامات الاجتماعية التى يفرضها المجتمع على أعضائه دون أن تسندها أى جزاءات قانونية قاطعة ليست سوى عادات اجتماعية أقرب فى طبيعتها الى العرف والتقاليد منها الى القانون بمعناه الصحيح . وبناء على ذلك فان بعض المجتمعات البدائية لا يوجد عندها قانون وان كان لها كلها تقاليد وقواعد خاصة بالعرف ، وهى قواعد تستند فى معظم الأحيان الى جزاءات دينية أو اجتماعية وليس الى جزاءات قانونية (١) .

ويرى أصحاب هذا الرأى أنه لابد من توفر أربعة عناصر أو بعض منها على الأقل لى نستطيع اعتبار القواعد المنظمة للسلوك فى أى مجتمع قوانين بالمعنى الدقيق للكلمة . وهذه العناصر هى :

- ١ - وجود مؤسسات متخصصة تعمل بانتظام ولديها السلطة لوضع القوانين أو تعديلها (المؤسسات التشريعية) .
- ٢ - وجود مؤسسة متخصصة تتولى مراقبة ومتابعة اتباع الناس للتوانين بصفة عامة وتعمل على تنفيذ قرارات المحاكم (الشرطة) .
- ٣ - وجود مؤسسات متخصصة ترشد أفراد المجتمع بالنسبة لسلوكهم القانونى وتشرح لهم معنى القواعد القانونية وكيفية تطبيقها وتساعد على الفصل فى المنازعات أمام المحاكم (المهن القضائية) وكل هذه العناصر لا وجود لها فى المجتمعات البدائية (٢) .

(١) أحمد أبو زيد . مرجع سبق ذكره ص ٥٢ - ٥٣ .

(٢) Geoffrey Sear, Law in Society. University Press, Oxford, 1973. p. 29.

ولكن هناك رأى آخر مؤداه أن جميع المجتمعات البشرية لديها (قانون) حتى أكثر المجتمعات بدائية . ويستند أصحاب هذا الرأى على تعريفهم الأكثر اتساعا للقانون . فهم يرون أن القانون : « يشمل كل عناصر ومكونات الثقافة السائدة في المجتمع والتي تسهم بشكل أو بآخر في اقرار الأمن واستتياب النظام وتوطيد الضبط الاجتماعى بمثابة القانون في المجتمع الحديث لأن لها سلطة القانون خاصة وأنه يساندها ويؤازرها الدين والسحر وقوة الرأى العام القاهرة . وقد تزعم هذا الاتجاه عالم الانثروبولوجيا مالفينوفسكى الذى أكد على أن قواعد ونظم الضبط الاجتماعى في المجتمعات البدائية تعتبر نظاما قانونية لأن لها قوة وفاعلية القانون في المجتمع الحديث على الرغم من أنها قد تفتقر الى بعض العناصر التى يعتبرها فقهاء القانون أركاناً هامة ومميزة للقانون بمعناه الحقيق .

والاتجاه السائد الآن بين علماء الانثروبولوجيا هو أن للشعوب البدائية نظمتها القانونية الخاصة بها ، والتي تنظم سلوك الناس وتحكم علاقاتهم بعضهم ببعض . وتفرض على أفعالهم جزاءات معينة يحددها العرف والتقاليد ويخضع لها الناس : على الرغم من عدم وجود هيئة سياسية منظمة ذات تكوين محدد تتولى الاشراف على ذلك، وتلجأ الى القوة الفيزيائية في تطبيق هذه الجزاءات على نحو ما يحدث في المجتمع الحديث (١) .

وقد أجريت دراسات كثيرة على المجتمعات البدائية للتعرف على تلك الجوانب الاجتماعية التى تناظر فيها القانون في المجتمعات الحديثة والتي يحتمل أن تكون القوانين الحديثة قد نشأت عنها . ومن بين هذه الدراسات دراسة مارى رى Marie Reay عن الكوما Kuma (١٩٥٩) ودراسة ساليزبورى Salisbury بعنوان من الحجر الى الصلب From Stone to Steal (١٩٦٢) . وقد أجريت هذه الدراسات على قبائل في نيوغينيا New Guinea وهى قبائل لم يحدث بينها وبين الأوربيين احتكاك ما الا حديثا وظلت ثقافتها ثابتة لفترة طويلة قبل الاستعمار الاسترالى لها . وتعيش هذه القبائل

على الزراعة والرعى والصيد وقد قام سيوار Sewar بالاطلاع على نتائج دراسة هذه القبائل واستخلص أربعة خصائص أساسية عن القواعد المنظمة للسلوك بها وأوردها في كتابه القانون في المجتمع Law in Society (١) وهذه الخصائص هي :

أولاً : توجد لدى هذه القبائل قواعد تحدد المجموعات الاجتماعية الفرعية التي ينتمى إليها كل فرد من أفراد القبيلة والتي لها دلالة بالنسبة لأغراض اجتماعية مختلفة مثل شن الحرب والحياد في الحرب والتعاون في أداء الطقوس الدينية والتعاون في الزراعة وبناء المساكن وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية والتعاون في تكاليف الزواج وعند ولادة الأطفال والقيود على التزاوج بين المجموعات .

ثانياً : توجد لدى هذه القبائل قواعد تتعلق بالزواج وهي تختص أساساً بالتزاوج بين المجموعات الاجتماعية حيث تحرم الزواج من المجموعة الاجتماعية التي ينتمى إليها الأفراد ويعتقد أن الهدف من هذه القواعد هو زيادة التماسك الاجتماعي بين المجموعات الاجتماعية المختلفة وتجنب الحروب بينها . كما تحدد هذه القواعد إجراءات الزواج والمهر والطلاق وواجبات الزوج والزوجة تجاه بعضهما البعض وتجاه الأطفال . وتشبه هذه القواعد قوانين الزواج والأسرة .

ثالثاً : لدى هذه القبائل قواعد تنظم السلوك الدينى والطقوس الدينية التي تجرى في فترات متقاربة وتؤثر على كل مظاهر حياة القبيلة . وهذه الطقوس الدينية تختص بأرواح الأجداد وبالشئون الاقتصادية وتعميد الأعضاء الجدد في القبيلة في مراحل النمو المختلفة (الطفولة والمراهقة) وتنظم القواعد كيفية أداء الطقوس ومواعيدها وأهدافها وتوزيع الطعام فيها واستضافة الزوار من القبائل الأخرى .

رابعاً : لدى هذه القبائل قواعد تنظم « الملكية » أو حق استخدام

الأشياء والاستمتاع بها مثل الأرض والأدوات والمحاصيل وكذلك تبادل الهدايا بين القبائل المختلفة وتفرق هذه القواعد بين الملكية العامة والملكية الفردية للأشياء .

ويرى سيور أن هذه القواعد التي تنظم السلوك لدى قبائل غينيا الجديدة تشبه في مضمونها القواعد القانونية في كثير من النظم الحديثة ويؤكد رأيه هذا بحقيقة أن أفراد هذه القبائل يناقشون هذه القواعد ويشرحون معناها ومضمونها ويلخصون النزاعات التي تنشأ بسببها في صورة أمثال وأساطير ويلقنونها لأطفالهم ويرى أن ذلك يعبر عن احساس بالالتزام . ولكن نظرا لأن هذه القواعد غير مكتوبة فإنها تكون عرضة دائما للتغيير أو لتفسيرها تفسيرات مختلفة من وقت لآخر الا تلك التي تتصل بالمسائل البيولوجية والتكنولوجية فإنها تتسم بقدر أكبر من الثبات .

وعلى هذا فإننا نستطيع أن نجد لدى القبائل البدائية ما يمكن اعتباره أصل ومنشأ النظم القانونية الحديثة ، وتتضح الخصائص المميزة لما نعتبره الآن « القانون » في بناء القواعد المنظمة للسلوك أكثر منها في المؤسسات التي تختص بتنفيذ هذه القواعد .

تطور القانون : (١) Legal evolution :

رأينا أن القانون بوصفه قواعد سلوكية ملزمة للأفراد والمجموعات قد ظهر في المجتمعات البدائية القبلية بصورة فجأة مختلطا بالطقوس والعادات وانتقالا ولم تكن هذه القواعد مكتوبة ولم تكن هناك مؤسسات متخصصة في التشريع أو المحاكمة أو التنفيذ ، والسؤال الآن هو كيف تطور القانون من هذا الشكل البدائي إلى الصورة التي هو عليها الآن في المجتمعات الحديثة ؟ يجيب جونatan ترنر Turner عن هذا السؤال بأن القانون مر في تطوره بثلاث مراحل . المرحلة البدائية ثم المرحلة الانتقالية وأخيرا المرحلة الحديثة .

(١) امتدنا في عرض تطور القانون والمحاكم والتشريع والسلطة على كتاب ترنر السابق الإشارة إليه ، الصفحات من ٢١٦ إلى ٢٣٠ وذلك نظرا لأنه يلى بالغرض من هذا الفصل .

ويتفق معه سيوار في ذلك إلا أنه يسمي هذه المراحل : بالمراحل البدائية ثم المرحلة القديمة archaic ثم المرحلة الحديثة .

ويتفق العلماء على أن الانتقال من مرحلة قانونية الى أخرى يرتبط بالتطور الاجتماعى بصفة عامة . فمع تطور المجتمع من الصورة البدائية الى المجتمع الزراعى المستقر الذى أخذت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والتربوية تتمايز فيه ويصبح لكل منها كيان مستقل ظهرت الأنظمة القانونية المتمايزة فى المرحلة الانتقالية أو المرحلة القديمة ، ومع تزايد تعقد الحياة الاجتماعية وتعقد العلاقات بين العناصر المكونة لها أخذت الأنظمة القانونية تتعقد وتصبح أكثر شمولاً . وانعكس ذلك على التمايز بين مكونات النسق القانونى فظهرت المحاكم والشرطة والهيئات التشريعية . والمرحلة الانتقالية للقانون (أو المرحلة القديمة) هى تلك التى ظهرت لدى المجتمعات التى عرفت الكتابة وتركت لنا سجلات مكتوبة سواء على الحجر أو أوراق البردى أو الورق ويستدل منها على أن هذه المجتمعات كانت لديها قواعد قانونية محددة كما أنها عرفت المحاكم والسلطات التشريعية والتنفيذية بل وحتى مهنة المحاماة (مثل جمهورية روما) . وأقدم المجتمعات التى عرف العلماء قسماً وافراً من المعلومات عن نظامها القانونى المجتمع البابيلونى (٢٠٠٠ - ١٥٠٠ سنة قبل الميلاد) .

ويرى سيوار أن الخاصية الأساسية التى ارتبطت بالانتقال النظام القانونى من المرحلة البدائية الى المرحلة الانتقالية هى ظهور التنظيم السياسى الذى ارتبط بدوره بالتطور الذى طرأ على أساليب الإنتاج مما أدى الى تراكم الثروة . كما أن الحروب أدت بالضرورة الى وضع تنظيمات محددة تضمن اطاعة القائد كما أدت الى تمايز المجموعات الاجتماعية الى مجموعات مهيمنة وأخرى خاضعة .

ويتصف القانون فى المرحلة الانتقالية بأنه أكثر « علمانية » منه فى

المرحلة البدائية كما أنه أكثر واقعية . ونظرا للتمايز الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع فإن القانون قد تمايز أيضا الى أنماط مختلفة فمع ظهور الدولة كمؤسسة متميزة تمايز القانون الى القانون العام والقانون الخاص ، فاختص القانون الخاص بتنظيم العلاقات بين الوحدات غير السياسية كما تنوعت مصادر القوانين : فبعضها تستمد من أحكام الحاكم وتعرف هذه القوانين بالقوانين العامة Public Laws ، وبعضها تسنه الهيئات التشريعية للدولة .

ومع تزايد أنواع القوانين تصبح القوانين أنساقا من القواعد . وترتبط القوانين ببعضها البعض بحيث يمكن ترتيبها ترتيبا تدرجيا حيث نجد القوانين العامة التي تضم داخلها القوانين الخاصة . ويصبح للقانون منطقته الداخلي بحيث يمكن تمييزه عن الأعراف وعن العقائد الدينية . وهذا التمايز الداخلي للقانون لا ينشأ فقط عن تزايد التعقد الاجتماعي ولكنه ينشأ أيضا نتيجة لأن القانون قد أصبح مكتوبا واتخذ شكل اللوائح المسجلة في كتب القانون ، مما أتاح إمكانية التوسع فيه . وقد وصلت هذه المرحلة الانتقالية في القانون الى ذروتها في المجتمعات الاقطاعية .

أما المرحلة الحديثة والتي ظهرت مع ظهور المجتمعات الصناعية فإن القانون فيها يتصف بجميع خصائص المرحلة الانتقالية ولكن بصورة أكثر وضوحا ودقة .

وقد أصبحت القوانين في الأنظمة القانونية الحديثة تشكل شبكة واسعة من المواد القانونية التي ترتبط ببعضها البعض وتمايزت الى القوانين العامة والخاصة والقوانين الجنائية والمدنية وقوانين الاجراءات . . والقوانين الادارية . وربما كان ظهور القوانين الادارية من أهم خصائص القانون في المرحلة الحديثة . فنظرا لاتساع نطاق النظام السياسي والنظام القانوني واصطباهما بالصبغة البيروقراطية ظهرت الحاجة الى تنظيم الأنشطة داخل كل منهما وبين كل قسم منها وغيره من الأقسام وكذلك بينها وبين الأفراد

من جهة أخرى . كما اتصفت المرحلة الحديثة أيضا بالاعتماد على التشريع من أجل جعل القوانين تتماشى مع الظروف الاجتماعية المتغيرة .

وتشكل القوانين في الانساق القانونية الحديثة نسقا أكثر تحديدا من ذلك الذي كان يسود في المجتمعات الانتقالية . فقد أصبح هناك تدرج واضح في القوانين ابتداء من القوانين الدستورية حتى القوانين الإقليمية والمحلية ذات الطابع الخاص والتي لا يجب أن تتعارض مع الدستور . وبذلك أصبح للقانون سماته المميزة التي تجعله كيانا له استقلال نسبي عن بقية مكونات الثقافة في المجتمع وتعمل له مطلقه الداخلي الخاص به (١) .

ثانيا - المحاكم Courts

لم يتميز القانون عن غيره من جوانب النظام الاجتماعي إلا بعد ظهور المحاكم (٢) وتعرف المحاكم بأنها نسق من المكانات مهمته الفصل في النزاعات طبقا للقانون وذلك بتقصي الحقائق وتحديد القانون الملزم وإصدار الحكم المناسب عن طريق تطبيق القانون على الحقائق . وقد ظهرت المحاكم وتطورت بالتدريج واتخذت أشكالا عديدة . وتتصف المحاكم في المجتمعات البدائية بأنها ذات طبيعة مؤقتة حيث تعقد حين تنشأ نزاعات تتطلب الفصل فيها ثم تقض بعد ذلك . وعلى الرغم من هذه الطبيعة المؤقتة للمحاكم البدائية فإنها تتكون من دورين متميزين : دور القاضي الذي يستمع إلى الأدلة ويصدر الأحكام تبعا للقانون ودور المتقاضين المتنازعين الذين عليهم الالتزام بقرارات القاضي . وأحيانا ما يمكن تمييز دور ثالث في مثل هذه المحاكم البدائية هو دور « الحامي » أو النائب الذي يتراعى بالنيابة عن المتقاضى ، ومع تطور النسق القانوني يتمايز كل دور من هذه الأدوار عن غيره بوضوح ، وتظهر مكانات أو مراكز أخرى في المحكمة .

وقد وصف العالم الأمريكي كروبر Kroeber نموذجا لهذه المحاكم

J. Turner. opt. ct. P. 224.

(١)

G. Sewar, opt. ct. p. 70.

(٢)

البدائية بعد دراسته لقبيلة اليورك Yurok الهندية بولاية كاليفورنيا والتي اتضح منها أن هذه القبيلة تعرف نظام المحكمة في أبسط صوره فمثلا اذا نشأ نزاع بين فردين من أفراد هذه القبيلة فان كلا منهما سوف يلجأ إلى شخص من غير أقاربه ليساعده على حل هذا النزاع . ويجتمع الأربعة (الاثنان المتخاصمان والاثنان اللذان اختاراهما واللذان يقومان بدور القاضى) ويستمع القاضيان للدلة التى يقدمها طرفا النزاع ومرافعتهما طبقا لقانون القبيلة ويصدران حكمهما طبقا للقانون السائد ، وهنا نجد أن المحكمة ذات طبيعة مؤقتة فالقضاة يتغيرون من حالة لأخرى وليس للمحكمة مكان ثابت ، كما نجد عدم التمايز بين دور المتقاضى ودور المحامى فكل متقاضى يقوم بالدفاع عن نفسه . ولكن هناك قبائل أخرى تتخذ فيها المحكمة شكلا أكثر ثباتا من ذلك ففي قبائل بدائية أخرى يقوم رئيس القبيلة وبمعاونة مجلس من كبار السن بدور القضاة بصورة دائمة حيث يعتقدون المحكمة عند مخالفة أى من أعضاء القبيلة للقانون أو عندما يطلب أحد الأعضاء ذلك .

وقد تطورت المحاكم فى مرحلة تالية (المرحلة الانتقالية) بحيث أصبحت أكثر تعقيدا وتمايزت فيها الأدوار بوضوح أكثر ، واتخذت المحكمة شكلا ثابتا وظهرت بها خمس مكانات على الأقل : مكانة القاضى المتخصص ومكانة المحامى ومكانة المتقاضى ومكانة الإداريين وأخيرا المحلفون ، واتخذت مكانة القاضى طابعا نظميا وأصبحت تتطلب تدريبيا خاصا وخبرة معينة فى تطبيق القوانين المتعددة . ولم يعد القضاة يختارون بواسطة المتخاصمين بل أصبحوا دائمين وأصبحت هناك مهنة القاضى . كما اتخذ دور المحامى طابعا نظميا أيضا وأصبح شغل هذا الدور يتطلب تدريبيا خاصا فى مجال القانون بحيث يستطيع من يشغله أن يمثل المتخاصمين ويساعدهم فى المحكمة . وأصبح للمحاميين معايير مهنية تحدد لهم السلوك المناسب خارج وداخل المحكمة . وظلت مكنة المتقاضين كما هى ليشغلها مخالفو القوانين والمتخاصمون ولكن القوانين الاجرائية التى تحدد كيفية تصرف المتقاضين فى المحكمة أصبحت أكثر تحديدا والزاما .

ومع تعقد نظام المحكمة ومع تزايد وتعقيد القوانين التي تطبقها تزايدت المشكلات الادارية التي تتعلق بالتفسيق والتحكم والاتصال . وتزايدت المشكلات الادارية عندما أصبحت إجراءات المحاكمة تسجل كتابة وأدت هذه المشكلات الى ظهور أدوار ادارية متعددة داخل المحكمة بحيث أصبح عدد الاداريين بالمحاكم يزيد على عدد القضاة والمحامين وفي النهاية طغت البيروقراطية على المحكمة .

وقد ظهر في بعض البلدان « نظام المحلفين » الذين يشتركون في تحديد ما اذا كان المتهم مذنباً . (في الحالات الجنائية) .

أما المحاكم في المجتمعات الحديثة فانها تعكس بوضوح ما طرأ على هذه المجتمعات من تزايد مستمر في تمايز المؤسسات وتعقد شبكة العلاقات الاجتماعية . فقد شهدت هذه المجتمعات نزاعات متزايدة وانحرافاً متزايداً عن القواعد السلوكية . ولم تعد الأعراف والدين والمجتمع المحلي تمثل قوى للضبط الاجتماعي بنفس الدرجة التي كانت عليها في المجتمعات التقليدية مما جعل المحاكم تقوم بدور متزايد في حل الصراعات المتزايدة التي تنشأ بين الأفراد والمجموعات وفي مواجهة النزاعات والانحرافات عن القواعد القانونية .

واتصفت المحاكم الحديثة بتمايز واضح جداً بين أدوار القاضي والمحامي والاداري والمحلف . وأصبحت كل من هذه المهن تتطلب تعليماً وتدريباً متخصصاً جداً وأصبحت لها نقابات توجه أعضائها وتدافع عن حقوقهم وتلزمهم باتباع قواعد سلوكية معينة ، وظهر التخصص في مهن القضاة والمحامين من حيث نوعية القضايا التي يتناولها كل منهم (جنائي ، مدني ، أسرى .. الخ) . وكان هذا التخصص ضرورياً نظراً لاتساع نطاق القوانين بشكل هائل بحيث أصبح من المستحيل أن يلم بها جميعاً أي شخص . . . وحدث نفس الشيء بالنسبة للمهن الأخرى مثل الكتبة والاداريين مما زاد من درجة البيروقراطية في المحاكم . وظهرت بالطبع المحاكم المتخصصة في نظر نوع واحد من القضايا (الجنائية أو المدنية أو الأحوال الشخصية .. الخ) ، بل ظهرت محاكم تختص بالنظر في كل مراحل النزاع (محكمة أول درجة - الاستئناف - النقض)

وأصبح لكل محكمة نطاق اختصاص جغرافي أو إداري بحيث يلجا سكان كل منطقة الى المحكمة الخاصة بهم .

وقد ترتب على هذا التمايز والتعقيد في المجتمع وفي المحاكم الحديثة كثير من المشكلات لعل أهمها البطء في نظر القضايا واصدار الأحكام الذي يرجع الى كثرة عدد القضايا التي تعرض على المحاكم والى تعقد الاجراءات . وقد ترتب على ذلك لجوء الكثير من المتقاضين الى محاولة حل نزاعاتهم خارج نطاق المحكمة تجنباً للتأخير وضياح الوقت (عن طريق التفاوض والوساطة والحلول الوسط) .

ثالثاً - التشريع Legislation

إن الهيئة التشريعية هيئة سياسية في المقام الأول . والهيئة التشريعية عبارة عن مجموعة من المكانات المتشابهة تختص بوضع أو سن القوانين التي تمثل جوانب من كل من النسق القانوني والنسق السياسي في المجتمع . والمجتمعات التقليدية البدائية لا توجد بها سوى مكانات قليلة تختص بسن القوانين ، وتتكون الهيئة التشريعية البدائية الغير متميزة عن الهيئة السياسية من زعماء القبائل ومن كبار السن . وربما أيضا رجال الدين وبالطبع لا تكون هذه القوانين مكتوبة كما أنها لا تخرج كثيرا عن نطاق الاعراف والأحكام الدينية . وتختص هذه الجماعة في الواقع بوضع تفسيرات للثقاليات والاعراف أو الغاء بعض القوانين التي اتضح أنها غير مناسبة .

وعادة ما يكون القضاء في المجتمعات البدائية هم أنفسهم الزعماء السياسيين وعلى ذلك فان قرارات المحاكم تعتبر أيضا قوانين (وينطبق ذلك أيضا على الانساق القانونية الحديثة حيث تعتبر أحكام المحاكم بمثابة سوابق (أو قوانين) يسترشد بها القضاء في أحكامهم في القضايا المماثلة .

ولتوضيح عدم التمايز بين القضايا والتشريع في الانساق القانونية البدائية يسوق (ترنر) مثالا استمدته من دراسة لويلين وهوبل

Lewellyn and Hoebel التي أجريها على قبائل التشين الهندية . فقد حدث في هذه القبيلة البدائية أن توفي شاب متزوج ولكنه لم يكن قد أنجب من زوجته أطفالا . وطبقا للقواعد المرعية في القبيلة كان على الأخ الأصغر للزوج الراحل أن يقيم علاقة جنسية مع أرملة أخيه حتى تنجب طفلا ابقاء على ذرية العشيرة ، ولكن هذا الأخ لم يفعل ذلك ، فاضطر أبوه الى إقامة هذه العلاقة الجنسية مع أرملة ابنه . ولكن زوجة الأب اعترضت على ذلك واشتكت الأب لمجلس القبيلة (أى أنها كانت متقاضية وكان المجلس هو المحكمة) طالبة إيقاف هذه العلاقة ، وأصدر المجلس حكمه ضدها وقرر أن سلوك زوجها يتفق مع التقاليد المتوارثة (أى مع القوانين) . ولكن زعيم العشيرة نقض حكم المجلس وقرر أن هذا التقليد قد أصبح عديم القيمة وغير مناسب . (أى أصدر قانونا بإلغاء القانون القديم وبذلك قام بدور المشرع) . وحين رفض الأب إطاعة الأمر وقع عليه زعيم القبيلة عقوبة قاسية .

ونظرا لأن القوانين في المجتمعات البدائية لا تكون مكتوبة وتوجد فقط في عقول الناس فإن القوانين القديمة وغير المناسبة يمكن نسيانها أو تصبح غامضة وغير محددة (١) . ويعنى ذلك أن الزعيم أو المجلس (أى المشرع) يمكنه أن يلغى أو يعدل القوانين القديمة بسهولة أكثر من المشرع في المجتمعات الحديثة نظرا لعدم وجود هذه القوانين بصورة مكتوبة مما يجعل إعادة تفسيرها أمرا صعبا .

أما التشريع في المجتمعات الانتقالية فإنه يصبح أكثر تعقيدا نظرا لظهور وتمايز النسق السياسى عن غيره من الانساق . وتصبح مكانات المشرعين أكثر استقلالا وتمايزا عن مكانات القضاة والشرطة . ويصبح سنن القوانين الجديدة أو إلغاء القوانين القديمة مسألة أكثر صعوبة ، كما تتخذ القوانين التى تسن صوراً متعددة تتراوح بين القوانين الدستورية والقوانين الجنائية .

R. H. Lowie. Social Organization (New York, Holt, (١)
Rinehart and Winston, Inc. Inc. 1966).

وقد ظهرت الهيئات التشريعية في العصور الوسطى وفي بداية العصر الحديث استجابة لحاجة الحكام إلى الأموال وكان لابد من إصدار أوامر أو قوانين للجماهير تحدد ما يدفعه كل فرد أو كل مجموعة من ضرائب أو اتاوات . ولم يكن الحاكم وحده قادرا على تحديد ذلك وكان لابد له من هيئة استشارية أو تشريعية تصوغ له القوانين (١) .

وتختص بإصدار القوانين وتعديلها أو إلغاؤها في المجتمعات الانتقالية هيئة تشريعية عادة ما تكون مجلس شيوخ أو مجلسا ملكيا أو لجنة عامة ، وعادة ما تسيطر على هذه الهيئة الصفوة السياسية وتوجهها حسب مصالحها . وقد كانت هذه الهيئة في البداية تصدر القوانين استجابة لمواقف معينة وتحقق احتياجات الصفوة السياسية وتفصل في نزاعات معينة ، ولكن مع التطور السياسي ومع تزايد التضارب بين القوانين العامة وعدم كفايتها أصبح التشريع أكثر شفوولا بحيث أصبح يتناول مجموعة من القوانين التي تختص بمجالات عامة معينة . ومع إصدار مثل هذه القوانين الشاملة والعامة تمايز القانون الذي تصدره الهيئات التشريعية عن القانون العام (أو المعروف) .

ولكن نسبة القوانين التي تصدرها الهيئات التشريعية إلى القوانين العامة (العرفية) قد اختلفت إلى حد كبير من مجتمع لآخر . ففي فرنسا مثلا وفي عهد نابليون طغت القوانين التشريعية على القوانين العرفية العامة ولكن العكس قد حدث في إنجلترا ، فحتى يومنا هذا لا يوجد بإنجلترا دستور متكامل ، أما في دول العالم الثالث فإن القوانين التشريعية قد فرضت في معظم الأحوال على نظمها القانونية دون أن تتطور هذه النظم بشكل تلقائي أي أن القوانين التشريعية كانت دخيلة عليها . ولهذا نجد أن الدساتير والقوانين القومية التي تصدر عن السلطة المركزية لا تأثير يذكر لها على السواك الفعلي للناس في المناطق المحلية .

ومع التطور الاجتماعى والسياسى تزايدت التفاوت بين المجموعات الاجتماعية فى الثروة والسلطة وأصبحت التشريعات وسيلة لاضفاء صفة الشرعية على هذه اللامساواة .

وأصبحت الهيئات التشريعية فى المجتمعات الحديثة أكبر حجما وأكثر قوة . وأصبحت مسئولة عن سن الغالبية العظمى من القوانين . وتختلف درجة حرية الهيئة التشريعية (البرلمان أو مجلس الأمة أو الجمعية العامة أو ما شابهها) فى سن القوانين من مجتمع لآخر تبعا لاختلاف الظروف الآتية :

- (أ) مدى رسوخ الدستور الذى يعتمد عليه النسق القانونى .
- (ب) عدد وقوة المحاكم العليا . وهل لديها القدرة على الحكم على مدى دستورية القوانين ؟ ذلك أنه كلما ازدادت قدرتها على هذا كلما كانت مقيدة لحرية الهيئات التشريعية .
- (ج) مدى شمول وفعالية الهيئات التنفيذية . . فكلما ازدادت هذه الفعالية كلما كانت الهيئات التشريعية أكثر قدرة على سن القوانين .
- (د) مدى قوة التقاليد والعرف فى المجتمع . . فكلما كانت التقاليد والأعراف قوية وجامدة فى المجتمع كلما وقع المشرعون تحت ضغوط قوية تحد من حريتهم فى سن قوانين تتعارض أو تختلف عن هذه التقاليد .
- (هـ) مدى استقلالية الهيئة التشريعية عن الحكام السياسيين . . فكلما كانت السلطة متمركزة فى أيدي قلة من الصفوة كلما كانت حرية الهيئة التشريعية فى سن القوانين .

وعلى الرغم من الاختلافات التشريعية بين البلدان الحديثة الا أن هناك خصائص عامة مشتركة بينها أهمها الاتجاه المتزايد نحو وضع قوانين تنظم النشاط والعلاقات فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ، ومعنى ذلك ظهور بناء ثابت ومتسق من القوانين يتصف بالاستقلال الواضح عن القواعد

السلوكية العامة وبالشمول ويصبح القانون في هذه الحالة أسلوبا فعالا من أساليب التغير الاجتماعي وخلق أبنية اجتماعية جديدة .
 والتشريع في المجتمعات الحديثة يلعب دورا هاما في الحفاظ على سلطة ونفوذ ومصالح الفئات الحاكمة ذلك أنه يضفي صفة الشرعية على هذه السلطة ، ويتم ذلك عادة من خلال الدستور ومن خلال العديد من القوانين التي تحدد أساليب توزيع واستخدام السلطة في المجتمع . « ويمكن القول بصفة عامة أن جميع التشريعات تصدر لتعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة في المجتمع . فالحزب السياسية التي ترشح أعضاء الهيئة التشريعية تعبر عن مصالح فئات اجتماعية ، العناصر التي تنتخب في الهيئة التشريعية تدافع دائما عن مصالح هذه الفئات وتسعى القوانين التي تخدمها » (١) .

رابعاً - Law enforcement

لا معنى لأي قاعدة سلوكية ترقى الى مستوى القانون ما لم تكن هناك إمكانية فرضها على الناس أو تنفيذها . وقد سبق أن ذكرنا أن القواعد القانونية تختلف عن غيرها من القواعد السلوكية من حيث أن الأولى ملزمة للناس ومن يخرج عليها يوقع عليه جزاء ما بواسطة سلطة معينة في المجتمع . ولكن نوعية هذه السلطة قد اختلفت من مرحلة الى أخرى من مراحل التطور الاجتماعي .

ففي المجتمعات البدائية كانت مهمة تنفيذ القانون (أي القواعد السلوكية الملزمة في العرف والتقاليد والدين) تقع على عاتق جماعة القرابة التي ينتمي اليها الخارج على القانون . فحين كانت تقع مخالفة ما للقانون كان أشخاص معينون من القبيلة يقومون بتوقيع الجزاء على المخالف ولكن هؤلاء الأشخاص كانوا يختلفون باختلاف الشخص الخارج على القانون وباختلاف القانون الذي خرج عليه وحسب شدة العقوبة (٢) وفي بعض الأحيان يكون الطرف الذي

Roucek. opt. ct. p. 86.

(١)

Hoebel, E.A. The law of Primitive Man, (New York (٢)

Atheneum publishers, 1954).

وقع عليه الضرر في نزاع ما هو الضحية ورجل الشرطة في آن واحد ، حيث يقوم بنفسه بتوقيع العقوبة على من أضر به طبقا للقانون وقرار المحكمة .

.. لم يكن هناك تمايز اذن بين مكانات Statuses المتقاضى والمشرع والقاضى ورجل الشرطة في المجتمعات البدائية ، وكان ذلك يعكس بالطبع اللاتمايز في المؤسسات في المجتمع بوجه عام .

ولكن مع تطور الانساق القانونية اخذت هذه المكانات والمؤسسات تتمايز بالتدريج واتسم كل منها بالاستقلال والاستمرارية وبالتخصص . ومثلما ظهرت المحاكم بوظائفها المتخصصة (القضاة والمحامون والاداريون) والهيئات التشريعية المتخصصة ظهرت الشرطة المتخصصة في تنفيذ القانون وذات الطبيعة الدائمة . ولم تعد مهمة تنفيذ القانون على عاتق جماعة القرابة أو يضطلع بها من وقع عليه الضرر بنفسه بل أصبحت من مهام الشرطة وأصبح من يقوم بذلك غير هذه الهيئة مخالفا للقانون . والشرطة مثل الهيئة التشريعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالفئة الحاكمة . ومثلما تسن الهيئة التشريعية القوانين الملائمة لفئة الحاكمة تقوم الشرطة بتنفيذ القوانين طبقا لمصلحة الفئات المسيطرة . فالشرطة منذ أن عرفت المجتمعات لا تنفذ القوانين بطريقة واحدة على جميع أفراد المجتمع ولكنها تنفذها بطريقة انتقائية . فالفقراء مثلا يقعون تحت طائلة القانون أكثر من الأغنياء وكثيرا ما تغمض الشرطة أعينها عن مخالفات ذوى السلطة والنفوذ السياسى للقوانين . بل أن الشرطة تختار من القوانين ما تنفذه أو تتجاهله تبعاً للظروف الاجتماعية والسياسية المختلفة ، ويرى بعض العلماء أن ذلك يجعل من الشرطة سلطة تشريعية ثانية .

وقد شهدت المجتمعات الحديثة تمايزا متزايدا داخل أجهزة الشرطة ذاتها . فظهرت أنواع متعددة ومتخصصة من قوات الشرطة . . مثل الشرطة الجنائية وشرطة السياحة وشرطة المخدرات . . الخ . وعادة ما نجد تمييزا بين الشرطة المحلية والشرطة القومية . . ولكل قوة من قوات الشرطة تنظيمها الداخلى الذى يتخذ طابعا بيروقراطيا . وتوجد بين قوات الشرطة المختلفة قواعد

تنظيم الاتصال والتعاون فيما بينها وتحدد سلطات كل منها • ويعكس هذا التمايز الداخلي جهاز الشرطة التطور الذي لحق بالنسق السياسى فى المجتمع الحديث • فكل فرع من الشرطة يعمل بتوجيه من القطاعات السياسية المختلفة (المحلية أو القومية) ويعكس التكامل بين فروع الشرطة درجة الوحدة السياسية التى تميز المجتمعات الحديثة •

تتصف أجهزة الشرطة فى المجتمعات الحديثة بالبيروقراطية الى حد بعيد وبالتنظيمات الادارية • ويعكس ذلك تضخم حجمها وتعقد وظيفتها فى الانساق القانونية الحديثة • ونظرا لهذه الصبغة البيروقراطية لأجهزة الشرطة فان كثيرا عن القوانين الادارية تحكم انشطتها والعلاقات داخلها وبينها وبين المؤسسات الاجتماعية الأخرى وكيفية مزاولتها لمهمة تنفيذ القانون • ولكن نظرا لضخامة البيروقراطية فى الشرطة فانها تستطيع ان تخفى الكثير من مخالفاتها للقانون • ونظرا للسلطة التى تتمتع بها الشرطة فانها تستطيع ان تحقق استقلالاً ذاتياً نسبياً عن القوانين والمحاكم بل حتى الأجهزة السياسية التى يفترض أنها تنظم أنشطتها •

تلخيص وخاتمة :

شرحنا فى هذا الفصل عناصر النسق القانونى الأربعة : القوانين والقضاء والتشريع والسلطة وبيننا العلاقة بين تمايزها وتخصصها وبين ما طرأ على المجتمع من تمايز وتخصص • وقد قسم « ترنر » المراحل التى مر بها النسق القانونى إلى ثلاث : المرحلة البدائية والمرحلة الانتقالية والمرحلة الحديثة ، وهذه المراحل الثلاث توجد أيضا فى المجتمعات المعاصرة ولكنها تمثل أنماطا من الانساق القانونية •

والسمة الأساسية المميزة لتطور النسق القانونى هى التمايز والتكامل فى آن واحد فقد تمايزت بالتدرج القوانين عن العادات والتقاليد والأعراف ولكنها لم تنفصل عنها • وتمايزت بالتدرج أيضا المحاكم والهيئات التشريعية والشرطة عن الهيئات السياسية ولكنها لم تنفصل عنها أيضا • وجميع

عناصر النسق القانوني تمايزت عن بعضها البعض ولكنها تعمل سويا في شكل متكامل . ومن أهم سمات تطور النسق القانوني أيضا التعقيد وزيادة حجم المؤسسات به وقد حدد « ترنر » Turner أهم ملامح النسق القانوني الحديث فيما يلي :

١ - الصيغة البيروقراطية والادارية :

نظرا لأن القانون أصبح يلعب دورا بارزا في كافة مجالات الحياة الاجتماعية فان حجم المؤسسات التي ترتبط به يتزايد دائما بشكل هائل . وضخامة حجم أي مؤسسة كما نعلم يخلق مشكلات ادارية متعددة يمكن حلها اتي حد ما عن طريق البيروقراطية . وقد طغت البيروقراطية على المحاكم وأجهزة الشرطة الحديثة وساد بها نظام التدرج الوظيفي الهرمي . والبيروقراطية شيء ضروري بالنسبة للمؤسسات الكبيرة حتى يمكنها أداء وظائفها ولكن البيروقراطية في حد ذاتها تخلق أيضا مشكلات داخل هذه المؤسسات أهمها الفساد وامكانية اخفاء الأخطاء والتطبيق غير العادل للقانون .

٢ - الصيغة المهنية المتخصصة :

ظهر التخصص المهني في النظم القانونية مع ظهور المحاكم كهيئات متميزة تفصل في النزاعات التي تنشأ بين الأفراد والمجموعات . ويتطلب التخصص المهني تدريباً أو تعليماً متخصصاً وانتماء الى اتحاد أو نقابة مهنية تحدد حقوق وواجبات أعضاء المهنة وكيفية ممارستهم لها وسلوكهم بوجه عام . ومهنة المحاماة هي المهنة المتخصصة البارزة في النظام القانوني ، حيث أن القضاة والمشرعين المتخصصين يختارون عادة من بين المحامين . وقد ظهر التخصص المهني في النظام القانوني لعدة أسباب منها :

(أ) أن النظم القانونية الحديثة معقدة وتتضمن عددا كبيرا من القوانين ،

ويتطلب هذا التعقيد خبرة واسعة وكفاءة عالية لدى المشتغلين بالقانون (المحامون والقضاة ورجال الشرطة والشرعون) • ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التعليم المهني المتعمق (في كليات الحقوق) •

(ب) أن التخصص المهني يعطى القانون صفة الثبات والدوام جيده يعطيه تقاليد تنتقل من جيل من المتخصصين الى الذى يليه •

(ج) أن كثيرا من الأفراد يعملون الآن في الوظائف الادارية بالنظم القانونية لمساعدة المحاكم والهيئات التشريعية ولا بد من أن تتوفر لدى هؤلاء دراية كافية بالقانون حتى يمكنهم أداء وظائفهم وهذه الدراية لا يمكن توفيرها لهم الا عن طريق التعليم المهني المتخصص •

٣ - التنظيم والمركزية :

تتجه المؤسسات القانونية (التشريعية والقضائية والشرطة) في المجتمعات الحديثة الى مزيد من التنظيم التدريجي - فبالنسبة للقانون يوجد الآن نسق من القوانين القومية توجه بشكل عام القوانين المحلية وتعتبر بمثابة قواعد عامة يتبعها المشرعون في سن القوانين الخاصة بكل مجال وبكل منطقة ، أى أنه يوجد نظام تسلسلى وتدرجى من القوانين يبدأ من العام الى الخاص ، كما أن المحاكم تنظم أيضا في نسق متدرج ومتكامل (المحكمة الدستورية ومحاكم النقض والاستئناف وأول درجة .. الخ) •

ونفس الشيء يحدث بالنسبة للشرطة التى تنظم في وحدات ذات سلطات متدرجة •

وهذا التنظيم في النسق القانونى يعكس دائما التطور السياسى والاتجاه نحو المركزية السياسية وظهور هيئة تشريعية على المستوى القومى •

ومن أهم العوامل التى تؤدى الى تزايد التنظيم والمركزية في النسق القانونى استخدام السلطة السياسية للقانون كوسيلة لاجداث التغير الاجتماعى •

فقد أصبح القانون وسيلة لتحقيق خطط وبرامج السلطة السياسية .
 والمثال على ذلك لجوء السلطة السياسية في روسيا بعد الثورة الى التشريع
 لاحداث تغييرات جذرية لا في بناء القانون فحسب ولكن أيضا في الهيئات
 القضائية والتنفيذية والادارية . وقد كان الهدف من احداث هذه التغييرات
 القانونية احداث تغييرات جذرية في ظروف الانتاج والتبادل التجارى وطبيعة
 علاقات الملكية .

كما أن القانون قد غير أيضا النسق القرابى وذلك بجعله الزواج مسألة
 قانونية ومساواته بين الرجل والمرأة داخل وخارج الأسرة وبإباحة الأجهاض .
 واستخدام القانون بهذه الكيفية يتطلب اللجوء الى المركزية فى الشرطة
 والمحاكم والهيئات التنفيذية لأنه لابد من تحقيق التكامل بين هذه المؤسسات
 والمركزية فيها حتى يمكن تنفيذ البرامج الجديدة للسلطة السياسية ،
 فاللامركزية فى هذه الهيئات القانونية لا تساعد التخطيط الاجتماعى من خلال
 التشريع على تحقيق أهدافه .

وسوف نعالج هذه العلاقة بين التغير القانونى والتغير الاجتماعى بمزيد
 من التفصيل فى الفصل الخاص بالقانون والتغير الاجتماعى .

الفصل السابع

القانون والتغير الاجتماعي

ليس هناك شك لدى كل العلماء الذين تناولوا موضوع القانون والتغير الاجتماعي في أن هناك علاقة بين التغير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي وذلك الذي يطرأ على النسق القانوني ، وفي أن القانون أصبح أكثر تعقيدا مع زيادة التمايز في المجتمعات . ولكن العلماء لم يتفقوا على طبيعة هذه العلاقة بين التغير القانوني والتغير الاجتماعي ولا على تفسير هذه العلاقة (١) .

ويرجع ذلك كما ، سبق أن بينا ، الى تعدد النظريات العامة في ميدان علم الاجتماع والى الاختلاف الشديد بين هذه النظريات في منطلقاتها أو مسلماتها الأساسية عن طبيعة الواقع الاجتماعي والحياة الاجتماعية . وكل التفسيرات التي يقدمها العلماء للعلاقة بين التغير الاجتماعي والتغير القانوني مستمدة من النظريات الاجتماعية العامة التي يسلمون بها .

ومن الموضوعات الأساسية التي ناقشها العلماء فيما يختص بالعلاقة بين التغير الاجتماعي والتغير القانوني موضوع ما اذا كان القانون يتغير بطريقة آلية لكي يتلاءم مع التغيرات الاجتماعية (أى أنه يكون بمثابة العامل المعتمد) أم أن القانون ذاته يمكن أن يستخدم كوسيلة لاجداث التغيرات الاجتماعية (أى يكون بمثابة العامل المستقل) . بعبارة أخرى هل يحدث القانون التغيرات الاجتماعية أم أنه يستجيب لها فحسب (٢) .

وتتوقف الاجابة عن هذا التساؤل الاساسى على طبيعة النظرية الاجتماعية العامة التي توجه العالم في دراسته لهذا الموضوع والتي يستمد منها معنى المفومات التي يستخدمها مثل مفهوم التغير الاجتماعي .

(١) Edwin M. Schur. Law and Society. (Random House. New York. 1968,) P. 108.

(٢) W. Freidman. Law in a Changing Society. Stevens. (London. 1972) P. 19.

فالنظرية الماركسية التقليدية ترى أن القانون من مكونات البناء العلوى للمجتمع Super Structure وأنه لا يتغير تغيرا حقيقيا الا بحدوث تغيرات جذرية في البناء الأساسى له أى قوى الانتاج وعلاقات الانتاج . فالنظر القانونى انما يأتى استجابة للتغيرات في البناء الأساسى للمجتمع ، ويمكن للقانون مهما كانت قوته أن يحدث تغيرات في هذا البناء الأساسى . فالقانون أولا وقبل كل شئ تسننه الدولة من أجل الحفاظ على علاقات الملكية القائمة والتي تعبر وتدافع عنها وهو في أساسه عبارة عن اصفاء صفة الشرعية على هذه العلاقات وعلى استمرارية الطبقة المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا .

وتعرف النظرية الماركسية القانون بأنه مجموعة من القواعد السلوكية التى تضعها الدولة والتي تحدد جزاءات معينة لمن يخالفها . وهذه القواعد ملزمة للأفراد فاذا لم يتصرفوا وفقا لها طواعية فان الدولة تجبرهم على اتباعها .

وجود القانون في المجتمع يعنى أن نسبة كبيرة من العلاقات الاجتماعية وبخاصة أهم هذه العلاقات ، تتخذ طابع العلاقات القانونية وهى علاقات يكون للداخلين فيها حقوق وواجبات تحددها الدولة وتحميها . والقانون ينظم معظم العلاقات الاجتماعية في الدولة الحديثة وبخاصة العلاقات الانتاجية والتبادل والتوزيع .

ويرى الماركسيون الكلاسيكيون أن القانون لم ينشأ من فراغ وانما نشأ وتغير وتطور مع نشأة وتغير وتطور الانساق الاجتماعية . وعلى ذلك فان القانون لا يمكن أن يكون له تاريخ مستقل عن تاريخ المجتمع ولا يمكن فهم منشأ القانون ولا فهم تطوره اذا نظرنا اليه منفصلا عن الحياة الاقتصادية والسياسية .

ويمكن فهم القانون فقط اذا نظرنا اليه باعتباره نتاجا للظروف الاقتصادية والاجتماعية . فالقانون ليس هو الذى يخلق المجتمع ولكن المجتمع هو الذى

يخلق القانون • فعلاقات الملكية لا توجد لأن هناك قوانين تحدد الملكية ولكن العكس هو الصحيح ، فهذه القوانين في تطورها التاريخي تعكس العلاقات التي أنتجها النظام الاقتصادي • والقانون لا يمكن أن يتجاوز نظام المجتمع الاقتصادي الاجتماعي •

ويؤكد الماركسيون على أن الماركسية لا تجعل بذلك من القانون مجرد تابع للاقتصاد وتقل من قيمته الروحية والأخلاقية • حقيقة أن القانون لا يمكن تفسيره بمعزل عن النظام الاقتصادي الاجتماعي لا تعني أن القانون يتحدد بالاقتصاد فقط وأنه ليس إلا ظلا له • فالظروف المختلفة مثل الأحوال السياسية والايديولوجية والدين والطابع القومي والتقاليد التاريخية تترك بصماتها الواضحة على القانون • وينبئ الماركسيون الى حقيقة أنه إذا كان القانون يتحدد فقط بالاقتصاد فاننا لا نستطيع أن نفسر اختلاف القوانين بين مجتمعين على الرغم من تشابههما في الظروف الاقتصادية • ذلك أن القانون بعد أن يظهر يكتسب استقلا نسبيا عن النظام الاقتصادي الاجتماعي وأما يساير التطور الاجتماعي (بما في ذلك الاقتصادي) أو يسير في طريق معاكس له كما حدث بالنسبة للقانون الاقطاعي الذي أعاق العلاقات الرأسمالية الجديدة • ومع ذلك فإن المدى الذي يستطيع به القانون أن يبطل من التطور الاجتماعي أو يسرع به بحيث يتجاوز مراحل ضرورية منه محدود جدا لأن القانون لا يمكنه إلغاء الظروف الموضوعية •

والقانون ليس سلبيا بالنسبة للنظام الاقتصادي الاجتماعي بل انه يلعب دائما دورا هاما في تدعيم العلاقات الاجتماعية التي تشكلت في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي ، كما أن القانون يؤثر تأثيرا هاما على الاقتصاد •

ويعكس القانون القيم الاجتماعية والمثل السائدة في المجتمع ، ولكن هذه القيم والمثل ذاتها انعكاس للنظام الاقتصادي الاجتماعي • فقيمة العدالة مثلا ليست فكرة مجردة مستقلة عن النظام الاجتماعي • ففكرة العدالة قد

تغيرت من مرحلة تاريخية لأخرى بل تغير مفهوم العدالة في كل مرحلة على حدة تبعا لحل طبقة أو فئة اجتماعية . فقد اعتقد أرسطو مثلا أن العبودية عدل وشئ طبيعي ، ولكن أبسط القواعد الأخلاقية في عصرنا هذا لا ترى في العبودية أى عدل . كما أن من الأرض (الفلاح المستعبد) في العصر الاقطاعي أدرك ظلم النظام الاقطاعي قبل أن يدركه الاقطاعي . فالعدالة كقيمة اجتماعية يعكسها القانون تعبير عن العلاقات الاجتماعية القائمة . وليس معنى ذلك أن العدالة لم تعد قيمة اجتماعية هامة ، ولكن معناه أن مضمونها الحقيقي ودورها في الفترات التاريخية لا يمكن فهمه خارج نطاق السياق الاجتماعي والعلاقات الانتاجية والطبقية في كل فترة . كذلك لا ينكر الماركسيون قيمة القانون نظرا لأنه يتحدد بالنظام الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع فهم يرون أن للقانون قيمة هامة حتى في المجتمعات الطبقيّة فهو يحمي المجتمع من الفوضى .

والقانون من وجهة النظر الماركسية يتطور على أساسين : الأول هو تطور البناء الأساسي للمجتمع والثاني هو التناقضات الطبقيّة . فالشواهد التاريخية تدل على أن القوانين منذ نشأتها كانت تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة في كل فترة ومنذ أن انقسم المجتمع الى طبقات كانت الطبقة المسيطرة اقتصاديا تستحوذ على القوة السياسية وتستخدمها لوضع قواعد سلوكية تتفق مع مصالحها وتلزم بها جميع أفراد المجتمع . وبذلك تضي الطبقة المسيطرة على القانون طابعا عاما مستقلا عن ارادة الأفراد بحيث لا تتحرك لاي فرد منها خرية القيام بأفعال تعسفية تضر بمصالح الطبقة المسيطرة ككل .

ويرتبط نشأ القانون وتطوره بنشأة وتطور الدولة فكلاهما قد نشأ بفعل عمليات اقتصادية اجتماعية مثل تقسيم العمل وظهور الملكية الخاصة وانقسام المجتمع الى طبقات متصارعة . ولا يمكن للقانون في أى مجتمع أن يعبر الا عن مصالح طبقة أخرى غير تلك التي تعبر عنها الدولة . ولكل

نوع من الأنواع التاريخية للدولة (العبودية ، الإقطاعية ، البورجوازية ، الاشتراكية) نوع خاص بها من القانون . وعلى الرغم من تأكيد الماركسية على الصلة الوثيقة بين القانون والدولة إلا أنها لا تفكر أن كلا منهما يتمتع ببعض الاستقلال عن الآخر . فمن الممكن أن تتطور بعض الجوانب في القانون مستقلة عن الدولة أو العكس ، مثال ذلك أن يتخلف القانون عن تطور الدولة . فالدور المتزايد الذي تلعبه الدولة في المجتمع لا يلاحقه باستمرار الدور الذي يلعبه القانون الذي قد يتدهور في بعض الأحيان ، كما يحدث في النظم الفاشية .

والدولة كثيرا ما تلجأ الى تعديل وتغيير القوانين التي وضعتها لكي تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة . ولكن هذه التغييرات لا تتعارض مع المبادئ القانونية العامة التي تحمي مصالح الطبقة التي تعبر عنها الدولة . ولا يجب الخلط بين هذه التغييرات وبين التغير الذي يطرأ على القانون نتيجة للتحويل الثوري للمجتمع من نظام اقتصادي اجتماعي الى آخر واستبدال الدولة القديمة بدولة أخرى جديدة . ففي هذه الحالة يطرأ تغير جذري على المبادئ القانونية العامة وما يتفرع عنها من قوانين نوعية .

ولما كان القانون لا ينفصل عن الدولة ، ولما كانت الدولة ظاهرة طبقية فان كليهما سوف يختفى بالضرورة بانتهاء التقسيم الطبقي للمجتمع في المجتمع الشيوعي الذي لن تكون به حاجة الى القانون نظرا لما سيتمتع به من ثروة هائلة تكفي احتياجات كل افراد المجتمع وزوال الملكية الخاصة ولارتفاع مستوى وعي أعضائه بحيث لا يحتاجون الى سلطة ما تفرض عليهم القيم الاجتماعية . ولن تحتاج العلاقات الانسانية الى قوانين تحمي كل فرد من الآخر ، فسوف يتولى كل فرد هذه المسؤولية من تلقاء نفسه . وليس معنى ذلك أنه لن تكون بهذا المجتمع قواعد تنظم سلوك الأفراد ، ولكن معناه أن هذه القواعد السلوكية لن تتطلب قمعا من جانب سلطة أو دولة ما لكي يراعيها الأفراد كما أن ذلك ليس معناه أن أحدا لن يخالف هذه القواعد

على الاطلاق ولكن معناه أن نسبة مخالفتها ستكون أقل بكثير جدا من المراحل السابقة : كما أن أساليب مواجهتها لن تكون أساليب بوليسية أو قمعية كما كان يحدث من قبل ولكنها ستكون أساليب جماهيرية بسيطة كتلك التي يلجأ إليها أي أناس متحضرون في المجتمعات الحالية حين يتدخلون لفض نزاع ما بين شخصين دون استدعاء الشرطة ولا يعنى ذلك أن الماركسية ضد القانون ، فذلك لا يزيد عن تبصورها لمستقبل المجتمع دون نفي لأهمية القانون ودوره في المجتمعات السابقة والحالية . فبالقانون كان دائما عبصرا جوهريا في الحياة الاجتماعية الاقتصادية وفي التنظيم السياسى للمجتمع .

وينتقد علماء الاجتماع الغربيون لنظرية الماركسية عن القانون وبخاصة فكرة اختفاء القانون من الحياة الاجتماعية على أساس أنها فكرة خيالية ونبوءة لن تصدق كما أنهم لا يرون في الأساس الاقتصادى للمجتمع محددًا للبناء القانونى فيه . ومع ذلك فإنهم لا ينكرون أسهام ماركس في الدراسة الاجتماعية للقانون . فادوين شور مثلا يرى أن ما كتبه ماركس عن القانون قد ساعد على التحليل الدينامى للنظام القانونى وأن ربطه بين البناء الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية وبين التغير القانونى قد وجه الاهتمام الى اجراء دراسات مستفيضة حول هذا الموضوع .

ماكس فيبر :

تناول ماكس فيبر بالتفصيل تاريخ الفكر القانونى والعلاقة بين التطور الاجتماعى وتطور القانون بحيث يمكن القول أنه قدم نظرية عامة عن طبيعة التطور القانونى وعن العلاقة بينه وبين التغير الاجتماعى . ويرجع اهتمام فيبر بدراسة النسق القانونى الى حقيقة أنه قد مارس بالفعل مهنة المحاماة كما أن رسالته للدكتوراه كانت عن القانون وعلاقته بالشركات التجارية فى العصور الوسطى .

وقد عالج فيبر موضوع العلاقة بين التطور الاجتماعى والتطور القانونى على ضوء نظريته العامة عن المجتمع (١) . ومن المعروف أن ماكس فيبر قد كرس نظريته بصفة أساسية ليهدم بها المادية التاريخية التى قدمها كارل ماركس لدرجة أنه قد لقب بكارل ماركس البورجوازية وأنه قد أمضى حياته فى حوار دائم مع شبح ماركس .

ومثلما أكد فيبر ، على عكس ماركس تماما ، على أن الأفكار الدينية للبروتستنتية تلعب دورا هاما وأساسيا فى أحداث التغيرات الاجتماعية أكد أيضا على أن القانون انعكاس لها ورفض تماما فكرة ماركس عن أن القانون يعكس المصالح المادية للطبقة الرأسمالية .

وترتبط نظرية فيبر عن العلاقة بين التطور الاجتماعى والتطور القانونى بنظريته العامة عن الأنماط المثالية Ideal types وبتصنيفه للفعل الاجتماعى حسب هذه الأنماط ، فقط رأى فيبر أن وحدة التحليل الأساسية للمجتمع هى الفعل الاجتماعى وتصور وجود أربعة أنماط مثالية للفعل الاجتماعى هى :

- ١ - الفعل العقلانى الذى يرتبط بهدف ما .
- ٢ - الفعل العقلانى الذى يرتبط بقيمة ما .
- ٣ - الفعل الوجدانى أو العاطفى .
- ٤ - الفعل التقليدى .

والفعل العقلانى الذى يرتبط بهدف ما يتصف بأن الفاعل فيه يدرك بوضوح هدفا معينا يريد تحقيقه وتكون لديه أساليب مناسبة لتحقيق هذا الهدف .

أما الفعل العقلانى الذى يرتبط بقيمة ما فهو الفعل الذى لا يهدف الى تحقيق هدف خارجى معين بالنسبة للفرد بقدر ما يهدف الى التمسك بقيمة معينة لها أهمية عظمى عند الفرد .

والفعل الوجدانى أو العاطفى هو ذلك الذى ينجم عن حالة عاطفية أو

(١) أنظر عرضا لنظرية فيبر : سمير نعيم أحمد . النظرية فى علم الاجتماع دراسة نقدية . مكتبة سعيد رافت . القاهرة . ١٩٧٧ صص ١١٧-١٥٠ .

نفسية مباشرة للفرد وهو فعل لا عقلاني لأنه ليس موجها نحو هدف ولا يرتبط بقيمة معينة ولكنه عبارة عن رد فعل عاطفي للفاعل .

أما الفعل التقليدي فانه ذلك الفعل الذي تمليه التقاليد والعادات الجمعية والمعتقدات والفاعل في هذه الحالة لا يأتي فعله من أجل تحقيق هدف ما أو من أجل تمسكه بقيمة معينة أو لأنه مثار انفعاليا ولكن فعله يكود مجرد اطاعة لأفعال تم له اكتسابها من خلال عملية التطبيع الاجتماعي .

وقد رأى فيبر أن تطور القانون قد مر بعدة مراحل موازية لمراحل التطور الاجتماعي من اللاعقلانية الى العقلانية . وقد ارتبطت مراحل التطور القانوني بمراحل تطور أنماط السلطة في المجتمع « فقد عرفت المجتمعات البشرية ثلاثة أنماط من السلطة كانت لكل منها نوعية خاصة ، وهذه الأنماط هي » (١) :

١ - السلطة التقليدية traditional authority :

وتعتمد هذه السلطة على الاعتقاد في مقدسية القواعد السلوكية القديمة والمتوارثة (التقاليد) . والذين يحكمون في المجتمعات التي يسود فيها نمط السلطة التقليدية لا تكون لهم هيئة إدارية متخصصة يمارسون السلطة من خلالها . ففي المجتمعات الزراعية الصغيرة يمارس السلطة كبار السن الذين يعتقد أفراد المجتمع أن من حقهم توليها . ولا يمارس هؤلاء سلطتهم بناء على قوانين مكتوبة وإنما بناء على العادات والتقاليد . وتتصف القواعد السلوكية في هذه المرحلة بالصفة اللاعقلانية ، وتصدر الأحكام على أسس تعسفية وشخصية .

٢ - السلطة الكاريزماتية Charismatic authority :

وهذا النوع من السلطة غير عقلاني تماما . فنمط المجتمع الذي يسوده هذا النمط من السلطة ينسب الى أفراد معينين خصائص غير عادية ويعتبرهم

(١) Max Rheinstein. ed., Max Weber on Law in Economy and Socisy ((Cambridge, Harvard University Press, 1954) p. 303.

يتمتعون بقدرات ومواهب لا توجد عند غيرهم من البشر وبالتالي يتقبل أفراد المجتمع حكم هؤلاء الأفراد لهم دون مناقشة • والسلطة الكاريزماتية عادة سلطة ثورية لا تعترف بالماضي أو بالتقاليد ، ونمط القانون المصاحب لها يتصف أيضا باللاعقلانية إذ يصدر الزعيم الموهوب ما يشاء من القوانين حسب ما يراه صالحا للمجتمع دون اعتماد على التقاليد ودون مناقشة لهذه القوانين •

٣ - السلطة العقلانية القانونية rational - legal authority

وتعتمد هذه السلطة على أسس عقلانية وتستند على قواعد لا شخصية تتخذ الطابع القانوني • وهذا النمط من السلطة هو الذي يسود المجتمعات الحديثة • ويتصف النسق القانوني في هذا النوع من المجتمعات بأن القوانين فيه تسن بطريقة منظمة وعلى أسس عقلانية وأن المشتغلين به يكونون من المتخصصين الذين تلقوا تدريباً منظماً ورسمياً ويرتبط التطور في النسق القانوني نحو العقلانية بتطور البيروقراطية في المجتمعات الصناعية الحديثة ، ويتصف المجتمع في هذه المرحلة بأن معظم العلاقات الاجتماعية فيه تحكمها قواعد عقلانية قانونية (١) •

وتتصف القوانين بالصيغة اللاشخصية وهي ليست ترجمة للتقاليد أو الأعراف ولكنها تسن بطريقة شعورية وعن قصد لتحقيق هدف أو قيمة عقلانية • والناس تطيع القوانين التي يصدرها الحكام لا لأنهم يعتمدون عليهم ولكن لأنهم يقبلون على أسس عقلانية هذه القوانين • والذين يشرفون على تنفيذ القوانين (الحكام) يخضعون لأحكام القانون ويتصرفون على أسس عقلانية وغير شخصية •

(١) Max weber. The Theory of Social and Economic Organization. Reprinted in Talcott Parsons, et al., Theories of Society, vol. 1 (New York : Free Press, 1961) pp. 626-32.

اميل دوركايم :

نحاول اميل دوركايم موضوع القانون والتغير الاجتماعي في مؤلفه تقسيم العمل في المجتمع . وقد رأى دوركايم أن القانون في المجتمع يعكس نوع التماسك الاجتماعي الذي يوجد في هذا المجتمع . ويوجد نوعان من التماسك الاجتماعي عرفتهما المجتمعات البشرية : التماسك الآلي الذي يسود المجتمعات البسيطة والمتجانسة والذي يتحقق من خلال الروابط الشخصية المتبادلة بين الأفراد والتماسك العضوي الذي يسود المجتمعات الحديثة التي تتصف باللاتجانس والتمايز . ويرتبط بهذين النوعين من التماسك نمطان من القانون : فالمجتمع الذي يسوده التماسك الآلي يوجد به ما أسماه دوركايم بالقانون القمعي Regressive law (١) وحسب هذا القانون يعتبر الفعل جريمة حين يتعارض مع قواعد الضمير الجمعي ويستجيب المجتمع للخروج على هذه القواعد استجابة عاطفية قوية لا استجابة عقلانية. لأن كل فرد في المجتمع يشعر أنه قد أصبح مهدداً عند مخالفة أى معيار هام . والاستجابة الجماعية ضد مخالفة القانون تقوى من التماسك في المجتمع وتزيد من ترابط المجموعة .

ولكن مع زيادة التمايز في المجتمع تصبح الاستجابة الجماعية القوية سمة غير أساسية في النسق القانوني ذلك أن القانون القمعي يحل محله القانون الاصلاحى Restitutive ويتسم هذا القانون بأن الهدف منه ليس توقيع عقاب على مخالف القانون . فإذا ما وقع ضرر من شخص ما على آخر فإنه يلزم باصلاح هذا الضرر ، ولا يعتبر الفعل المخالف للقانون ضرراً عاماً وقع على المجتمع لابد أن ينتقم من فاعله .

ولكن ما الذى يؤدي الى تحول المجتمع من حالة التماسك الآلي بما يصاحبه

(١) Emile Durkheim. The Division of Labor in Society (New York : Free Press., 1960).

من قانون قمعى الى حالة التماسك العضوى بما يصاحبه من قانون
اصلاحي ؟

يجيب دوركايم على هذا السؤال بأن التماسك العضوى انما هو نتاج
لتقسيم العمل الأكثر تقدما ، ولكن تقسيم العمل فى حد ذاته ليس كما كان
يرى علماء الاقتصاد نتيجة لعوامل اقتصادية ولا نتيجة رغبة الأفراد فى أن
يزيدوا من طاقتهم الانتاجية وفى أن يحسنوا من الانتاج أو يحسنوا من أساليب
حياتهم ، ولكنه يرجع الى ما أسماه بالكثافة الدينامية أو الكثافة الأخلاقية
Dynamic or moral density

ويعنى دوركايم بالكثافة الدينامية أو الأخلاقية تلك الحالة من التفاعل
المكثف بين الناس والنتائج عن زيادة عدد الأفراد الذين تنهيا لهم فرص
الاتصال بعضهم ببعض بدرجة تجعلهم قادرين على التفاعل ، وبالتالي
يتناسب تقسيم العمل تناسباً طردياً مع الكثافة الدينامية أو الكثافة
الأخلاقية .

ولا تؤدي الكثافة السكانية بالضرورة الى كثافة دينامية أو الى تقسيم
معقد للعمل ، ذلك أنها تؤدي الى هذه النتيجة فى حالة واحدة وهذه الحالة
هى زيادة الصراع من أجل البقاء .

ورأى دوركايم أن مصدر تقسيم العمل المتقدم يكمن فى القيم الثقافية التى
يتضمنها الضمير الجمعى لأعضاء مجتمع ما قائم بالفعل . ونوعية القانون
السائد فى المجتمع من أهم المؤثرات التى تساعدنا على التعرف على طبيعة
التماسك الاجتماعى فيه .

ويعلق شور على نظرية دوركايم عن تطور القانون من النمط القمعى
الى النمط الاصلاحي بقوله أنه لا يبدو أن هناك أدلة فعلية على صدق
نظرية دوركايم (١) ، بل على العكس من ذلك توجد أدلة تثبت عدم صحة هذه

(١) Eddwin Schur. Law and Society (Randon House. Nouse. New York 1968.) p. 111-112.

النظرية • فقد اتضح من دراسة مقارنة أجريت على واحد وخمسين مجتمعا على درجات مختلفة من التمايز والتعقد الاجتماعي أن القانون القمعي يوجد في أكثر المجتمعات تمايزا وتعقدا بينما يوجد القانون الاصلاحى في أقلها تعقدا وتقسيمًا للعمل (٢) •

لستر وارد :

رأى لستر وارد أن التطور الاجتماعى نتاج لعاملين أساسيين هما :

١ - القوى الاجتماعية التى هى عبارة عن دفعات طبيعية تتبع قوانين آلية •

٢ - الغائية الاجتماعية Social Telosis وهى عبارة عن السيطرة الشعورية المقصودة للانسان على قوى الطبيعة باستخدام ملكاته العقلانية • وقد اعتقد وارد أن التطور الاجتماعى يظل دائما على مستوى منخفض اذا لم تستخدم الغائية الاجتماعية لرفع مستواه • وقد جعل وارد من هذه الفكرة المحور الأساسى الذى يخل على أساسه المجتمع ، وطبقها على فهم العلاقة بين التغير الاجتماعى والتغير القانونى •

ورأى وارد أن الدولة نتاج لعملية تطورية يمر بها المجتمع وأنها أهم خطوة اتخذها الانسان ليحقق بها السيطرة الواعية على المجتمع • وقد لخص نظريته الشهيرة عن التحولة بقوله :

نرى أن الدولة لها هدف أو وظيفة أو رسالة واحدة وهى تحقيق رفاهية المجتمع ، وأنها تعمل من أجل حماية المجتمع من الأفعال الضارة اجتماعيا التى قد يأتياها الأفراد ، وهى بذلك تزيد من حرية الفعل الانسانى طالما أنه

(١) Richard D. Schwartz and James Miller. Legal Evolutions and Societal Complexity. American Journal of Sociology, vol. 70 (September 1964), pp. 159-165.

غير ضار اجتماعيا والدولة على ذلك تقوم بدور أخلاقي وأفعالا لا بد أن تكون
بالضرورة أخلاقية . .

وقد كانت الدولة دائما الشرط الضروري لتحقيق التقدم في المجتمع
ولتشجيع الأنشطة الاجتماعية والصناعية والفنية والعلمية وحمايتها .
وليست هناك مؤسسة انسانية أخرى يمكن مقارنتها بالدولة وعلى هذا فهي
أهم المؤسسات الانسانية (١) .

وأعتقد وارد أن التقدم يحدث بفعل الصراع بين المجموعات الاجتماعية
داخل المجتمع . وقد حدث التقدم الانساني عن طريق الصراع بين الأجناس
البشرية وسار حسب نظام طبيعي يتمثل في سبع مراحل (٢) :

١ - حين تقترب الأجناس من بعضها بحيث تتقابل أو تتداخل سوبا
تحدث الحرب بينها وينتصر الجنس الذي يملك أسلحة أفضل أو قدرات
استراتيجية أعظم ويصبح الآخر في موضع المهزم .

٢ - على الرغم من الاتصال الوثيق بين الجنس المنتصر والجنس المهزوم
فإن عدم التشابه بينهما يحول دون حدوث أى امتزاج بينهما وبذلك ينشأ
نظام الطوائف المغلقة Caslcsystem (حيث يحتل أفراد الجنس الأضعف
مكانة منخفضة ولا يسمح لهم اطلاقا بالحراك الاجتماعي الى مكانة الجنس
الأقوى ويتم توارث هذه المكانات) .

٣ - يحدث تخفيف تدريجي لهذا الوضع مما ينجم عنه حالة من اللامساواة
الكبيرة بين الأفراد في النواحي السياسية والاجتماعية .

٤ - ينشأ بفعل هذه المراحل الثلاث السابقة القانون وفكرة الحقوق
القانونية .

٥ - تنشأ الدولة بعد ذلك ويكون لكل الطبقات الاجتماعية حقوق
وواجبات .

lester Ward. Pure Sociology. 1911. p. 488.

(١)

Huntington Cairns. Law and the Social Sciences (London

(٢)

Kegan Paul. 1935) pp. 141-147.

٦ - ينشأ من مجموع العناصر غير المتجانسة التي تشكل الدولة بناء اجتماعيا جديدا ، أو شعبا •

٧ - حين تنسى كل العداءات السابقة يظهر الشعور الوطنى وتتكون الأمة •

وقد ارتبط بنظرية وارد عن القانون مفهوم « عاطفة الأمان لدى المجموعة » فقد اعتقد وارد أن تطور العقل والمنطق قد أدى الى زيادة النشاط الانانى للفرد والى جنوحه عن المجتمع ، مما يهدد تدمير الجنس البشرى ولكن لحسن الحظ أن ذلك صاحبه ازدياد فى العقل الجمعى الذى أدى الى خلق نسق من الضبط الاجتماعى مزود بجهاز للقمع يحول دون تدمير المجتمع • وقد تضمن هذا النسق من الضبط الاجتماعى مجموعة كبيرة من القواعد السلوكية والجزاءات التى توقع على مخالفتها وعهد بمهمة الاشراف على مراعاة هذه القواعد وعقاب المخالفين الى جهاز متخصص من الأشخاص الذين يعينون لهذا الغرض •

وقد رأى وارد أن القانون يمثل أحد عناصر العاطفة الجماعية group Sentiment فالقانون فى أبسط صوره ليس سوى عاطفة وهو فى ذلك يشبه الدين • ويمكننا تسمية القانون « حاسة النظام فى المجتمع » •

ولكن هذه الحاسة قد تطورت ونجم عنها النسق القضائى • والعلاقة بين القانون والحكمة تشبه العلاقة بين الدين والكنيسة •

يعلق كارنز Cairns على نظرية وارد عن التطور الاجتماعى والدولة والقانون بقوله : أن التطور الاجتماعى قد يكون الى حد ما نتاجا لعقلانية الانسان ولكننا لا نستطيع أن نثبت ذلك بطريقة كافية • وفكرة وارد عن الغائية الاجتماعية هى الأساس الذى يعتمد عليه الفكر القانونى المعاصر فهو يسلم بأن جعل القانون أداة فى خدمة المجتمع يحدث نتيجة لجهود الانسان المقصودة ولا يمكن أن يحدث ذلك بفعل القوى الاجتماعية غير المرئية •

ويرى كارنز أن نظرية وارد عن الدولة تتفق مع الفلسفة الديكتاتورية

الفاشية التي تجد في الدولة أداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية الحيوية وهذه الفلسفة تتعارض مع الفلسفات الديمقراطية التي ترى أن الدولة مجرد مؤسسة ضمن المؤسسات الاجتماعية الهامة .

كما أن نظرية وارد عن أن القانون قد نشأ بفعل الصراع بين المجموعات لا تدعمها الوقائع وأثبتت الدراسات الانثروبولوجية الحديثة عدم صحتها .
وتتضمن نظرية وارد فضلا عن ذلك فكرة عدم وجود نسق من القواعد السلوكية التي يمكن اعتبارها قوانين في مرحلة متقدمة من مراحل التطور الاجتماعي وهي مرحلة الغزو كما أسماها وارد والتي يكون فيها أحد الأجناس قد تطور بما فيه الكفاية بحيث أصبح لديه جهاز حربي منظم ومتقدم يجعله قادرا على إخضاع غيره من الأجناس وحكمه . وهذه الفكرة يستحيل اثباتها بالوقائع .

ورأى وارد عن أن القانون يمثل أحد عناصر عاطفة الأمان لدى المجموعة لا يزيد عن كونه مجرد غرض . ومع ذلك فإن كارنز يعتبر أن آراء وارد ، على الرغم من عدم وجود أدلة على صحتها ، لها أهميتها من حيث أنه قد وجه بها الاهتمام إلى العوامل السيكولوجية التي تؤثر على الحياة الاجتماعية وتعتبر اسهاما لا بأس به في الفكر القانوني .

ويليام أوجبورن :

درس أوجبورن العلاقة بين التغير الاجتماعي والقانون انطلاقا من نظريته عن الهوة الثقافية Cultural Lag ومؤدى هذه النظرية باختصار أن الثقافة تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

الثقافة المادية والثقافة غير المادية والثقافة التكيفية adaptive وتشتمل الثقافة المادية على المصانع والمنازل والآلات والمواد الخام والسلع والمواد الغذائية وغير ذلك من الأشياء المادية .

وتشتمل الثقافة غير المادية على أساليب استخدام الأشياء المادية في الثقافة ابتداء من كيفية استعمال أى أداة حتى الأعراف والعادات الجمعية

والمعتقدات والفلسفات والقوانين والحكومات . أما الثقافة التكيفية فهي ذلك الجزء من الثقافة غير المادية التي تتكيف للظروف المادية . ولكن عناصر الثقافة الحديثة لا تتغير بنفس السرعة . فقد يحدث تغير في الثقافة المادية دون ان يصاحبه تغير في الثقافة غير المادية في نفس الوقت . وهنا تحدث الهوة الثقافية . وخلال فترة وجود هذه الهوة توجد بالمجتمع حالة من اللاتوافق . وكقاعدة عامة تتغير الثقافة المادية قبل الثقافة غير المادية ويعتبر هذا التغير أساسا للتغيرات الاجتماعية الحديثة .

والثقافة المادية تنمو وتطور بمعدل أسرع من نمو وتطور الثقافة غير المادية ، وحين تتراكم الهوات الثقافية فان ذلك يؤدي الى تغيرات اجتماعية هائلة كما هو الحال في الثورات (١) .

وقد طبق أوجبورن هذه النظرية على القانون باعتباره من عناصر الثقافة غير المادية ليثبت ان تغيره أبدا من التغير في الثقافة المادية ، فأجرى دراسة مفصلة على قوانين تعويض العاملين عن الاصابات في ميدان الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ ووجد أنه لم تكن هناك أى قوانين لتعويض العمال عن اصاباتهم أثناء العمل قبل عام ١٩١٠

وفي بداية عام ١٩١٢ صدرت خمس قوانين ازدادت في عام ١٩٢١ الى ٤٢ قانونا . وتسائل أوجبورن عما اذا كانت هناك تغيرات في الثقافة المادية خلال هذه الفترة نتجت عنها تغيرات في الثقافة التكيفية أم أنه كانت هناك هوة ثقافية في هذا المجال حتى قبل عام ١٩١٠

واذا كانت هناك هوة ثقافية ففي أى وقت يمكن القول أن الحوادث الصناعية أصبحت كثيرة بدرجة تحتم معها صدور قوانين التعويض ؟ ولكي يجيب أوجبورن على هذه التساؤلات قام بتحليل تطور الصناعة منذ عام ١٧٩٠ حتى عام ١٩١٠ ووجد أن فترة العشرين سنة من ١٨٥٠

(١) نيقولا نيماشيف . (نظرية علم الاجتماع . دار المعارف . القاهرة ١٩٧١) .

حتى ١٨٧٠ قد شهدت بداية التطور الصناعي . وفي عام ١٨٧٠ كان عدد العاملين بالصناعة في الولايات المتحدة قد بلغ ثلاثة ملايين ونصف عامل ، وبلغ عدد لحوادث الصناعية في هذه السنة حوالى ١٠٠٠٠٠٠ حادثة نجم عنها عجز للمصاب استمر أربعة أسابيع أو أكثر و ٣٥٠٠٠٠٠ حادثة نجم عنها عجز للمصاب استمر أقل من أربع أسابيع واستنتج أوجبورن من ذلك أن عام ١٨٧٠ لم يشهد تكييفاً من جانب القانون للتغيرات المادية التي حدثت في المجتمع .

وهنا تبدو الهوة الثقافية الخطيرة وكيف أن القانون كان عاجزاً عن مواجهتها حتى تدخلت الهيئة التشريعية لمواجهة هذا الموقف عام ١٩١٠ واستمرت هذه الهوة حوالى خمسين عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية واستخلص أوجبورن من ذلك قاعدة عامة مؤداها أن القانون يتخلف دائماً عن ركب التقدم والتغير في الثقافة المادية ولكن درجة هذا التخلف أو حجم هذه الهوة يختلف من مجتمع لآخر وتعتبر الهوة الثقافية من أهم معالم المجتمعات الحديثة سريعة التطور (١) .

بيتريم سوروكين :

تناول سوروكين موضوع العلاقة بين القانون والتغير الاجتماعى ضمن معالجته الشاملة لموضوع التغير الاجتماعى والثقافى الذى اعتمد فيها على أدلة استقفاها من التحليلات الاحصائية للظواهر الاجتماعية (٢) . وقد عارض سوروكين أى تفسير للتطور الاجتماعى على أساس خطى واحد (أى فى اتجاه صاعد Unilinear) ، ورأى أن الظواهر الاجتماعية الثقافية تنهض على أساس من النظورات الثقافية المتكاملة والمتناسقة أسماها العقليات mentalities وقرر أن هذه العقليات تطبع معناها على فترات محددة فى تاريخ الانسانية .

Cairns. Opt. ct. pp. 165-166.

Pitrim Sorokin, Social and Cultural Dynamics. (New (٢) York, American Book Co. 1941).

واعتقد سوروكين ان المجتمعات البشرية قد عرفت ثلاثة أنماط من المنظورات الثقافية أو العقلية الثقافية هي: العقلية الحسية *sensate mentality* والعقلية الروحية *Spiritual* والعقلية المثالية *idealistic* والعقلية الحسية هي التي يعتمد فيها الانسان على حواسه فقط في ادراكه لطبيعة الواقع . والعقلية الزوجية هي التي يفسر بها الانسان الواقع على أساس الحقيقة المطلقة كما تتجسد في الله ، أما العقلية المثالية فانها مزيج من العقليتين السابقتين وتاليف بينهما في صورة ديالكتيكية .

وقد ساد كل نمط من هذه الأنماط العقلية الثقافية في فترة ما من التاريخ الانساني وطبع أساليب التفكير والشعور والخبرة بطابعه المميز . وهذا هو السبب في أن المؤسسات الرئيسية في المجتمع (القانون والفن والفلسفة والعلم والدين) تفصح عن طابع عقلي متميز يمثل انعكاسا لسيادة نمط أو آخر من هذه الأنماط الثقافية في المجتمع في كل فترة تاريخية . فخلال المرحلة الحسية مثلا يكون العلم ذا طابع امبيريقى من حيث منهجه واجراءاته ويتصف الفن بالواقعية ويميل الدين الى الاهتمام بالتفتيش عن الخبرة الأخلاقية الملموسة بدلا من البحث عن الحقيقة أو الايمان أو العقل (١) أما القانون فانه سوف يتصف بالصفة الحسية أى أنه يكون :

« من صنع الانسان كأداة لأخضاع مجموعة لمجموعة أخرى واستغلالها وهدفه الأساسي هدف نفعى يتمثل في الحفاظ على سلامة الحياة الانسانية وسلامة الممتلكات وتحقيق السلام والنظام وسعادة ورفاهية المجتمع ككل أو المجموعة المسيطرة التي تسن القوانين وتطبقه ومعايير هذا القاذون نسبيه ومتغيرة حسب الظروف ولا تتضمن مثل هذا النسق القانونى شيئا أبديا أو مقدسا . وهو لا يحاول تنظيم القيم الروحية أو علاقات الانسان بها » (٢) .

(١) Lewis A. Coser. Masters of Sociological Thought. (New York, 1977) pp. 466—469.
 (٢) Pitrim Sorokin. Society Culture and Personality (New-York, Harper. 1947), P. 262.

ورأى سوروكين أن جميع أنماط التكوينات الثقافية التي عرفت البشرية ليست سوى أشكال متنوعة من العقلية الثقافية الثلاثة التي تحدث عنها (أى الحسية والروحية والمثالية) . ويحدث التغير الاجتماعى بفعل عملية دياكتيكية تاريخية تجعل من ظهور شكل ما من العقلية الثقافية بداية لاضمحلاله واستبداله فى النهاية بشكل آخر وهكذا . والتغير الثقافى لا يحدث بفعل أى عوامل خارجية ولكنه يحدث طبقا لقانون « التغير الذاتى أو المتأصل immanent Change » .

وتتالى الأنماط الثلاث الرئيسية من العقلية الثقافية وراء بعضها البعض على نحو ثابت ، فالمرحلة الحسية تتبعها المرحلة المثالية . وبعد أن تكتمل هذه الدورة تعود المرحلة الحسية كبداية لدورة جديدة . واعتقد سوروكين أن الثقافة الغربية قد أكملت دورتين من هذا النوع منذ أيام الثقافة الرومانية الحسية . وتشهد الثقافة الغربية الآن نهاية المرحلة الحسية التى دامت عدة مئات من السنين وفى نفس الوقت ارهاصات مرحلة حسية جديدة . وقد استعان سوروكين بأحصائيات عديدة ليبرهن عن صدق نظريته عن التغير فى الفن والفلسفة والقيم والأخلاق والقوانين وكيف أن كل هذه المظاهر تتبع الدورة التى شرحها .

وقد بذل سوروكين جهدا كبيرا فى شرح طبيعة المعايير القانونية والعلاقة بين تغيرها وبين التغير الاجتماعى بوجه عام . وقد رأى أن المعايير القانونية تتكون من جانبين : الجانب الأول أسماء الجانب التعريفى *defining part* وهو يحدد شكل السلوك اللازم اتباعه من جانب الأفراد ، والجانب الثانى هو ما أسماه بالجانب الجزائى *Sanctioning part* وهو الذى يحدد نتائج مخالفة هذا الشكل السلوكى . ومع أن النسق القانونى الرسمى ملئ بالجزاءات المحددة بدقة والتى يجب أن توقع على مخالفى القانون إلا أن قليلا جدا من أعضاء المجتمع يطيعون القانون مجرد خوفهم من العقاب . فالأشخاص الذين يحترمون القانون يرون فى القول بأنهم لا يقتلون ولا يسرقون ولا يرتشون لخوفهم من العقاب اهانة لهم وهم على حق فى ذلك . فالناس تحترم القانون

لأنهم مقتنعون به (١) .

ومن أهم الانتقادات التي وجهت الى نظرية سوروكين أن الاحصاءات التي اعتمد عليها لتدعيم نظريته غير حقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها كدليل على الدورات الثقافية التي تحدث عنها . كما أنه وقع في تناقض حين اتبع الأسلوب الامبيريقى الحسى في تدعيم نظريته بينما تقرر هذه النظرية أن هذا الأسلوب زائل وسوف تليه مرحلة أخرى روحية (٢) .

خاتمة :

عرضنا في الصفحات السابقة لنموذجين من النظريات التي تناولت العلاقة

بين القانون والتطور الاجتماعى أو التغير الاجتماعى . النموذج الأول هو النظرية الماركسية التي تنطلق من مسلمات مادية جدلية وتؤكد على أن الأساس المادى للمجتمع الذى يتمثل فى قوى الانتاج وعلاقات الانتاج هو الذى يحدد شكل البناء الفوقى للمجتمع بما فيه القانون ، وإن التغيرات الجذرية فى النسق القانونى لا تحدث إلا بفعل تغيرات جذرية فى البناء الأساسى للمجتمع ، إلا أن القانون يمكن أن يكون عاملا مساعدا أو معوقا لتغير البناء الأساسى فى المجتمع . والنموذج الثانى هو النظريات التي تنطلق من مسلمات مثالية وتؤكد على أن الفكر (فى كافة أشكاله) هو المحرك الأساسى للتغير الاجتماعى فإذا تغير أحد الجوانب الفكرية كالتماسك الاجتماعى أو العقلية الثقافية صاحب ذلك تغير فى القانون بوصفه جانبا فكريا آخر أو العكس . وقد عرضنا لآراء مجموعة من العلماء الذين يتدرجون تحت هذا النموذج الثانى : فيبر ، دوركايم ، وارد ، أوجبورن ، سوروكين .

وجمع الدراسات الحديثة عن العلاقة بين القانون والتغير الاجتماعى يمكن تصنيفها تحت هذين النموذجين من النظريات التقليدية إذا اعتمدنا فى تصنيفنا على الأسس أو المسلمات الرئيسية التى تعتمد عليها الدراسة .

(١) Charles Loomis and Zona loomis. 'Modern Social Theories'. Van Nostrand Company. London. 1967). p. 475 .
(٢) Lewis Coser. opt. Ct. p. 478.

ونلاحظ أن كلا الاتجاهين (المادى والمثالى) لا يفكران وجود علاقة ما بين التغير فى النسق القانونى وبين التغير بوجه عام ، ولكن الاختلاف الجوهرى بينهما يتمثل أساسا فى معنى التغير الاجتماعى ومداه . فالتغير الاجتماعى بالنسبة للنظرية الماركسية يحدث على مستويين : تغير كمى وتغير كيمى والتغير الكيمى يحدث داخل كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى وهو تراكمى حتى يصل الى حد معين ليحدث تغير كيمى وينتقل المجتمع من مرحلة الى مرحلة أخرى . والقانون يمكن أن يستخدم فى بداية كل مرحلة لاجداث تغييرات اجتماعية تتفق معها ولتدعيم مصالح الطبقة الجديدة المسيطرة والحفاظ على النظام الاجتماعى الاقتصادى الجديد ، كما أنه يستجيب فى نفس الوقت للتغيرات الاجتماعية التى تطرأ على المجتمع فى كل مرحلة . ولكن التغير الجذرى فى القانون لا يحدث الا مع التغير الجذرى فى المجتمع ، ولا يمكن للقانون أن يحدث تغييرا جذريا فى المجتمع لأن القانون دائما فى مصلحة الطبقة المسيطرة . أما النظريات المثالية فانها لا تعتبر التغير تغيرا فى البناء الأساسى للمجتمع ، أى فى القوى الانتاجية والعلاقات الانتاجية (الطبقيّة) ولكنها تنظر اليه على أنه تغير فى الافكار والعادات والتقاليد والثقافة وبذلك فان القانون يمكن أن يحدث تغييرا فى هذه النواحي الفكرية أو يكون استجابة لها .

الفصل الثامن

نماذج لبحوث وأساليب البحث في علم الاجتماع القانوني

شهد النصف الثاني من القرن العشرين اهتماما متزايدا من جانب علماء الاجتماع بدراسة وتحليل مختلف عناصر النسق القانوني باعتباره ظاهرة اجتماعية ترتبط بغيرها من الظواهر ارتباطا وثيقا وتتأثر بها وتؤثر فيها ، كما شهد تعاونا ايجابيا بين العلوم الاجتماعية والقانونية يهدف الى مواجهة المشكلات القانونية مواجهة فعالة تعتمد على الفهم العلمي السليم . وقد اجريت دراسات كثيرة في مختلف بلدان العالم عن عناصر النسق القانوني المختلفة . واستخدمت في هذه الدراسات أساليب البحث الاجتماعي المختلفة مثل : المقابلة والاستبيان وتحليل المضمون والتحليلات الاحصائية وتحليل الوثائق والسجلات والملاحظة المباشرة . وقد اخترنا من بين هذه الدراسات متعددة بعض النماذج لنعرضها في هذا الفصل لكي نوضح للقارئ مجالات البحث في علم الاجتماع القانوني وأساليب البحث فيه ونوعية المشكلات التي يبحثها والنتائج التي يتوصل اليها ، وسوف نعرض هذه النماذج تبعا لموضوع الاهتمام الرئيسي الذي تدور حوله الدراسات على النحو الآتي :

أولا : دراسات الرأي العام والقانون .

ثانيا : دراسات تحليلية للقانون وآثاره .

ثالثا : دراسات عن المؤسسات القانونية والمشتغلين بالقانون .

ويجب أن نقرر هنا أن هذه المجالات ليست هي وحدها مجالات البحث في ميدان علم الاجتماع القانوني ، ولكنه مجرد نماذج منها ، ذلك أن هناك مجالات أخرى متعددة للبحث مثل مجال التطور التاريخي للقانون في علاقته بالتطور الاجتماعي (وقد عرضنا لذلك في الفصل السابق) ومجال العلاقة بين النسق القانوني وغيره من الانساق الاجتماعية كالنسق الديني أو السياسي أو التربوي أو الأخرى .

وتحن نأمل من هذا العرض لنماذج من الدراسات في ميدان علم الاجتماع القانوني أن يكون حافزا على إجراء مزيد من الدراسات المصرية تساعدنا على فهم النسق القانوني في مصر .

أولا : دراسات عن الرأى العام والقانون

(١) الوعى القانوني وتقدير الرأى العام للقانون (١)

أجريت في بولندا بحوث امبيريقية عديدة للتعرف على اتجاهات الجمهور نحو القانون . وقد كان مبعث الاهتمام بالرأى العام نحو القانون احساس عام بين المسئولية في هذا المجتمع بأن المواطن العادى لا يكن للقانون تقديرا كبيرا ورغبة في معرفة أسباب ذلك من أجل تغير الاتجاهات نحو القانون او تعديله بحيث يحترمه المواطنون ، وبالتالي يلتزمون به مما يقلل من تكاليف تطبيقه . ففى عام ١٩٦٢ أجريت دراسة على عينة ممثلة للمجتمع البولندى بأسره للتعرف على اتجاهات الجمهور نحو قانون الطلاق الذى صدر عام ١٩٤٥ . وبلغ حجم هذه العينة ٢٣٥٥ شخصا . وفى عام ١٩٦٣ أجريت دراسة اخرى على عينة ممثلة للمجتمع البولندى تتكون من ٢٧٢٣ شخصا للتعرف على اتجاهات الجمهور نحو القوانين التى تتعلق بالسلطة الأبوية . وفى عام ١٩٦٤ أجريت دراسة على ٢٨٢٠ شخصا للتعرف على مدى تقدير الجمهور للقانون بصفة عامة . وفى عام ١٩٦٦ أجرى مسح بالعينة للتعرف على الاتجاهات القانونية والأخلاقية للجمهور البولندى واشتملت العينة على ٣١٦٧ شخصا . وفى عام ١٩٧٠ أجرى بحث عن مدى معرفة المواطنين للقانون وتكونت العينة من ٢١٩٧ شخصا .

وقد استخدمت في هذه البحوث جميعا أداة الاستبيان questionnaire والمقابلة interview وأمكن استخلاص مجموعة هامة من النتائج التى ألفت الكثير من الضوء على النسق القانوني البولندى بمختلف جوانبه . وفيما يلي أهم نتائج هذه المجموعة من البحوث :

٧. الوعى بالقانون :

اشتملت استمارة الاستبيان التى استخدمت فى البحث على ٢٢ سؤالاً عن مدى معرفة المواطن بالقانون . وكانت الأسئلة تدور حول معرفة أنواع القوانين المختلفة (القانون المدنى والجنايى والادارى) . وتم تقسيم المستجيبين الى ثلاث فئات حسب عدد الاجابات الصحيحة عن الأسئلة وكانت النتائج كالتى :

٢٣٪ من المستجيبين كانت لديهم معرفة جيدة بالقوانين .
٦٥٪ من المستجيبين كانت لديهم معرفة متوسطة بالقوانين .
١٢٪ من المستجيبين كانت لديهم معرفة ضئيلة جداً بالقانون .
كما استخرجت معاملات الارتباط بين درجة الوعى بالقانون وبين عدة خصائص اجتماعية واتضح أن أكثر الفئات الاجتماعية وعياً بالقانون هي الفئات الآتية :

- (أ) الذكور فى الفئة العمرية ٣٥ - ٤٩ عاماً .
 - (ب) الأشخاص ذوى المستوى التعليمى المرتفع (كلما ارتفع المستوى التعليمى كلما ازداد الوعى بالقانون) .
 - (ج) الأشخاص المشتغلون بالخدمة الاجتماعية .
 - (د) الأشخاص الذين لهم خبرات قانونية (جنائية أو مدنية) تتعلق بالاتصال بالمحاكم .
 - (هـ) الأشخاص الذين طلبوا خدمات أو استشارات قانونية .
 - (و) الأشخاص المهتمون بمتابعة التقارير الصحفية أو الاذاعية التى تتعلق بالأمور القانونية .
- ويستخلص من ذلك أن الوعى بالقانون يرتبط ارتباطاً ايجابياً بالمركز الاجتماعى المرتفع .

٨. تقدير القانون :

من الأمور الهامة بالنسبة لأى نسق قانونى معرفة مدى تقدير الناس

للقانون على أنه عادل أو غير عادل • وقد تضمنت استمارة الاستبيان في البحث الذي أجرى عام ١٩٧٠ سؤالاً أساسياً للتعرف على مدى عدالة القانون من وجهة نظر الجمهور وكان هذا السؤال كالتالي :

هل ترى أن القانون في بلدنا ، بوجه عام ، عادل ؟

وكانت الاجابات عن هذا السؤال كما يأتي :

(أ) القانون عادل	٥٦ر٥ ٪
(ب) القانون غير عادل	٦٦ر٦ ٪
(ج) القانون عادل نسبياً	٥٨ر٨ ٪
(د) القانون عادل اذا طبق فعلاً	٢١ر١ ٪
(هـ) اجابات أخرى	٣١ر١ ٪
(و) لا أستطيع الاجابة	٢٥ر٤ ٪

وقد اختلفت تقديرات القانون على أنه عادل أو غير عادل باختلاف الفئات الاجتماعية للجمهور • فالذين رأوا أن القانون عادل كانوا من المتعلمين ومن سكان المدن الصغيرة والمناطق الريفية ومن المشتغلين بالخدمات الاجتماعية • ولم يبين البحث وجود أى ارتباط بين تقدير القانون على أنه عادل أو غير عادل وبين عوامل أخرى مثل المهنة أو السمات الشخصية ، وتدل نتائج البحث بنسبة عامة على أن الجمهور يقدر القانون تقديراً ايجابياً •

مكانة القانون :

ان مكانة القانون لدى الجمهور من العوامل الحاسمة الضرورية لأداء .
النسق القانوني لوظائفه بكفاءة • وقد تضمنت استمارة الاستبيان التي استخدمت في البحث الذي أجرى في بولنדה عام ١٩٦٥ سؤالاً عن مكانة .
القانون هو :

« هناك عدة آراء حول مسألة اطاعة القانون. والمزيج منك أن تختار

الرأى الذى يتفق معك من بين الآراء الآتية » :

وكانت نتائج الاجابة على هذا السؤال :

حصريون	ريفيون
(أ) يجب اطاعة القانون دائما	٤٤٣٪
(ب) حين يكون هناك قانون أرى أنه خاطيء يجب أن أتظاهر بطاعته ولكننى لا التزم به عمليا	٢٢٧٪
(ج) يجب عدم الالتزام بنأى قانون يعتبره المرء خاطئا	١٧٧٪
(د) لى رأى آخر خاص لى	٤٧٪
(هـ) تصعب على الاجابة	١٠٦٪
	٩٣٪
	١٠٠٪

وقد تم ايجاد معاملات الارتباط بين درجة احترام القانون وبين عدة عوامل اجتماعية واتضح منها أن أكثر الناس احتراما للقانون هم الذين ينتمون لـ

تفئات الآتية :

- (أ) الفئة العمرية من ٣٥ الى ٤٩ عاما وأكثر من ٦٠ عاما .
- (ب) ذوى التعليم المرتفع .
- (ج) المشتغلون بالمهن الادارية والفنية .
- (د) الذين ينتمون الى أسر المثقفين .
- (هـ) الأشخاص الذين يشعرون بالأمان .
- (و) الأشخاص ذوى الاتصالات الاجتماعية المستقرة والمحدودة .
- (ز) الأشخاص ذوى العقلية المرنة والعقلانية وغير المتطرفين .
- (ح) الأشخاص المشتغلون بالخدمات العامة .

أما الفئات التى تميل الى مخالفة القانون أو تجاهله فتد كانت ::

- (أ) الفئة العمرية من ٢٥ الى ٣٤ عاما .
- (ب) غير المتعلمين اطلاقا أو ذوى التعليم الأولى .
- (ج) أبناء الفئات الاجتماعية الأخرى من غير المثقفين .
- (د) العمال غير المهرة .
- (هـ) العمال المهرة .
- (و) الأشخاص الذين لا يشعرون بالأمان .
- (ز) الأشخاص الذين لا يشعرون بالانتماء .
- (ح) الأشخاص المتطرفون فى عقائدهم dogmatic .
- (ط) الأشخاص الذين يشعرون بالاحباط .
- (ي) الأشخاص ذوى القيم المهتزة .
- (ك) الأشخاص الذين لا يعملون فى مجالات الخدمة العامة .

وقد أمكن التمييز بين ثلاث مستويات من تقبل المواطنين واحترامهم .

له هى :

١ - تقبل ظاهرى غير حقيقى عن طريق الكلام لكى يظهر الشخص نفسه بمظهر مقبول اجتماعيا .

٢ - تقبل داخلى والتزام بالقيم التى يعبر عنها القانون دون أن يترجم ذلك الى سلوك فعلى .

٣ - تقبل داخلى والتزام سلوكى باطاعة القانون .

واستخلص الباحث البولندى (آدم بودجورتسكى) من هذه النتائج أن القانون يلقى من الجمهور تقبلا واحتراما بصفة عامة وأن أكثر الناس احتراماً للقانون فى المجتمع هم فئة المثقفين (أى ذوى التعليم الثانوى والعالى) والمشتغلين بالمهن الفنية والإدارية والأشخاص الذين يشعرون بالاستقرار والأمان والانتماء لمجموعتهم الاجتماعية والذين يشاركون فى مجالات الخدمة العامة .

وقد فسر الباحث ميل الجمهور بوجه عام لاحترام القانون في المجتمع البولندي بالروح الجماعية التي سادت هذا المجتمع لعدة قرون والتي اتخذت طابع التقاليد المتوارثة •

أما الدرجة المرتفعة من الوعي بالقانون لدى الجمهور فقد فسرها بأن أي قانون يستند الى معايير أخلاقية يتم للأفراد تمثيلها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وتصبح جزءا منهم ولذلك فإن الفرد على الرغم من عدم دراسته للقوانين يعرفها باحساسه الخلقى •

(ب) اتجاهات الراى العام نحو قانون معين :

ومن الدراسات التي اجريت عن الراى العام والقانون تلك الدراسة التي قام بها فريق من الباحثين الأمريكيين بولاية نبراسكا للتعرف على اتجاهات الراى العام نحو قوانين السلطة الأبوية (أى سلطة الوالدين على أطفالهم) (١) • وقد كان الهدف الاساسى للدراسة الاجابة على الأسئلة الآتية :

- ١ - ما مدى اتفاق أو اختلاف الراى العام مع القوانين المنظمة لسلطة الوالدين على الأطفال ؟
- ٢ - هل هناك اجماع فى الراى فيما يختص بهذه القوانين أم أن هناك اختلافات بين فئات الجمهور المختلفة ؟
- ٣ - ما هو تأثير السن والدخل والتعليم والدين والنوع على الآراء نحو هذه القوانين ؟
- ٤ - ما هى الدوافع والأسباب التي تحدد رآى الأشخاص فى القانون ؟
- ٥ - الى أى مدى تؤيد نتائج البحوث الاجتماعية صلاحية هذه القوانين ؟

وقد تمثل جمهور هذا البحث فى جميع الراشدين المقيمين فى ولاية نبراسكا باستثناء نزلاء السجون والمستشفيات العقلية • وقد اختيرت عينة

(١) Colen, R. A. Robson and A. Bates, Qarental Authority, New Brunswick, N. J., 1958.

ممثلة من هذا الجمهور بلغ حجمها ٨٦٠ فرداً (بنسبة ١ الى ١٠٠٠) : وتتم
تم اختيار العينة بحيث تمثل الجمهور الأصلي للولاية في الجوانب الآتية :

- سكنى الريف أو الحضر ، الجنس النوع ، الجنسية ، الدخل ، المهنة ،
- الدين ، عدد الأطفال وأعمارهم ، الملكية ، عضوية النقابات والاتحادات .
- واستخدم في البحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات واشتمل على ثلاثة
أنواع من الأسئلة يدور كل منها حول أحد الموضوعات الآتية :
- ١ - الموقف من الحد من السلطة الأبوية أو التوسع فيها .
- ٢ - مدى وطبيعة الحرية التي يسمح بها الطفل .
- ٣ - الموقف من مسألة مسئولية رعاية الأسرة وهل يجب أن تقع على
عاتق الدولة أو على عاتق أعضاء الأسرة .

وقد تضمنت أسئلة الاستبيان حالات قانونية محددة عرضت على المحاكم
وكان المبحوثون يسألون عن رأيهم في حكم المحكمة وهل يوافقون عليه أم لا
وبلغ عدد هذه الحالات ١٧ حالة تضمنها الاستبيان .

وبينت نتائج البحث أن هناك اتفاقاً بين الرأي العام وبين القانون
في خمس حالات فقط من الحالات السبعة عشر التي عرضت على المبحوثين ،
واختلافاً بين الرأي العام وأحكام القانون في عشر حالات ، أما الحالتين
الباقيتين فقد كان من الصعب تحديد ما إذا كانت اجابات المبحوثين مؤيدة
للنانون أم معارضة له .

وقد سئل المبحوثون عن آرائهم حول قضايا مثل : هل من حق الوالدين
التحكم في دخل أبنائهم ومصدره ، ما الحد الأدنى للسكن الذي يسمح للأبناء
بالزواج عنده ، وهل من حق الطفل أن يقاضى أى شخص تسبب في الاضرار
بالعائلة .

وقد اتضح من البحث بصفة عامة أن هناك اختلافات شاسعة بين
القانون المكتوب وبين الرأي العام فيما يختص بموضوع سلطة الوالدين

على الأطفال ، أى أن القانون لا يعبر عن الرأى العام . . كما اتضح أن آراء الجمهور بالنسبة لهذا الموضوع لا تختلف من فئة اجتماعية الى أخرى اختلافا يذكر أى أن هناك شبه اجماع فى الرأى العام . فلم يجد الباحثون فروقا ذات دلالة بين آراء الرجال والنساء أو بين آراء كبار السن والشباب أو بين ذوى الدخل المرتفعة وذوى الدخل المنخفضة أو بين سكان الريف وسكان الحضر . . الخ

وحيثما كانت هناك اختلافات بين هذه الفئات فى رأيها عن القانون فإن هذه الاختلافات كانت حول التفاصيل فقط ، فمثلا كان الرجال أكثر ميلا الى تقييد سلطة الوالدين فيما يختص بسن زواج الأطفال والمسائل التى تتعلق بالتربية الدينية والصحية ، أما النساء فقد كن أكثر ميلا الى تقييد سلطة الوالدين فيما يختص باختيار الأطفال لمهنتهم ونوعية تعليمهم وإدارتهم لممتلكاتهم . . الخ .

ويمكن تفسير هذه الاختلافات بين الرجال والنساء بأن كل فئة منهما تميل إلى عدم تقييد السلطة الوالدية في الأمور التي تتعلق مباشرة بها .
فمن المعروف أن المرأة في الأسرة الأمريكية هي التي تشرف على المسائل الصحية والتربية الدينية وزواج الأطفال أكثر من الرجل ولهذا فانها لا تريد قيودا على سلطتها في ذلك .

كما اتضحت الاختلافات بين آراء الرجال والنساء أيضا حول مسألة المعونة المالية لأعضاء الأسرة المحتاجين لها وما اذا كانت هذه مسئولية أعضاء الأسرة القادرين أم مسئولية الدولة . وكان الرجال يؤيدون فكرة أن تتولى الدولة ذلك . وقد قدم الباحثون ثلاث تفسيرات لهذه النتيجة :

١ - أن الرجال أكثر استعدادا لقبول فكرة استقلالية وتحرر الأبناء
ويتقبلون النتائج المنطقية المترتبة على ذلك بينما تشعر النساء بأنهن أكثر
ارتباطا بأطفالهن .

٣ - طالما أن الرجال هم المسئولون تقليدياً عن مساعدة الأسرة فإنهم يكونون أكثر حساسية نحو أعباء مساعدة أفراد الأسرة المحتاجين ولهذا يرغبون في أن تتولى الدولة عنهم هذا العبء.

٣ - أن النساء أكثر محافظة من الرجال وأقل تقبلا منهم للآراء الليبرالية .
 أما فيما يتعلق بالفروق بين سكان الريف والحضر من حيث آرائهم نحو القوانين المتعلقة بالسلطة الوالدية والأسرة فقد اتضح أن سكان الريف ، على عكس المتوقع ، أكثر ميلا من سكان المدن لأن تتولى الدولة مساعدة أفراد الأسرة المحتاجين ، وقدم الباحثون التفسيرين الآتيين لهذا الاختلاف :

١ - أن المهاجرين من الريف إلى المدينة يعودون كثيرا إلى قريتهم بينما المهاجرون من المدينة إلى مدينة أخرى لا يعودون كثيرا إلى مدينتهم الأصلية . مما يجعل سكان الريف يتحملون أعباء تقديم المعونة لمن يحتاجها من أعضاء الأسرة ولهذا فإنهم يريدون التخفف من هذا العبء .

٣ - أن سكان الريف لم يعودوا يتسمون بالطابع المحافظ كما كان يفترض من قبل .

واتضح من نتائج البحث أيضا أن هناك علاقة بين الديانة وبين الرأي نحو قوانين السلطة الأبوية .

فقد وجد أن البروتستانتين أكثر ميلا إلى تقييد السلطة الوالدية على الأطفال من الكاثوليك . فمثلا قرر ٣١٫٢٪ من البروتستانت الذين تسلمهم البحث أن الوالدين لابد أن يمارسا سلطتهما إذا قرر الطفل تغيير ملته الدينية وأن يكون من حقهما التدخل إذا قرر الطفل تغيير ديانته كلية (من مسيحي مثلا إلى يهودي) .

أما الكاثوليك فقد رأى ٥٤٫٧٪ منهم أن من حق الوالدين ممارسة سلطتهما لمنع الطفل من تغيير ملته (من كاثوليكي إلى بروتستانتى مثلا) . ورأى ٧٠٫٣٪ أن على الوالدين منع الطفل من تغيير دينه كلية وغير الباحثون هذا الاختلاف بأن الكنيسة الكاثوليكية تدعم بشدة النمط التقليدي للأسرة والسلطة الوالدية ذات الطابع التساوي من الكنيسة البروتستانتية كما أن التساوية الكاثوليك أكثر اتصالا بالجمهور من التساوية البروتستانت .
 كما اتضح من نتائج البحث أن الأشخاص ذوي التعليم المرتفع أقل ،

ميلاً إلى تقييد سلطتهم الوالدية من الأشخاص ذوي التعليم المنخفض. (أقل من المرحلة الثانوية) • وفسر الباحثون هذه النتيجة بأن ذوي التعليم المرتفع يندمجون بوجه عام إلى الطبقة الوسطى من المجتمع الأمريكي وهذه الطبقة تتصف بميلها الدائم إلى الارتفاع بمستواها الاجتماعي عن طريق رفع مستوى أطفالها الاجتماعي ولهذا فإن الآباء في هذه الطبقة يبذلون كل ما في وسعهم لتعليم أطفالهم ويعتبرون التعليم الوسيلة الأساسية للارتفاع بمستواهم الاجتماعي • ومن هنا جاء ميل هذه الفئة من الآباء إلى عدم تقييد السلطة الوالدية حتى يستطيعوا من خلالها توجيه أطفالهم إلى عدم الانسحاب والمهنة المناسبة • ولا تظهر الاتجاهات الليبرالية لهؤلاء الآباء المتعلمين إلا فيما يختص بأمور أبنائهم بعد أن يكون مستقبل الأبناء قد تحدد •

كذلك تمت المقارنة بين آراء الأشخاص الذين لهم أطفال والأشخاص الذين لم ينجبوا أطفالاً ، واتضح أن ذوي الأطفال أكثر ميلاً إلى تقبل تقييد القانون للسلطة الوالدية ممن لم ينجبوا أطفالاً • وفسر الباحثون هذه النتيجة بأن الآباء يكونون آراءهم من واقع ما تعلموه من خبرتهم الفعلية التي أقنعتهم أن من صالح تطور الطفل أن تكون له درجة أكبر من الحرية •

وخرج الباحثون باستنتاجات عامة عن آراء الجمهور نحو قوانين السلطة الوالدية منها أن الآراء القديمة عن الحق الطبيعي للآباء في السيطرة على أبنائهم لم تعد شائعة في المجتمع الأمريكي وأن الآباء أصبحوا أكثر واقعية من حيث اعتبارهم للسلطة الوالدية وسيلة لتحقيق أهداف تربوية أكثر منها هدفاً في حد ذاته •

وهكذا فإن الرأي العام يؤيد القوانين التي تعطي الحق للوالدين في التدخل في شئون أطفالهم طالما أن هذه القوانين تؤدي إلى تحقيق التربية السليمة للأطفال كما أن الرأي العام يميل إلى إعطاء الأطفال حرية واستقلالاً أكثر مما تعطيه لهم القوانين القائمة •

وقد فسر الباحثون قلة القضايا أو النزعات المعروضة على المحاكم والخاصة بالسلطة الوالدية على الرغم من عدم تأييد الرأي العام للقوانين التي

تنظيمها بأن المشاعر القانونية لدى الناس قوية بحيث يتقبلون القانون
ويطيعونه بحكم العادة .

(ج) مدى اقتناع الجمهور بقاعدة قانونية واحترامهم لها :

على الرغم من عدم اجراء بحوث اجتماعية امبيريقية مباشرة عن الرأى العام والقانون في مصر يمكن الدراجها ضمن علم الاجتماع القانونى الا أن بعض الدراسات الاجتماعية قد تعرضت لهذا الموضوع من خلال اهتمامها بموضوعات أخرى . ومن أهم هذه الدراسات ذات الصلة بالرأى العام والقانون تلك الدراسة التى أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية بالقاهرة عن ظاهرة تعاطى الحشيش فى الفترة من عام ١٩٥٨ حتى ١٩٦٢ والتى أشرف عليها الاستاذ الدكتور مصطفى زيور رئيس قسم الدراسات النفسية والاجتماعية بكلية الآداب جامعة عين شمس فى ذلك الوقت وضمت فريقا من أساتذة الجامعات وباحثى المركز فى ميادين مختلفة من العلوم الاجتماعية كان من بينهم مؤلف هذا الكتاب (١) .

وقد كان الهدف العام من هذا البحث هو « الكشف عن العوامل المؤدية بشكل مباشر أو غير مباشر الى تعاطى بعض الذكور المصريين للحشيش والآثار المترتبة على هذا التعاطى بالنسبة للفرد والمجتمع على السواء » .

وقد استخدمت فى هذا البحث استمارة استبيان (مقابلة) طبقت على مجموعتين من الافراد ، مجموعة ممن يتعاطون الحشيش (مجموعة تجريبية) ومجموعة ممن لا يتعاطون هذا المخدر (مجموعة ضابطة) . وقد تضمنت استمارة البحث أكثر من ثمانين موضوعا فرعيا مثل : مدى انتشار الحشيش فى المجتمع وفى الفئات الاجتماعية المختلفة ، وكيفية تعاطيه وتأثيره على الحالة النفسية والجسمية للفرد وعلى العمل والاسرة . . . الخ . وكان من بين الموضوعات التى تضمنتها الاستمارة والتى تهمنا هنا موضوع رأى الجمهور

(١) تعاطى الحشيش : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية القاهرة ١٩٦١ ص

في قوانين المخدرات وتأثير العقوبة على الحد من انتشار المخدرات ومدى الاحترام الذي يلقاه القانون الخاص بالمخدرات من الجمهور .

وقد دلت نتائج البحث على عدم اقتناع الناس بالقاعدة القانونية وعدم احترامهم لها وقد تبين ذلك من عدم انخفاض نسبة جرائم المخدرات على الرغم من تشديد العقوبة عليها . فالخوف من العقوبة القانونية يعتبر عاملا ذا أهمية ضئيلة جدا (٥٪) في انقطاع بعض المتعاطين فترة من الوقت عن تعاطي المخدرات ، كذلك لم يكن لتشديد العقوبة ورفعها الى مرتبة الجنائية (قانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠) أثر له دلالة في اقلال المتعاطين من تعاطيهم للحشيش ، فقد ذكر ٥٥٪ من المتعاطين بأن تعاطيهم للحشيش قد قل ، بينما ذكر ٤٥٪ أن تعاطيهم قد زاد أو بقي كما هو ، كذلك ذكر ٥٨٪ من العينة الضابطة أن تعاطي الحشيش بين الناس قد زاد أو بقي كما هو بعد تشديد العقوبة .

أما بالنسبة لرأي الجمهور في العقوبة الحالية لتعاطي المخدرات فقد وافق عليها ما يقرب من نصف المتعاطين ورفضها النصف الآخر ، وفسرت هيئة البحث هذه النتيجة بأن القانون في واد والمتعاطين في واد آخر ، فليس ثمة اتجاه نفسي غالب لديهم نحوه لا بالقبول ولا بالرفض . وقد عبر غالبية الأفراد في البحث عن أنهم لا يشعرون بأن تعاطي المخدرات يمثل مشكلة تستحق هذا الاهتمام المغالى فيه من المشرعين .

وقد شرح المحرم الأستاذ الدكتور سمير الجنزوري ، الذي كان من أوائل أساتذة القانون الأكاديميين في مصر الذين جمعوا بين الدراسة القانونية والدراسة الاجتماعية للقانون على أسس علمية ومنهجية سليمة ، نتائج هذا البحث في مقاله عن « تشريعات المخدرات في مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني بقوله :

« مما لا شك فيه أن جمهورا كبيرا من الناس لا ينظرون الى جرائم المخدرات ، وعلى الأخص جريمة تعاطي المخدرات نظرتهم الى الجرائم الأخرى ..

تقلا يقر في اذهان الكافة أن مجرد تعاطي الحشيش هو فعل مؤثم يزيد في خطواته عن السرقة والضرب والجرح ويصل في خطورته الى مرتبة الجنايات ، وتصل عقوبته الى السجن حتى ١٥ عاما بالاضافة الى غرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تزيد عن ٣٠٠ جنية ، فليست هذه العقوبة الجسيمة هي رد الفعل المناسب في نظر أغلب الناس وبالأخص ممن ينتمون الى فئات العمال والفلاحين التي تكون غالبية أفراد الشعب ، ليست هي رد الفعل المناسب لأن تعاطي الحشيش ليس أمرا مستذكرا في هذه الأوساط ..

وجرائم المخدرات من الجرائم القانونية التي من صنع الشارع ، أي أذهاب أفعال رأى الشارع تجريمها تحقيقا لمصلحة اجتماعية دون أن يكون لهذا التجريم جذور عميقة من الاقتناع في ضمير الشعب أو المجتمع الذي يواجه هذه النصوص التجريبية . والمشرع يخطئ اذ يلجأ الى العقاب دون بذل أي جهود صادقة لدراسة الواقع الذي يؤدي الى المشكلة ومحاولة تغييره . بأساليب اجتماعية قبل الالتجاء الى قوة القانون وأوامره وعقوباته القاسية ، ودون محاولة حادة لاقتناع المجتمع على أسس علمية سليمة بخطورة المشكلة ، وآثارها الضارة بالمجتمع بأكمله .. ان المشرع في حمايته لمصلحة اجتماعية اتخذ اتجاهها لا يتجاوب مع ضمير المجتمع ، فحدثت فجوة بين المشرع واضع القاعدة القانونية وبين جماهير المكلفين بهذه القاعدة ، .

واستشهد الدكتور سمير الجنزورى في ذلك بقول الفقيه الفرنسي بيليه :

« ان التشريع يستحق احترام الجميع عندما يتجاوب مع الأفكار التي يجب أن تكون لدى الناس عنه ، عندما يلتزم حدوده ، عندما لا يتعدى على الظواهر المرتبطة بالحرية الفردية ، ومن ناحية أخرى عندما لا يوسع مجال اختصاصه بطريقة مبالغ فيها محاولا فرض الفضيلة أو فعل الخير عن طريق التشريع » (١) .

(١) سمير الجنزورى . « تشريعات المخدرات في مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني . المجلة الجنائية القومية . العدد الثالث . نوفمبر ١٩٦٩ . المجلد الثاني عشر . ص ٦٧٦ — ٦٧٧ » .

وقد استشهد الدكتور الجنزورى بالعديد من الإحصائيات الجنائية
التي أثبتت وجود فجوة بين التشريع وبين الرأى العام والواقع الاجتماعى كما
استشهد بنتائج الدراسات الاجتماعية التى أجريت عن تعاطى المخدرات ومن
بينها دراسة الدكتور سعد المغربى (١) التى تتفق نتائجها مع نتائج بحث
تعاطى الحشيش الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ثانيا : دراسات تحليلية للقانون وآثاره

تشريعات الأحداث فى مصر

قدم الأستاذ الدكتور سيد عويس (٢) تحليلا وافيا لتشريعات الأحداث
فى مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانونى اعتمادا على خبرته العلمية
والعملية الطويلة بهذا الميدان . وقد حدد الدكتور عويس منذ البداية الأسس
التي يجب على أساسها تقييم تشريعات الأحداث ومدى مساهمتها فى
الاجتماعى الذى يمر به المجتمع المصرى فقرر : أن تشريعات الأحداث يجب
أن تكون تشريعات ثورية أى تشريعات تهدف الى التنمية وتعكس الواقع
الموضوعى والأهداف الحقيقية التى يرنو اليها المجتمع المصرى المعاصر -
ومنها بل وأهمها ، أن يتكون المواطن المصرى الصالح بمفهومه الجديد . أن
المطلوب من هذه التشريعات يجب أن يكون أسمى من مجرد تجميع النصوص
القانونية الأجنبية التى قد تكون فى الغالب فضفاضة ، أو تجميع النصوص
القانونية المحلية التى عفى عليها الزمان . أن المطلوب من هذه التشريعات
يجب أن يكون أسمى من مجرد تجديد الألفاظ . ويجب أن تتميز هذه التشريعات
فى صوء ظروف واقعنا الاجتماعى ، كيفيا عما سبقها من تشريعات ، وذلك
بأن تهدف الى التنمية والوقاية والعلاج ، تنمية المواطن الصالح بمفهومه

(١) سيد عويس . تشريعات الأحداث فى مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانونى .

المجلة الجنائية القومية . العدد الثالث . نوفمبر ١٩٦٩ . ص ٦٠٩ - ٦٥٥ .

الجديد ، حدثا كان أو غير حدث ، ووقايته وعلاجه . . . أى يجب أن تتميز هذه التشريعات من حيث المضمون ومن حيث الأسس التي تصاغ في ضوءها ، ومن حيث الدور أو الأدوار التي يتوقعها منها المجتمع ، (١) .
وبعد تحديده لأسس تقييم تشريعات الأحداث قام الدكتور عويس بعرض مفصل لهذه التشريعات وناقشها مناقشة « موضوعية » . وقد عرض هذه التشريعات مقسمة الى ثلاثة اقسام :

- (أ) تشريعات الأحداث الجنائية حتى عام ١٩٣٧ .
- (ب) تشريعات الأحداث الجنائية بعد عام ١٩٣٧ حتى الآن .
- (جـ) مشروع قانون الأحداث الجديد .

وبالنسبة لتشريعات الأحداث الجنائية حتى عام ١٩٣٧ رأى الدكتور عويس أن القانون رقم ٥٨ لعام ١٩٣٧ « به عيوب ونقص كبير برزت بوضوح للمتخصصين سواء أكانوا من رجال القانون أم من رجال العلوم الاجتماعية . وذلك في ضوء التطبيق الواقعي في مجتمعنا ، وأهم هذه العيوب :

١ - أن القانون المذكور قد قصر تنفيذه على الأحداث من سن السابعة الى سن السابعة عشر وكان يجب عدم تحديد حد أدنى للسن ورفع الحد الأقصى حتى سن الثامنة عشرة أو سن الواحدة والعشرين .

٢ - أن القانون لا يتيح ارسال الحدث الى مدرسة اصلاحية الا اذا ثبتت ادانته أولا وكان الواجب يقضى بارسال الحدث الى أى مؤسسة وقائية أو تربوية متى ثبتت للقاضي ضرورة تغيير البيئة التي يعيش فيها الحدث سواء كان مذنبا أم لا .

٣ - أن القانون ترك للقاضي الحق في الحكم بعقوبة جنائية أو الحكم بتدابير تقويمية اذا كان سن الحدث بين الثانية عشرة والخامسة عشرة . والخطأ في ذلك أن العقاب بالسجن أو الحبس لا يجدى كثيرا فهو أسلوب

(١) المرجع السابق . ص ٦١٥ .

سلبي أكثر منه ايجابي . . ان توقيع العقاب لا يردع احدا حتى لو كان عقابا غليظا . فالمجرمون أحداثا كانوا أو غير. أحداث يدفعون دفعا الى ارتكاب الجرائم . حتى لو أنهم ارتدعوا أو بدانهم ارتدعوا فقد تكون آثار ذلك في شخصياتهم غير ايجابية . . ومن ثم فاننا نرى أن اهتمام القانون في ضوء نصوصه قد اقتصر على الأحداث بعد ارتكابهم للجريمة . أى أن أهدافه على علاقتها ، أهداف علاجية . أى أنها ليست أهداف تحاول ان تسهم في تكوين المواطن الصالح وتنميه ، قبل أن ترتكب الجرائم ، أو أهدافا ترمى الى وقاية هذا المواطن الصالح ليبقى مواطنا صالحا (١) .

أما بالنسبة لقضاء الأحداث حتى عام ١٩٣٧ فقد رأى الدكتور عويس أن هم ما يعيبه هو عدم تخصيص القضاة في هذا النوع من القضاء ، ذلك أن قاضى محكمة الأحداث ينتدب من المحكمة الابتدائية ويتغير من آن لآخر ، ودعا الى وضع اجراءات خاصة لمحاكم الأحداث تخالف الاجراءات العادية التى تتبع في محاكمة المجرمين الكبار وأن يكون للقضاء فيها نظام يضمن استقرار القضاة حتى يتخصصوا في معالجة الأحداث وتقويمهم ، كما دعا الى الغاء نظام نيابة الأحداث كما انتقد عدم تخصيص دائرة معينة في المحكمة الابتدائية للنظر في قضايا الأحداث الاستئنافية مما يؤدي الى جلوس الأحداث مع بقية المجرمين الكبار المنظورة قضاياهم في الجلسة . « ولاحظ كذلك أن الحبس الاحتياطي ليس ممنوعا بالنسبة للأحداث : وهم لا يحجزون في مكان خاص بل يحجزون في الزنزانة « أو التخشيبية ، أو في السجون العادية . فالمادة رقم ١٤٥ من قانون تحقيق الجنايات تقضى بجواز ابقاء الصغير المحكوم بتسليمه الى مدرسة اصلاحية في السجن مؤقتا الى حين نفيه منه . وشتان بين هذه الفكرة والفكرة الاصلاحية التى ترى ابعاد الحدث من الوسط الذى يضره وايداعه في بيت الملاحظة ، وهو مكان يظله مناخ اجتماعي سليم ولا يمت لروح السجن بصلة على الاطلاق . »

ثم انتقل د. عويس لتناقشة تشريعات الأحداث بعد عام ١٩٣٧ فعرض لأهم التعديلات التي أدخلها قانون الأحداث المشردين رقم ١٢٤ عام ١٩٤٩ وقانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ وقام بتحليلها من وجهة النظر الاجتماعية فقرر أن قانون الأحداث المشردين رقم ١٢٤ لعام ١٩٤٩ (١) :

١ - يعتبر خطوة للامام في تشريعات الأحداث لأنه رفع السن التي يعتبر فيها الحدث متشردا الى الثمانية عشر عاما ولم يحدد حدا أدنى لهذه السن .

٢ - يجب تعديل القانون بحيث ينطبق على حالات أخرى مثل حالات الأحداث الذين يهربون من المعاهد العلمية ، وحالات الأحداث الذين اعتادوا التردد على أماكن اللهو والقمار وحالات الأحداث الذين يدخلون علنا أو يتعاطون الخمر .

٣ - لا يزال المشرع في هذا القانون يبقى على اعطاء الوالدين أو أولياء أمور الحدث الحق في رفع الدعوى في حالة سوء السلوك والمروق واعطائهم الحق في طلب إخلاء سبيل الحدث على الرغم من احتمال سوء استعمال هذا الحق في كثير من الأحيان .

٤ - لم ينص القانون صراحة على التدابير الضرورية تجاه الأشخاص الذين يدفعون الأحداث الى التشرد .

٥ - أجاز القانون وضع الحدث المشرد مؤقتا في معهد من المعاهد المختصة لاصلاح الأحداث حتى يفصل في أمره ، وهذا اعتراف بدور الملاحظة .

٦ - أتاح القانون ادخال الأسر البديلة في المجتمع المصرى بحيث تتولى زعاية الحدث في حالة عدم وجود من يرعاه من أهله .

أما قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ عام ١٩٥٠ فانه :

(١) المرجع نفسه من ١٣٠ .

١ - يتقسم بالطابع الجنائي بوجه عام ، أى أنه يعامل الأحداث ، على الرغم من تبسيط الاجراءات وتخفيضها ، معاملة تكشف عن أنهم لا يزالون فئة مسئولة عن أفعالها الإجرامية . وربما كان المشرع ، فى ضوء عناصر التراث الثقافى القانونى الذى كان يظل المجتمع المصرى عند صدور هذا القانون له عذره .

٢ - أبقي القانون على نظام القاضى غير المتخصص وغير المستقر ، وكان الواجب النص على تخصيص القضاة فى مسائل الأحداث .

٣ - اعترف القانون بدور دوائر الملاحظة فى رعاية الأحداث ولكنه قصر المستفيدين منها على الأحداث الذين تقل سنهم عن اثنتى عشرة سنة كاملة .

٤ - اهتم القانون بتأثير الحالة الاجتماعية والبيئة على سلوك الحدث . فنص على ضرورة التحقيق من الأسباب التى دفعت الحدث الى ارتكاب الجريمة . قبل الحكم عليه وذلك بالاستعانة بموظفى وزارة الشئون الاجتماعية وغيرهم من الأطباء وبجاء وفى ذلك خطوة للامام .

٥ - يؤدى تطبيق هذا القانون الى اختلاف معاملة الأحداث الجانحين باختلاف أعمارهم الزمنية اذا ارتكبوا نفس المخالفة أو الجنحة أو الجناية . وهذه التفرقة فى المعاملة على أساس السن غير ضرورة من وجهة نظر الدكتور عويس لأن التفرقة يجب أن تكون على أساس شخصية الحدث ومدى حاجته للرعاية الاجتماعية وليست على أساس سنه .

٦ - أبقي القانون حق الاستئناف بالنسبة لأحكام محاكم الأحداث ، وفى ذلك تعريضهم لهزات المحاكمة وأضرارها وكان الاجدر بالمشرع الأخذ بمرونة الاجراءات والاهتمام بتحقيق رعاية الأحداث وحمايتهم لا عقابهم .

٧ - نص القانون على تكوين لجنة خاصة للإشراف على الاصلاحية وأن تكون الافراج عن الأحداث بناء على طلبها بعد أخذ رأى مدير الاصلاحية . ورأى د . عويس أن قيام هذه اللجنة بهذه المهام خطوة الى الامام بشرط أن تقوم بها على الوجه الأكمل .

ويرى الدكتور عويس أن مشكلة جناح الأحداث في مصر ما زالت قائمة على الرغم من التشريعات التي حاولت ، ولا تزال ، الاهتمام بها . ولاحظ أن مشكلة جناح الأحداث في ازدياد مستمر ويتقادم خطرهما على مر الأيام . وقرر أن مواجهة هذه المشكلة تحتاج الى تشريعات ثورية بمعنى أن تتجه التشريعات الى القضاء على عوامل وجود المشكلة في المجتمع ككل لا أن تتجه فقط الى العقاب أو الإصلاح . ودعا الى أن يكون الهدف الأساسي للتشريع هو تحقيق الحياة الفاضلة التي تتسع لأعضاء مجتمعنا لكني ينطلقوا يشيدون . للمستقبل ويعمرون للانسان ويبنون للحرية .

ثم عرض د . عويس لمشروع قانون الأحداث الجديد وعلق عليه بقوله : « هذا المشروع مازال ينظر الى موضوع حماية الأحداث ورعايتهم بعد ارتكابهم جرائم أو بعد وجودهم في حالات اجتماعية معينة غير مسوية وليس قبل ذلك . ونظرة سلبية لا ترى آثار ظاهرة التغير الاجتماعي السريع التي يواجهها مجتمعنا في الوقت الحاضر . . ويجب أن يكون الاهتمام الأول بدعم أجهزة التنشئة الاجتماعية التي تعد المواطنين للمجتمع حتى تستطيع أن تؤدي وظائفها على الوجه المرجو ، ثم يأتي بعد ذلك الاهتمام بوقاية هؤلاء المواطنين حتى يبقوا مواطنين صالحين ، وأخيرا يكون الاهتمام بهم اذا ما انصرفوا أو اذا ما عرضوا للانحراف » (١) .

القانون والعدالة والطبقات الاجتماعية

هل القوانين عادلة ؟ ذلك سؤال صعب . فما الذي نعنيه بعدالة القوانين ؟ هل نعني أنها تطبق على جميع أفراد وفئات المجتمع دون تمييز بحيث يعاقب من يخرج عليه أيا كان ؟ أم نعني أنها هي ذاتها قد وضعت لتحقيق مصالح جميع أفراد المجتمع بدون أي تمييز ؟

ان الإجابة على هذه الأسئلة تحتاج الى دراسات متنوعة تتناول القوانين ذاتها بالتحليل المتعمق للتصرف على مدى تحيزها أو عدم تحيزها لفئات اجتماعية معينة وإلى دراسات امبيريقية أخرى تتناول كيفية تطبيق القوانين ،

سواء من جانب رجال الشرطة أو من جانب القضاة وما إذا كانت القوانين تطبق على فئات معينة بينما لا تطبق على فئات اجتماعية أخرى
وسوف نعرض فيما يلي لدراسة رائدة ومعمقة حاولت الإجابة على هذه الأسئلة قام بها ثلاثة من الباحثين الأمريكيين في ميدان علم الاجتماع القانوني هم : جيروم كارلين وجان هوارد وشلدون ميسنجر . وقد نشرت هذه الدراسة عام ١٩٦٧ في كتاب بعنوان : « العدالة المدنية والفقراء » (١)

وقد استخدمت في هذه الدراسة عدة أساليب للبحث منها : فحص وتحليل الدراسات العلمية الاجتماعية والقانونية عن العدالة في القوانين المدنية وإجراء ملاحظات استطلاعية عن كيفية معاملة مختلف الهيئات القانونية للفقراء وإجراء مقابلات مع عينات من وكلاء النيابة وغيرهم من رجال القضاء .

وقد أدى تحليل المادة العلمية التي تم جمعها باستخدام هذه الوسائل إلى تدعيم الانطباع العام والشائع عن أن الفقراء أقل استفادة من المزايا والحماية التي يكفلها القانون من الأغنياء . . . وقد تم التوصل إلى هذه النتيجة عن طريق دراسة أربع قضايا أساسية هي :

- ١ - طبيعة القانون وموقفه من الفقراء .
- ٢ - كيفية معاملة المحاكم وغيرها من الهيئات القانونية للفقراء .
- ٣ - المساعدة القانونية أو التمثيل القانوني الذي يلقيه الفقراء .
- ٤ - إمكانية استخدام الفقراء للنسق القانوني للحصول على حقوقهم .

وقد بينت دراسة هذه القضايا الأربعة بصفة عامة أن الفقراء لا يحظون بحماية القانون مثل الأغنياء على الرغم من أن احتياجهم لهذه الحماية لا يقل عن احتياج الأغنياء إن لم يزد . فالفقراء هم المستهلكون للسلع في الأسواق

(١) J. Carlin et al. Civil Justice and The Poor. poussell Sage Foundation. New York. 1967.

التي يسود فيها غش العملاء بصور متعددة منها غش الأصناف المبيعة وعدم مطابقة الأسعار لطبيعة السلعة وحتى الغش في هوية البائع (١) . ولما كان الفقراء عادة يشترون احتياجاتهم بالتقسيط المريح فان البائعين يتفننون في اخفاء قيمة الفوائد الحقيقية على هذه الديون وعادة ما يخدعون عملاءهم الفقراء ، وفضلا عن ذلك فان كيفية تحصيل أقسام المشتريات من الفقراء عادة ما تكون قاسية وغير قانونية وتصل احيانا الى حد الابتزاز (٢) . كما أن قانون العلاقة بين المالك والمستاجر ليس سندا للفقراء ولا يحميهم وكذلك الحل بالنسبة لقوانين التأمين والقوانين والنظم الحكومية .

وتد قدم الباحثون الأدلة التالية على صدق استنتاجاتهم هذه بناء على تحييلاتهم للنقاط الأربعة السابق ذكرها .

أولا - طبيعة القانون التحيزة ضد الفقراء :

ليس القانون أداة محايدة أبدا كما يدعى البعض ولكنه أداة تستخدمها المجموعات أو الطبقات التي تملك القوة والسلطة التي تمكنها من تحقيق مصالحها عن طريق النظم القانونية . فالقانون يحمي حقوق ومصالح أصحاب الملكية وذوى الثروة والنفوذ ويحافظ عليها . وقد قام الباحثون باثبات ذلك

(١) مثال ذلك بيع سلعة رديئة جدا على أنها من صنف جيد مع وضع علامة زائفة عليها تحمل اسم منتج شهير ونقاضي أضعاف ثمن السلعة الحقيقي من المستهلك .

(٢) درس مؤلف هذا الكتاب هذا الموضوع أثناء اقامته بولاية كاليفورنيا في الفترة من عام ١٩٦٤ الى ١٩٦٧ . واتضح له أن هناك محلات تجارية معينة تخصص في بيع السلع للفقراء والعمالين من العمل بنظام التقسيط على الرغم من ثقة أصحابها الكاملة في عدم قدرة هؤلاء الناس على الوفاء بديونهم التي يوقعون عليها بطريقة قانونية . وحين يحل موعد الدين ويعجز هؤلاء الفقراء عن الدفع يقوم المحل ببيع وثيقة الدين بنصف ثمنها مثلا الى ما يسمى بشركات التحصيل (لم يختار المحل شيئا لأنه باع السلعة بضعف ثمنها) بينما قانونيا فيؤول الدين الى هذه الشركة التي تضيف عليه بحكم القانون فائدة أو أتعابا للتحصيل وتقوم بمطاردة العميل المفلس لتحصيل الدين منه وتهدهد برفع الدعوى عليه أمام القضاء وأخيرا وتحت التهديد المستمر تقوم هذه الشركات القانونية شكلا بتسليم العميل بعدد الخلل الى عصابة إجرامية تشركه في نشاط إجرامي (سرقة أو اتجار في مخدرات أو دعارة) حتى يحصل على دخل يمكنه من سداد الدين المضاعف .

عن طريق تقديم أدلة واقعية عن ثلاث أنماط من التمييز في القانون :

١ - محاباة طرف ما ضد الآخر .

٢ - ازدواجية القانون - أى الإنكار الشرعي للمساواة في الحماية
Jure denial للمساواة .

٣ - الإنكار الفعلي في الحماية
de facto denial of equal Protection equal protection

(١) المحاباة في القانون :

حلل الباحثون نوعين من القانون لاثبات محاباتهم للاغنياء ضد الفقراء .
قانون العلاقة بين المالك والمستأجر وقانون العلاقة بين المدين والدائن .
واتضح أن القانون دائماً في صف ملاك العقارات وظالم بالنسبة للمستأجرين.
الفقراء فهو مثلاً يجبر المستأجر على دفع الإيجار كاملاً حتى لو أخل المالك
بالتزاماته فيما يتعلق بصيانة أو إصلاح العقار مما يجعل المستأجرين
الفقراء يعيشون في ظروف سكنية ضارة وبالغة السوء . وفي الوقت الذي
لا يعطى هذا القانون المستأجر الحق في تخفيض قيمة الإيجار عند عدم وفاء
المالك بالتزاماته نحو صيانة العقار فإن قانون الضرائب يخفض من قيمة
الضرائب المستحقة على العقار إذا أثبت المالك أن حالة العقار سيئة ومتدهورة ،
كما أن قانون الإجراءات متحيز أيضاً ضد الفقراء المستأجرين ، فالقانون
يطالب المستأجرين بتقديم الأدلة والبراهين على صدق دعواهم بمخالفة الملاك
لشروط الصيانة والإصلاح ، وهذه الأدلة يصعب على الفقراء تقديمها .
ولا يتعرض المستأجرون للظلم فقط من قانون الإيجارات المتعلقة بالملكية الخاصة
ولكنهم يتعرضون أيضاً للظلم من قانون الإيجارات المتعلقة بالملكية العامة
للعقارات (الحكومية أو الجمعيات والمؤسسات الأهلية) فالقانون يفكر
على المستأجرين كل الحقوق التي يدعى أن المستأجر يستمتع بها في حالة
استئجار مسكن من مالك فرد ، فهو ينص على حق الإدارة في دخول الشقة
في أى وقت لفحصها وعلى ضرورة أن يكون الإيجار مشاهرة وليس لمدة أطول

وعلى إخلاء الساكن بمجرد اشارة بذلك بل حتى دون ابداء الأسباب .

أما قانون العلاقة بين الدائن والمدين . فالمواد التي تحدد نسبة الفوائد على القروض والاقساط متحيزة للدائن فالحد الأعلى لها مرتفع للغاية ويصل في حالات كثيرة الى مستوى الربا الفاحش ، كما أن الجزاءات المحددة لمخالفة هذا القانون بسيطة مما يشجع الدائنين على مخالفتها . ويستطيع أصحاب الأموال الحصول على تصريحات بتسليف الأموال بأعلى من النسب التي ينص عليها القانون . ويستثنى البائعون الذين يبيعون بضائعهم بالتقسيط من أي نسب للفوائد على النقود المؤجلة بحجة أنهم يشتغلون بالتجارة وليس باقراض الأموال . أما القوانين الخاصة بعدم وفاء المدين بدينه فهي أيضا في صالح الدائن .

(ب) ازدواجية القانون (الانكار الشرعى للمساواة في الحماية) :

من الأدلة على تحيز القانون للأغنياء وجود نوعين من القوانين ، احدهما يطبق على الفقراء والآخر يطبق على الأغنياء . مثال ذلك أنه في الولايات المتحدة الأمريكية يطبق « قانون الأسرة المدني » على الأغنياء فيما يتعلق بمسائل الارث وحقوق الزوج والزوجة والطلاق والنفقة . الخ . أما الفقراء فيطبق عليهم القانون العام Public law ويتولى تطبيقه هيئات غير قانونية محلية ، ذلك أن الفقراء لا يلجأون للمحاكم لحل نزاعاتهم الأسرية نظرا لتكاليفها التي لا يستطيعون تحملها ومن ثم يلجأون الى هذه الهيئات الأخرى .

ومن الأمثلة الكلاسيكية على ازدواجية القانون تلك القوانين التي تتعلق بالتمييز العنصرى ضد الزوج وغيرهم من الأقليات (وغالبيتهم من الفقراء) . فالتمييز العنصرى مثلا بالنسبة للاستخدام في الأعمال والوظائف لا يعتبر غير قانونى الا في نطاق محدود من الأعمال التي ينطبق عليها قانون عدم التمييز العنصرى . كما أن التمييز العنصرى . يدعمه القانون في المستشفيات وفي محبى الاسكان .

• (ج) الانكار الفعلى للمساواة فى الحماية (التحيز العملى De Facto Bias :

قد ينص القانون المكتوب على المساواة بين الناس فى المعاملة بغضّ النظر عن مركزهم الاجتماعى ، ولكن هل هذا ما يحدث فعلا فى الواقع ؟
بالقطع لا •

ان الفقر ترتبط به عوامل مختلفه تحول بين المساواة النظرية النى
ينص عليها القانون وبين العدالة فى التطبيق • وعلى هذا فان القانون فى
هذه الحالة يكون متحيزا ليس بطريقة صريحة ولكن بطريقة مخادعة •
فقدرة الغنى على الاستفادة من الحماية ومن المزايا التى يكفلها القانون
أكبر بكثير من قدرة الفقير على ذلك ، على الأقل لأن الفقير غالبا ما يكون غير
متعلم ويجهل القانون والاجراءات القانونية •

وقد ضرب الباحثون عدة أمثلة تدل على التحيز الفعلى للقانون ضد
الفقراء ، على الرغم من أن هذا القانون يبدو غير متحيز من الناحية النظرية ،
ومن هذه الأمثلة قانون الطلاق فى ولاية نيويورك • هذا القانون يقيّد الطلاق
بالنسبة لجميع المواطنين من الناحية النظرية ، ولكن الواقع أن الأغنياء
يستطيعون الطلاق أكثر من الفقراء ، ذلك أن الفقراء ليست لديهم الامكانيات
مُغادرة الولاية الى ولاية أخرى تتيح الطلاق حيث يحصلون على حكم بالطلاق
ثم يعودون مرة أخرى الى ولاية نيويورك كما يفعل الأغنياء • وهكذا نرى
أن هذا القانون يقيّد حرية الفقراء لا الأغنياء • ونتيجة ذلك أن الفقراء
يلجأون الى أساليب غير قانونية للحصول على الطلاق مما يوقعهم تحت
طائلة قوانين أخرى أو الى هجر الزوج أو الزوجة أو الانفصال • ولو كان
القانون عادلا حقا لنص على عدم الاعتراف بأى حكم طلاق يصدر من ولاية
أخرى بالنسبة لسكان ولاية نيويورك ، أو أتاح للفقراء امكانية الطلاق دون
الانتقال من الولاية •

ومن أمثلة تحيز القانون العملى ضد الفقراء قانون التجنيد على الرغم
من أنه يبدو ظاهريا غير متحيز : فالقانون ينص على تأجيل كل من يشغل

وظيفة معينة أو كل من يستمر في دراسته • ولكن الفقراء لا يشغلون هذه الوظائف ولا يواصلون تعليمهم وبالتالي فانهم هم الذين لا يؤجل تجنيدهم •

ويمكن القول بصفة عامة أن القانون لا يولى اهتماما كافيا لحل مشكلات الفقراء والقضاء على الفقر وعلى التمييز الطبقي والعنصرى وعلى العكس من ذلك يستغل مشكلة الفقر ليحقق امتيازات للأغنياء • فبدلا من اصدار قوانين لمحو الأمية مثلا ينص قانون الانتخابات على أنه ليس من حق الأميين التصويت في الانتخابات مما يحرم الفقراء من ممارسة حقوقهم السياسية • كذلك تحرم القوانين الفقراء من حقهم في التظاهر والمطالبة بحقوقهم •

ويقتر الباحثون أن علاج مشكلة تحيز القوانين ضد الفقراء لا ينفصل عن القضاء على الفقر ذاته ، فالمساواة القانونية عديمة المعنى دون مساواة اجتماعية ، والتحيز القانونى ضد الفقراء إنما هو انعكاس للمساواة الاجتماعية وتدعيم وحماية لها •

ثانيا - تحيز الهيئات القضائية التى تطبق القانون ضد الفقراء :

أورد الباحثون أدلة وتحليلات متعددة لاثبات أن المحاكم وغيرها من الهيئات القضائية ترعى مصالح الأغنياء ، أكثر من مراعاتها لمصالح الفقراء • ومن أهم هذه الأدلة أن المشتغلين بالقضاء ليسوا أنفسهم من الفقراء ، أى أن الفقراء لا يجدون من يمثلهم فى الهيئات القضائية كما أن الفقراء فى المجتمع غير منظمين ولا يشكلون جماعات ضغط على المحاكم من أجل مراعاة مصالحهم كما هو الحال بالنسبة للأغنياء •

من هذه الأدلة أيضا أن المحاكم التى تنظر القضايا المتعلقة بالفقراء ومشكلاتهم تتكون عادة من قضاة يفتقدون الى الخبرة والتدريب الكافيين لتحقيق العدالة ، مثال ذلك محاكم الأحداث التى تعرض عليها قضايا الأحداث الفقراء ، فغالبية القضاة ينظرون اليها على أنها ليست مجالا ملائما لعملهم والنتيجة أن القضاة بها يكونون صغار السن عديمي الخبرة .

ومن خريجي معاهد قانونية ذات مستوى منخفض (بل حتى معاهد
ليالية) .

ونفس الشيء ينطبق على المحاكم المدنية الأخرى التي تنتظر قضايا
الفقراء مثل النزاعات بين الملاك والمستأجرين .

ثالثا - المساعدة القانونية التي يلقاها الفقراء :

نعلم أنه كلما تطور النسق القانوني وتعدد كلما أصبح التخصص
الدقيق أكثر تزايدا : فلم يعد في وسع أى شخص أن يلم بكل القوانين
أو بكل الاجراءات القانونية . ولم يعد في امكان المواطن الدفاع عن حقه دون
اللجوء الى شخص متخصص يتولى عنه هذه المسئولية .

وقد بينت كثير من الدراسات أن الفقراء لا يستطيعون تكليف محامين
للدفاع عن حقوقهم وحتى ان استطاعوا فانهم يلجأون الى أقل المحامين كفاءة
وشعورا بالمسئولية .

وقد بينت المسوخ الاجتماعية التي اجريت في عدة ولايات أن ثلثي
عائلات الطبقة الدنيا لم يستعينوا اطلاقا بمحام بينما بلغت هذه النسبة
الثلث فقط بالنسبة لعائلات الطبقة العليا . كما اتضح من نتائج دراسة
أخرى عن المحامين أن أقل من خمس المحامين في مدينة نيويورك يتعاملون مع
عملاء يقل دخلهم السنوى عن ٥٠٠٠ دولار ، في الوقت الذى نعلم فيه أن
نصف عائلات نيويورك يقل دخلها عن هذا المبلغ . كما قرر ٧٠٪ من
المحامين أن متوسط دخل عملائهم يزيد على ١٠ر٠٠٠ دولار سنويا مع
العلم بأن أقل من ١٠٪ من أسر مدينة نيويورك يحصلون على هذا
الدخل .

وقد ثبت أن المحامين الذين يستعين بهم الفقراء لأنهم يتقاضون أتعابا
قليلة هم من أقل المحامين كفاءة وقدرة وتدريباً ولا يتمتعون بسمعة طيبة
وغالبا ما يستغلون هؤلاء العملاء الفقراء . ولا يقبل هؤلاء المحامون كل قضايا
الفقراء ، بل يقبلون فقط . تلك القضايا التي يضمنون الحصول على أتعاب.

عالية منها مثل قضايا التعويض عن الاصابات الجسدية • ولا يبذل المحامون جهدا من أجل الدفاع عن حقوق الفقراء •

وعلى ذلك فان المساعدة القانونية التي يحصل عليها الفقراء تكون محدودة جدا بالمقارنة بالمساعدة التي يحصل عليها الأغنياء ، ويعنى في نهاية الامر أن الفقراء لا يستطيعون الحصول حتى على حقوقهم التي يكفلها لهم القانون •

**رابعاً - امكانية استخدام الفقراء للنسق القانوني للحصول على حقوقهم :
الوعي القانوني :**

تتطلب الاستفادة من الحماية التي يوفرها القانون للأشخاص وعدا قانونيا من جانب هؤلاء الأفراد • ويتضمن هذا الوعي القانوني احساس الشخص بأن له حقوقا وأنه يستطيع تأكيدها عن طريق القانون ومعرفة بكيفية وأسلوب استخدام القانون لتحقيق مصالحه • فضلا عن ذلك فان الوعي القانوني يشمل أيضا على القدرة على العمل الايجابي • فالشخص الذي يتمتع بالوعي القانوني *legally Competent* لا يعرف حقوقه فقط ولكنه يقدم على اتخاذ الخطوات العملية القانونية عندما يشعر أن من صالحه عمل ذلك •

وتدل نتائج الدراسات التي أجريت على الطبقات الاجتماعية أن الطبقة الدنيا لا تلجأ للقانون للحصول على حقوقها نظرا لانخفاض وعيها القانوني وعدم ادراك حقوقها وعدم ايجابيتها في اتخاذ اجراءات قانونية ويرتبط كل ذلك بالطبع بانخفاض مستواها التعليمي والثقافي وهما طرفان ملازمان للفقير • فقد اتضح من دراسة أجريت في مدينة نيويورك أن هناك علاقة قوية بين المستوى الاجتماعي - الاقتصادي المنخفض وبين عدم اللجوء الى القانون للحصول على تعويض في حالة حوادث السيارات • كما اتضح من دراسة أخرى أن أعضاء الطبقة الدنيا الذين يتعرضون للغش التجاري من جانب التاجر أو حتى إعادة السلعة اليه ، وعادة ما تكون هذه السلعة بها عيوب أو بيعت لهم بسعر أعلى بكثير من سعرها الأصلي أو حتى استبدلت بسلعة أقل جودة مما اشتراها العميل فعلا • ومن أسباب عدم

لجوء الفقراء للحصول على حقوقهم احساسهم بأنهم أمام خصم غنى وقوى .
وأن القضاء لن ينصفهم •

وقد اتضح أن الظروف التى يحيا فيها الفقراء تجعل معرفتهم بالقانون وكذلك بالمؤسسات والاجراءات القانونية محدودة للغاية ، ولهذا فانه حين يقع عليهم ضرر ما فانهم لا يعرفون الى اى الجهات يتجهون ولا اى اجراءات يتخذون للحصول على حقهم •

وبنيت الدراسات أيضا أن الفقر يحول بين الناس وبين الاستعانة بالمحاميين ، كما أنه يجعل الفقراء يتنازلون عن المطالبة بحقوقهم كاملة ويرضون بأى شئ يقدمه لهم الطرف الآخر حتى يتجنبوا نفقات المقاضاة أو تعقيد الاجراءات •

ونظرا لجهل الفقراء بالقانون وبحقوقهم فانهم يتعرضون لانواع بشعة من الاستغلال فى كل تعاملاتهم الاقتصادية ، تلك التعاملات التى يكون موقفهم فيها دائما موقف الطرف الضعيف الخائف من انتقام الطرف القوى (اذا حاول الفقير مثلا أن يشكو التاجر الذى غشه فانه لن يبيعه شيئا بالتقسيط . بعد ذلك او اذا حاول أن يشكو مستخدمه للحصول على حقه فانه قد يفصله . من عمله . . الخ) •

والفقراء عادة ليسوا أعضاء فى منظمات سياسية أو مهنية تدافع عنهم .
حقوقهم وتزيد من وعيهم بهذه الحقوق بينما الأغنياء يتمتعون بهذه الميزة •

ونظرا للخبرات السيئة التى يمر بها الفقراء مع ممثلى القانون (الشرطة مثلا ، فانهم يفقدون الثقة فى كل المؤسسات القانونية التى لا تهدف حقا الا الى السيطرة عليهم أو حتى عقابهم مما يؤدى الى كراهيتهم لهذه المؤسسات وعزوفهم عن التعامل معها وادراكهم القانون على أنه ضد مصالحهم وأن وظيفته هى ابقاءهم فى حالة من الحرمان بدلا من أن يكون أداة للحفاظ على حقوقهم • فهم يعتبرون القانون عدوا وليس صديقا لهم . فهو دائما يأخذ منهم ولا يعطيهم • وينظر الفقراء للشرطة على انها جهاز فساد ووحشى • وخبرة الفقراء مع المحاكم هى أيضا خبرة سيئة تجعلهم لا يفكرون فى اللجوء اليها •

حين يعتدى على حقوقهم • فعادة ما يعامل الفقراء في المحاكم معاملة مهينة وفضلة أو بدون اهتمام على أحسن الاحوال • وقد اتضح من نتائج الدراسات أنه كلما كان لأفراد الطبقة الدنيا خبرة بالمحاكم كلما كان ميلهم الى اللجوء اليها اذا وقع عليهم ضرر ما اقل •

ان الظروف المعيشية التي يحيا فيها الفقراء يجعل وعيهم بالقانون وبحقوقهم محدودا كما أن خبراتهم مع المؤسسات القانونية تجعلهم يدركون عدم جدوى القانون في حمايتهم ولهذا يلجأون اليه للحصول على حقوقهم • واختتم الباحثون دراستهم بتقرير أن كل الجوانب التي تناولتها تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة من أجل فهم مدى الظلم القانونى الواقع على أعضاء الطبقة الدنيا ومن أجل تغير الظروف الاجتماعية وتغيير النسق القانونى بما يحقق العدالة الحقيقية في المجتمع •

ثالثا : دراسات عن المؤسسات القانونية والمستغلين بالقانون

من المجالات التي اهتم علماء الاجتماع القانونى بدراستها المؤسسات القانونية ونوعية العاملين بها (المشرعون ، القضاة ، المحامون ، رجال الشرطة) • وقد اهتم العلماء بدراسة هذا المجال نظرا لتسليمهم بأن القانون أيا كانت طبيعته يتأثر بنوعية أولئك الذين يسنونه ويتحملون مسئولية تطبيقه كما أنه يتأثر بنوعية المؤسسات التي تتخصص فيه وبطبيعة علاقاتها بغيرها من المؤسسات الاجتماعية ، بل بطبيعة النظام الاجتماعى الاقتصادى الذى توجد فيه • وسوف نعرض فيما يلى لبعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال •

١ - الخصائص الاجتماعية للقضاة وأثرها على الاحكام التي يصدرونها :

أجريت عدة دراسات عن العلاقة بين الخصائص الاجتماعية للقضاة وبين الاحكام التي يصدرونها على المتهمين في القضايا التي تعرض عليهم • وقد اتضح من احدى هذه الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الامريكية أن هناك علاقة قوية بين الانتماء السياسى للقاضى وبين نوعية الاحكام التي يصدرها فالقضاة الذين ينتمون للحزب الديمقراطى يميلون الى اصدار أحكام أخف على المتهمين في القضايا الجنائية من الأحكام التي يصدرها القضاة الذين

ينتشون للحزب الجمهورى • كذلك يميل القضاة الديموقراطيون الى اصدار احكام فى صالح النقابات العمالية فى قضايا النزاع بينها وبين أصحاب الأعمال وفى صالح العمال المتعطلين عن العمل وفى صالح الحكومة فى قضايا الضرائب وفى صالح المتضررين من الحوادث أو الاصابات ، بينما يميل القضاة الجمهوريون الى اتخاذ الموقف المعاكس لذلك (١) •

وهناك دراسات أخرى أجريت عن العلاقة بين نوع القاضى (ذكر أو أنثى) وسنه ومستواه الاجتماعى الاقتصادى وبين نوعية الاحكام التى يصدرها فى القضايا التى تعرض عليه وخاصة اذا أخذنا فى الاعتبار نوع المتهم وسنه ومستواه الاجتماعى الاقتصادى •

(ب) دور المحاكم الشعبية فى الاقلال من السلوك الانحرافى :

ادخل فى المجتمع البولندى نظام المحاكم الشعبية (أو المحاكم الاجتماعية) والمحاكمة الاجتماعية توجد فى المصانع والمؤسسات العامة وتتكون من مجموعة من العاملين بالمصنع أو المؤسسة (محلفون) وتختص بالنظر فى المخالفات البسيطة التى يرتكبها العمال •

وقد أراد المسئولون معرفة مدى فاعلية هذا النظام فى الاقلال من السلوك الانحرافى ولذلك أجري دراسة للمحاكم الاجتماعية (٢) • للإجابة على الأسئلة التالية :

١ - هل الاحكام التى تصدرها المحاكم الاجتماعية ، مثل احكم بمواجهة العامل لزملائه وادانتهم له جماعيا ، وسيلة فعالة لمنع العمال من ارتكاب المخالفات ؟

٢ - هل حقيقة يؤدى عرض بعض الحالات على المحاكم الاجتماعية بدلا من تحويلها الى المحاكم العادية الى ازديادية فى العدالة - أى وجود عدالة للمواطنين بصفة عامة وعدالة أخرى للعاملين فى الشركات التى توجد بها محاكم اجتماعية ؟

Sce : Edwin Schur. Low and society. p. 147.

Adam Podgorecki. Law and Society, pp. 150-161.

(١)

(٢)

٣ - هل تلقى المحاكم الاجتماعية قبولا من المستخدمين في الشركات التي توجد بها ؟

٤ - هل اختيار الحالات التي تعرض على المحاكم الاجتماعية مناسب من حيث نوع الحالات والمؤسسات التي تحولها على المحكمة ونوعية المتهمين ؟
٥ - ما تأثير التنظيمات القانونية الخاصة بالمحاكم الاجتماعية على أداء هذه المحاكم لوظائفها فعلا ؟

٦ - هل هناك آثار ايجابية للمحاكم الاجتماعية ، بالإضافة الى تقليلها من ارتكاب العمال للمخالفات .

٧ - هل هناك أى آثار سلبية للمحاكم الاجتماعية وما هي ؟

٨ - هل يمكن تحسين الأسلوب الحالى الذى تمارس به المحاكم الاجتماعية وظائفها وبأى كيفية وأى درجة ؟

وقد أجريت الدراسة في أحد الاقاليم البولندية واستغرقت ثلاثة أشهر .
واستخدمت فيها أدوات مختلفة لجمع البيانات مثل المقابلة والاستبيان .
وتحليل الوثائق وتحليل مضمون الصحف والملاحظة بالمشاركة . وقد أدت استخدام هذه الأساليب المختلفة الى تحقيق صدق البيانات حيث كانت المعلومات التي تجمع بواسطة أداة ما تراجع على المعلومات التي تجمع بواسطة أداة أخرى .

وقد اختيرت عينة من الشركات التي توجد بها محاكم اجتماعية روعى فيها أن تكون ممثلة لأبعاد مختلفة مثل حجم الشركة وحجم المدينة التي توجد بها وعدد العاملين بها ونسبة الذكور الى الاناث بينهم ونوعية تدريبهم وروعى عند اختبار العاملين بالشركة في عينة البحث أن يكونوا ممثلين للمهن المختلفة بالشركات . المهن الكتابية والادارة ، والعمال المهرة ، والفنيون والعمال غير المهرة .

وقد أجريت المقابلات مع ثلاث فئات : العاملون بالشركات (بلغت عينتهم ١٥١ شخصا) والاشخاص الذين حوكموا أمام المحاكم الاجتماعية بالشركات (٣١ شخصا) والمشتغلون بالقضاة والنيابة وأعضاء الحزب (٦٤ شخصا) .

وقد قام الباحثون بتحليل ملفات ٤٨ قضية نظرتها المحاكم الشعبية كما قاموا بحضور جلسات هذه المحاكم وملاحظة ما يجرى بها وتحليله . كما تمت مقابلة مديري الشركات وسؤالهم عن حجم المخالفات قبل وبعد افعال نظام المحاكم الشعبية وقد استخلصت النتائج الآتية والتي تمثل اجابات على الاسئلة الثمانية التي تمت صياغتها كأهداف للبحث :

١ - بينت اجابات العاملين بالشركات أن انشاء المحاكم الاجتماعية قد أدى الى منع السرقة في الشركات فقد قرر ٨٣ شخصا (من مجموع ١١٢ شخصا بأن المحاكم الاجتماعية قد أفادت في ذلك ، وقرر ٩ أشخاص بأنها عديمة الفائدة وامتنع ٢٠ شخصا عن الاجابة ، ولم يستطع الباحثون الحصول على أدلة موضوعية كافية عن الانخفاض الفعلي لحالات السرقة في ردع العاملين عن ارتكاب المخالفات .

٢ - قررت غالبية المستجيبين أن انشاء المحاكم الاجتماعية لا يتعارض مع العدالة ولا يؤدي الى ازدواجية بها .

٣ - بينت الادلة أن هناك تقبلا عاما من جانب العاملين للمحاكم الاجتماعية .

٤ - أما بالنسبة لنوعية الحالات التي تعرض على المحاكم الاجتماعية وكيفية اختيارها ونوعية الأفراد الذين يعرضون كلهم فقد قرر معظم المستجيبين أن حالات السرقة من الشركات هي التي يجب أن تعرض على المحاكم . وبينت تحليلات ملفات الحالات التي حوكت أمام هذه المحاكم أن ٥٠٪ منها حالات سرقات بسيطة . واتضح أن المتهمين يهددون بالانتحار اذا كانت المحاكمة علنية ولذلك فإن المحاكمات كانت تتم بشكل غير علني . وكانت معظم الحالات التي عرضت على المحاكم الاجتماعية من الحالات البسيطة أو المخالفات غير الخطيرة . ولوحظ أن الموظفين الاداريين لم تعرض حالاتهم على المحاكم الاجتماعية مما أثار شعورا لدى العمال بأن هذه المحاكم ضدهم فقط .

٥ - لم تصدر لوائح تحدد الوضع القانوني للمحاكم الاجتماعية حتى عام ١٩٦٥ وفي الفترة التي أجريت فيها الدراسة وقبل صدور مثل هذه اللوائح

لم تكن المحاكم الاجتماعية تحظى بالثقة وبخاصة لدى رجال القانون بل وحتى قضاة هذه المحاكم .

٦ - بينت الاستجابات أن المحاكم الاجتماعية تؤدي دورا ايجابيا بالشركات بالإضافة الى أثرها في الحد من ارتكاب العاملين للمخالفات حيث أن هذه المحاكم اقترحت على ادارة الشركات ادخال تعديلات وتحسينات معينة في كيفية العمل بها بناء على خبرتها من الحالات التي عرضت عليها .

٧ - اتضح من البحث أن هناك أثارا سلبية لادخال المحاكم الاجتماعية ولكنها غير مقصورة مثال ذلك اثاره مشاعر سلبية لدى العمال نحو المحكمة اذا اصدرت حكما ما ثم حولت الحالة الى المحكمة العادية لتصدر حكما آخر وكشف المحاكم لسلوك معين أصبح معتادا لدى العمال (مثل استخدام أدوات الشركة في أغراض شخصية) مما يؤدي الى عدم ترحيب العمال بوجود المحكمة .

٨ - اتضح من البحث أنه يمكن تحسين أداة المحاكم الاجتماعية لدورها بأساليب مختلفة منها :

- (أ) يجب أن يكون اختيار الحالات التي تعرض على المحاكم الاجتماعية على أسس واضحة ومعلنة ومقبولة من جميع العاملين حتي لا يشعر العاملون بالتمييز بينهم وبين غيرهم ممن يعرضون على المحاكم العادية .
- (ب) يجب تقليل الوقت والاجراءات التي تمر بها الحالات التي تعرض على المحكمة الاجتماعية .
- (ج) يجب وضع قواعد واضحة وصريحة لمسألة علنية جلسات المحكمة .
- (د) يجب احترام قرارات المحاكم الاجتماعية وجعلها ملزمة مثل قرارات المحاكم العادية .
- (هـ) يجب عطاء المتهمين أمام هذه المحاكم حق استئناف الاحكام التي تصدرها .

وقد أفادت هذه النتائج في ادخال التعديلات اللازمة على نظام المحاكم الاجتماعية في بولندا .

المراجع العربية

- أحمد محمد خليفة : النظرية العامة في التجريم . دراسة في فلسفة القانون . دار المعارف . القاهرة ١٩٥٩ .
- السيد بدوي : القانون والجريمة والعقوبة في التفكير الاجتماعي الفرنسي . المجلة الجنائية القومية . مارس ١٩٦٥ .
- السيد يس : علم الاجتماع القانوني والسياسة الجنائية . المجلة الجنائية القومية . ج ١٢ ، ع ٣ ، نوفمبر ١٩٦٩ .
- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . تعاطي الحشيش . القاهرة ١٩٦١ .
- سعد المغربي : ظاهرة تعاطي الحشيش . دار المعارف بمصر ١٩٦٢ .
- أوسيبوف : قضايا علم الاجتماع (مترجم) . دار المعارف ١٩٧٠ .
- حسي أنساعاتي : علم الاجتماع القانوني . مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٨ .
- سمير الجنزوري : تشريعات المخدرات في مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني ، المجلة الجنائية القومية . العدد الثالث . نوفمبر ١٩٦٩ . المجلد الثاني عشر ص ٦٧٦ - ٦٧٧ .
- سمير نعيم أحمد : النظرية في علم الاجتماع . دراسة نقدية مكتبة سعيد رأفت القاهرة ١٩٧٧ .
- عاطف غيث : الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر . دار الكتب الجامعية . الاسكندرية ١٩٧٢ .
- نيقولا نيماشيف : نظرية علم الاجتماع . طبيعتها وتطورها (مترجم) دار المعارف ١٩٧٠ .

- سيد عويس : تشريعات الاحداث في مصر من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني • المجلة الجنائية القومية • العدد الثالث • نوفمبر ١٩٦٩ • صص: ٦٠٩ - ٦٥٥
- نزهة / :
- على حسن فهمي : دراسات وبحوث علم الاجتماع القانوني في مصر • المجلة الجنائية القومية • ج ١٢ ، ع ٣ ، نوفمبر ١٩٦٩ •

المراجع الأجنبية

- Blisten, D. The World of the Family. (New York. Random House Inc. 1963).
- Cairns. H. Law and the Social Sciences. (London. Kegan Paul. 1935).
- Carlin, J, et al. Civil Justice and the Poor. Russell Sage Foundation. New York. 1967.
- Chesnokov. D. I. Historical Materialism (Progress Publishers. Moscow. 1969).
- Coser, L. Masters of Sociological Thought. (Harcourt Brace Jovanovitch. Inc. New York, 1977).
- Durkheim, E. The Division of labor in Society (New York, Free Press, 1960).
- Freidmann, W. Law in a Changing Society (Stevnes, London. 1972).
- Gurvitch, G. Social Control. in G. Gurvitch and W. Moore. Twentieth Century Sociology. (New York. philosophical. Library 1945).
- ——— Sociology of Law. 1947.
- Hobel, E. A. The Law of Primitive Man. (Harvard University Press, 1954).
- Landis, P. Social Control. Social Organisation and disorganization in Process (Philadelphia, J. B. lippincott. Company. 1939).
- Loomis, C. and loomis, Z. Modern. Social Theories. (Van Nostrand Compasy. London. 1967).
- Lowie, R. H. Social Organization (New York Halt, Rinehart and Winston, Inc. 1966).
- March, J. G. (ed.) Handbook of Social Organization. (Chicago. Rand Mc Nally Company, 1965).
- Mills, Wright. The Sociological Imagination. (Oxford University Press. London. 1969).

- Podgorecki, Adam. *law and Society*. (Routledge & Kegan Paul. London. 1974).
- Pound, R. *Social Control Through law* (New Haven, Yale University Press, 1942).
- Rheinstein (ed.), *Max Weber on law, in Economy and Society* (Harvard University Press, 1954).
- Ross, A. *Social Control* (New York. American Book Company. 1901).
- Schur M. *law and Society*. (Random House. New York. 1958).
- Schwartz, R. and Miller, J. *legal Evolution and Societal Complexity*. *American Journal of Sociology*, Vol, 70, September 1964 pp, 159 — 169.
- Sewart, Geoffroy. *Law in Society* (University Press. Oxford, 1973).
- Sorokin, P. *Social and Cultural Dynamics*. (New York. American Book Company, 1941).
- Sorokin, P. *Society, Culture and Personality* (New York. Harper, 1947).
- Turner, Jonathan. *Patterns of Social Organization*. (Mac Graw—Hill. New York. 1972).
- Ward, I. *Pure Sociology*, (New York. 1911).
- Weber, M. *The Theory of Social and Economic Organization*. Reprinted in Talcott Parsons, et al., *Theories of Society*, Vol. 1, (New York, Free Press, 1961).
- Young, K. *Sociology* (Cincinnati Company, 1942).

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	تصدير
٧	الفصل الأول : علم الاجتماع القانونى وعلاقته بالعلوم الاجتماعية
٧	١ - تعريف علم الاجتماع القانونى
١٤	٢ - علاقة علم الاجتماع القانونى بعلم الاجتماع
١٩	الفصل الثانى : القانون فى الفكر الاجتماعى
١٩	١ - أرسطو
٢١	٢ - مونتسكييه
٢٢	٣ - مين
٢٢	٤ - اهرنج
٢٣	٥ - باوند
٢٤	٦ - هولزا
٢٦	٧ - دوركايم
٢٧	٨ - سبنسر
٢٩	٩ - فيبر
٣٠	١٠ - نشأة علم الاجتماع القانونى كفرع متخصص
٣٣	الفصل الثالث : الضبط الاجتماعى والقانون
٣٤	١ - تعريف الضبط الاجتماعى
٣٧	٢ - الضبط الاجتماعى والضبط الذاتى
٣٨	٣ - الضبط الاجتماعى والزعامة
٣٩	٤ - أبعاد الضبط الاجتماعى
٤٠	٥ - تعليق عام على مفهوم الضبط الاجتماعى
٤٨	٦ - أساليب ووسائل الضبط الاجتماعى
٤٨	٧ - تصنيف أساليب الضبط الاجتماعى

الفصل الرابع : النظم الاجتماعية كمحددات لأهداف الضبط الاجتماعي**والقانوني**

٥٦

١ - النظم السياسى والطبيعة السياسية للقانون ٥٦

٢ - النظم التربوى ٦٨

٣ - النظم الزواجى ٧٤

٤ - النظم الدينى ٧٨

٥ - تعليق عام على النظم الاجتماعية كمحددات لأهداف الضبط

اجتماعى ٨١

الفصل الخامس : اساليب الضبط الاجتماعى

٨٥

١ - الاساليب المادية

٢ - الاساليب المعنوية ٨٨

الفصل السادس : عناصر النسق القانونى

٩٩

١ - القوانين ١٠٠

٢ - المحاكم ١٠٩

٣ - التشريع ١١٢

٤ - الشرطة ١١٦

٥ - تلخيص ١١٨

الفصل السابع : القانون والتغير الاجتماعى

١ - ماركس ١٢٨

٢ - فيبر ١٢٨

٣ - دوركايم ١٣٢

٤ - وارد ١٣٤

٥ - أوجبورن ١٣٧

١٣٨

٦ - سوريوكين

١٤٢

٧ - تلخيص

الفصل الثامن : نماذج إحصائية وأساليب البحث في علم الاجتماع

١٤٥

القانوني

١٤٦

١ - دراسات عن الرأي العام والقانون

١٥٩

٢ - دراسات تحليلية للقانون وآثاره

١٦٤

٣ - دراسات عن القانون والمعادلة والطبقات الاجتماعية

١٧٤

٤ - دراسات عن المؤسسات القانونية والمستغلين بالقانون

٢٠٩

المراجع العربية

٢١١

المراجع الأجنبية

رقم الايداع ٨٢/٣٠١٣
تقديم دولى ٧ - ٠٠٦٩ - ٠٢ - ١٧٧

مطبعة القاهرة الجديدة
٣٣ شارع الجيش ت : ١٠٤٢٨٦

15



Библиотека Александра



0615160

REV-10

٢٠